الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة *د. الطاهر مولاي* سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية — تخصص: محاسبة وجباية.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

بعنوان:

المراجعة الداخلية للنظام البنكي في ظل المعايير الدولية

من إعداد الطالبتين:

- ✓ صوار زوليخة
- ✓ خليل أمينة

تحت إشراف الدكتور:

- ♦ بلعربي عبد القادر.

السنة الجامعية

2015/2014

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة *د. الطاهر مولاي* سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية — تخصص: محاسبة وجباية.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

بعنوان:

المراجعة الداخلية للنظام البنكي في ظل المعايير الدولية

من إعداد الطالبتين:

- ✓ صوار زوليخة
- ✓ خليل أمينة

تحت إشراف الدكتور:

- ♦ بلعربي عبد القادر.

أعضاء اللجنة المناقشة :

الأستاذ: .....رئيسا.

الأستاذ: .....مشرفا ومقررا.

الأستاذ: .....عضوا مناقشا.

السنة الجامعية

2015/2014

تشكرات

اللهم لك الحمد والشكر حتى ترضى ولك الحمد أدا رضيت ولك الحمد بعد الرضي أني أحمد واشكر فضلك على إعانتك وتوفيقك.

اجتمعت الفضائل وتراكمت فوق أكتافنا كحمل ثقيل فيعجز اللسان عن التعبير ورد الجميل فاحترنا أن نرد لهم الإحسان بالإحسان عن التعبير ورد الجميل فاخترنا الدكتور الفاضل المحترم بلعربي عبد القادر الذي أشرف على هدا العمل وكذلك مسير مكتب القروض السيد الشادلى بوبكر والمرجع أو المدقق الداخلي السيد كادي عبد القادر مكان التربص بنك القرض الشعبي الوطني أللدين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وتوجيهاتهم بالمعلومات رغم انشغالهم ومسؤولياتهم وكل عمال البنك القرض الشعبي الوطني.

كما نتقدم بفائق الشكر والاحترام إلى السادة أعضاء لجنة التحكيم على قبولهم الحضور في هاته الجلسة العلمية المتواضعة ونتقدم بالشكر إلى أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير حيت يقال فيهم من علمني حرفا صرت له عبدا فإننا ندين لهم بكل الاحترام والتقدير .

كما لا ننسى الشكر الكبير للأخ عيسى ألدى ساعدنا وصبر معنا كل الصبر في إتمام وكتابة هده المذكرة.

شكرا إلى كل عمال كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

إهداء

إلى ربى مولاي خالقي...الذي له نعمة الحمد والشكر والصبر التي ألهمني إياها للتوفيق ما بين الدراسة والعمل فالحمد و الشكر للرحمان القدوس والى نبيه المصطفى محمد خاتم الأنبياء أجمعين وشفيعنا يوم الدين.

أهدى عملي هدا

إلى وطني الحبيب الذي من خلاله تعلمت معنى حقيقة الحب الذي هو عطاء بدون مقابل والدي فرحتي و راحتي من استقراره و تطوره أهدى عملي إلى كل من خلق طيبا والى كل طالب علم صابر على طلبه للعلم في جامعتنا الجزائرية ويسعى إلى تحقيق نفسه بنفسه واهديها إلى الناس الدين غادروا الدنيا وفارقونا لكنهم في قلوبنا وعقولنا اللهم ارحمهم واجعل نسائم جناتك تهب عليهم يا أرحم الراحمين.

إلى روح أبتي الطاهرة الصافية النقية... وجدتي ألف رحمة عليهم إلى يوم الدين.

إلى أول من أعانتني طفلة حتى اشتد عودي والدتي العزيزة أطال الله في عمرها والتي أدين لها بحياتي وعلمي وعملي ونجاحي.

إلى أشقاء روحي ووجودي مشكى همي وبئر إسراري يشدوني أزرى وأشد أزرهم إخوتي الكرام وأزواجهم فاطمة. خيرة. جهيدة. كريمة .عبد القادر. نور الدين. المير.

كما أهدى كل الكلمات الطيبة إلى حبيبتي وصديقتي أمينة خليل التي شاركتني في هدا العمل والتي أتمنى لها كل الأماني الطيبة والتوفيق في حياتها العملية إن شاء الله والخاصة ....والى كل لحظة جمعتنا في فترة الدراسة وفى مناقشة هدا العمل المشترك.

إلى كل من عرفتهم عبر مسيرتي حياتي واختزلت لهم في فكري وقلبي ذكره طيبة هم في قلبي وهو الوحيد الذي يتسع لهم ولا القلم ولا الورق يتسع لذكرهم.

إلى كل القلوب الطيبة التي تعطي دون مقابل و إلى نفسي التي حاولت صبرت على مصاعب الدراسة.

زوليخة

إهداء

إن الحمد الله الواحد الأحد الفرد الصمد نحمده سبحانه

إن جعلنا مسلمين وأمرنا بالقرآن الكريم.

بكل فخر واعتزاز أهدي ثمرة جهدي إلى أول من نطقت باسمها

وتربيت في كنفها وغمرتني بحبها وحنانها وعطفها وحمتني بدعواتها

حبيبتي أمي نور عيني أطال الله في عمرها وأدعو من الله أن يوفقني وأن أرد ولو جزء من جميلها عليا.

إلى الوالد الكريم الذي أمد يد العون و المساعدة وأتاح لي فرصة التعلم بكل ما استطاع من سبيل وقوة والدي أدعو الله إن يمده كل الصحة والعافية.

إلى توأم روحي أختي الحبيبة مختارية وأبنائها شوشو وميمو والدين أتمنى لهم كل التوفيق .إلى الغالية و رفيقة دربي زوليخة وعائلتها الكريمة.

إلى كل من كانوا السبب في توفيقي إخوتي وزوجاتهم كل من فواد وزوجته و الكتكوت الصغير محمد أخي فاروق و زوجته كل من إخوتي محمد وأحمد .

والى جداتي خيرة-زهرة-أمينة.

إلى أصدقائي وبالخصوص بدرة، رتيبة، كريمة.

أمينة

فهرس المحتويات

تشكرات.

الإهداء.

فهرس المحتويات.

قائمة الجداول.

قائمة الأشكال.

الملخص.

مقدمة عامة..... أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة

تمهيد..... 02

المبحث الأول: مدخل لدراسة المراجعة..... 03

المطلب الأول: نشأة المراجعة..... 03

المطلب الثاني: تعريف المراجعة والجهات المكلفة بها..... 05

المطلب الثالث: أهمية وأهداف المراجعة..... 07

المطلب الرابع: خصائص المراجعة..... 13

المطلب الخامس: أنواع المراجعة..... 16

المبحث الثاني: معايير المراجعة..... 20

المطلب الأول: تعريف معايير المراجعة و أقسامها..... 20

المطلب الثاني: المعايير الشخصية..... 21

المطلب الثالث: معايير العمل الميداني..... 22

المطلب الرابع: قواعد وضع التقرير..... 24

المبحث الثالث: الإجراءات التنفيذية لعملية المراجعة وكفاية أدلة الإثبات..... 28

المطلب الأول: الدراسة والتخطيط لعملية المراجعة..... 28

المطلب الثاني: أدلة وقرائن الإثبات في المراجعة..... 35

المطلب الثالث: أنواع أدلة الإثبات..... 38

المطلب الرابع: وسائل الحصول على أدلة الإثبات..... 42
خلاصة..... 45
الفصل الثاني: المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية
تمهيد..... 47
المبحث الأول: طبيعة المراجعة الداخلية..... 48
المطلب الأول: نشأة المراجعة الداخلية..... 48
المطلب الثاني: تعريف المراجعة الداخلية..... 49
المطلب الثالث: أهداف المراجعة الداخلية..... 51
المطلب الرابع: خصائص وأنواع المراجعة الداخلية..... 53
المبحث الثاني: المعايير الدولية للمراجعة الداخلية..... 57
المطلب الأول: معايير مراجعة الداخلية..... 57
المطلب الثاني: وظائف المراجعة الداخلية..... 67
المطلب الثالث: خلية المراجعة الداخلية..... 70
المطلب الرابع: علاقة المراجعة الداخلية بالمراجعة الخارجية..... 72
المبحث الثالث: الرقابة الداخلية..... 75
المطلب الأول: العوامل والأسباب التي أدت إلى الاهتمام بالرقابة الداخلية..... 75
المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية..... 76
المطلب الثالث: مكونات نظام الرقابة الداخلية..... 77
المطلب الرابع: طرق وأساليب تقييم أنظمة الرقابة الداخلية..... 78
المطلب الخامس: مقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية..... 81
خلاصة..... 85

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي.

مقدمة..... 87

المبحث الأول: عموميات حول بنك القرض الشعبي الجزائري CPA..... 88

المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري..... 88

المطلب الثاني: تقديم وكالة CPA بسعيدة وهيكلها التنظيمي..... 91

المطلب الثالث: عمليات بنك القرض الشعبي الجزائري CPA..... 93

المبحث الثاني: دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA..... 97

خلاصة..... 106

خاتمة عامة..... 108

قائمة المراجع..... 114

الملاحق.

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول رقم (1-1): التطور التاريخي للمراجعة.	34

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شكل رقم (01): الأطراف الطالبة لنتائج المراجعة	34
02	الشكل رقم (02): عناصر المراجعة الكاملة.	35
03	الشكل رقم (3): يوضح هدفي المراجعة الداخلية.	

الملخص:

إن التغيرات الاقتصادية الحديثة والإجراءات التي اتبعتها الدول للانفتاح على العالم الخارجي من تحرير لتجارتها وسعيها للاندماج في الأسواق المالية الدولية. هدا كله أدى إلى توسع نشاط المؤسسات المالية والبنكية وتشعب عملها ولكي تضمن بقائها واستمراريتها أصبحت تولى اهتماما خاص بالمراجعة الداخلية ودلك لمعرفة الأخطاء والغش والتلاعبات وسلامة العمليات المالية.

تهدف دراستنا لهدا الموضوع بشكل رئيسي إلى معرفة تأثر المراجع الداخلي للبنوك التجارية بالمعايير الدولية .ومن خلال الزيارة الميدانية التي قمنا بها إلى بنك القرض الشعبي الجزائري حاولنا معرفة حقيقة تطبيق البنوك الجزائرية للمراجعة الداخلية وفق المعايير الدولية. وقد أظهرت هده الدراسة أن البنوك الجزائرية تطبق التدقيق الداخلي بالمعايير القديمة أي أنها لا تستعين بالمعايير الدولية الحديثة رغم أن المراجع الداخلي للبنك يقوم بالمراجعة اليومية والشهرية والثلاثية والفحص الدقيق لجميع مدخولات ومخرجات البنك وإعداد التقارير.

قد خلصت دراستنا هده إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات لتطوير وظيفة المراجعة الداخلية للبنوك التجارية الجزائرية وسنقوم بتقديمها في نهاية الدراسة.

Résumé :

Les récents changements économiques et les procédures suivies par les pays à ouvrir au monde extérieur , la libéralisation du commerce et de sa quête de l'intégration des marchés financiers internationaux ensemble conduit à l' expansion de l'activité des institutions financières et bancaires et de la complexité de son travail et pour assurer sa survie et la continuité deviennent attaché une attention particulière à la vérification interne pour voir les erreurs , la fraude et les manipulations et la sécurité opérations.

Vise principalement à étudier ce sujet de savoir touchés par l'auditeur interne pour les banques commerciales aux normes internationales à travers le champ. Il est de notre visite au prêt de la Banque nationale algérien a essayé de connaître la vérité sur l'application des banques algériennes audit interne en conformité avec les normes à ce sujet l'étude a montré que les banques algériennes appliquent la vérification interne les anciennes normes , ils ne font pas usage des normes internationales modernes en dépit du fait que l'auditeur interne de la banque pour examiner tous les jours et un examen mensuel , trilatérale et à proximité de tous les revenus et les résultats de la banque et la préparation de rapports.

Notre étude a conclu ce sujet à un ensemble de recommandations et de suggestions pour le développement de la fonction d'audit interne des banques commerciales algériennes et nous allons soumettre à la fin de l'étude.

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

إن التطور الاقتصادي المستمر في قطاع الأعمال يسفر عادة موضوعات وقضايا جديدة تستلزم متابعة مستمرة من طرف الفكر المحاسبي تؤدى في ذات الوقت إلى حتمية تطوير القواعد والإجراءات المحاسبية لتستوعب تلك المتغيرات الجديدة في ظل العولمة والتطورات الاقتصادية العالمية الحديثة والتوسع في الاندماجات.

وهذا ما أدى إلى الاهتمام المتزايد بالتدقيق الداخلي والمتمثل في إنشاء إدارات مستقلة للمراجعة الداخلية مع العمل على دعمها بكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكفاءة والفعالية المطلوبة.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى الاهتمام الكبير بالمراجعة الداخلية هو فصل الإدارة عن الملكية وعلى كبر حجم الاستثمارات وتعدد شركات و خاصة متعددة الجنسيات وتعقد عملها، فهذه الأسباب أوجبت على الإدارة خلق أنظمة للرقابة الداخلية تساعد على تحسين سير العمل والالتزام بسياسات وتعليمات الإدارة العليا.

وقد اهتمت الدول والمؤسسات العالمية على تجديد أساليب المراجعة وتحديثها وتقنينها بقوانين دولية تساعد في تسهيل عمل المراجع، وذلك إلى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية وفق ما تفرضه المعايير الدولية والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة ، بحيث يتم تركيز جهود إدارة المراجعة الداخلية نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المنشأة.

إن المؤسسات البنكية هي أكثر المؤسسات احتياجا إلى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية وفق ما تفرضه المعايير الدولية والتي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية والجهات المعنية بالرقابة على البنوك المركزية في مختلف دول العالم. وكذلك يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الأنظمة التي تتخذها البنوك في مواجهة المخاطر والحد منها، وكلما كان النظام الرقابة فعال زادت فعالية المراجعة

هذا وقد أولت الجهات التشريعية والمنظمات الدولية موضوع الرقابة الداخلية اهتماما بالغا، وطلبت من البنوك الالتزام به .كما ركزت البنوك المركزية في مختلف الدول على هذا الموضوع من خلال التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي.

الإشكالية:

لقد اخترنا هذا الموضوع والمتمثل في المراجعة الداخلية للنظام البنكي في ظل المعايير الدولية التي تطبقها المراجعة الداخلية في النظام البنكي الجزائري. والتعرف على حقيقة المراجعة الداخلية وتقييم فاعليتها في البنوك الجزائرية، وكذلك إمكانية الاعتماد عليها بصورة أوسع والسؤال الجدير بالطرح:

- ما هو الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية للبنك في ظل تطبيق النظم والمعايير الدولية؟

الأسئلة الفرعية:

وهذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح التساؤلات التالية:

- ما هي النتائج المستوحات من خلال تطبيق الرقابة الداخلية وفق المعايير الدولية للنظام البنكي؟
- هل البنوك الجزائرية مجبرة على تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية؟
- هل تطبق المراجعة الداخلية فعلا في البنوك الجزائرية؟

الفرضيات:

- لا تتفق البرامج وأوراق التدقيق الداخلي للبنوك الجزائرية مع معايير التدقيق الدولية.
- أن المراجع الداخلي في البنوك الجزائرية يحقق أهدافه دون الاستعانة بالمعايير الدولية.

- تحتاج البنوك في أدائها واستمراريتها إلى المراجعة الداخلية حسب المعايير الدولية.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهداف المراجعة الداخلية وإجراءاتها ومجال عملها في البنوك التجارية الجزائرية، وذلك من خلال ما يلي:

- التعرف على المراجعة بشكل عام وما تقدمه من خدمات، وطبيعتها وأهدافها وأنواعها، وكذلك المعايير المتعارف عليها.
- تقييم عمل المدقق الداخلي في البنك التجاري بنك القرض الشعبي الجزائري CPA.
- التنسيق والملائمة بين إجراءات التدقيق الداخلي في بنك القرض الشعبي الجزائري ومعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية المتعارف عليها.
- دراسة نظام الرقابة الداخلية وتسليط الضوء على ما يقدمه للمراجع الداخلي ومدى اعتماده على الكفاءة والقوة.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع دوافع اختيارنا لموضوع مذركتنا إلى أهمية نظام الرقابة الداخلية الذي يعتبر الركن الأساسي في عمل المراجع الداخلي وعليه يتوقف مدى ونطاق الأعمال التي تمارسها البنوك وتعقدها الأمر الذي يستوجب من المراجع أن يكون على يقين وعلى علم بحقيقة هذه الأعمال وسبل معالجتها.

كما لدينا دوافع ذاتية والمتمثلة في فضولنا للخوض في كل ما هو حديث النشأة في التطبيق والتنفيذ وإثراء معارفنا الشخصية من جهة ومن جهة أخرى للتحقق من فعالية المراجعة الداخلية في المؤسسات البنكية الجزائرية في ظل النظم والمعايير الدولية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية بحثنا هذا في أن المراجعة الداخلية تعتبر أداة لتحقيق أنشطة الحماية والدقة والكفاءة والالتزام فضلا عن دورها التقليدي المتمثل في تعظيم القيمة الاقتصادية للمنظمة حيث اتساع مجال عملها وتزايد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة، خاصة في المؤسسات البنكية في ظل التغيرات الدولية.

الدراسات السابقة:

فى حدود علم البحث فانه لا توجد دراسات سابقة كافية عن المراجعة الداخلية حسب المعايير الدولية فى البنوك التجارية الجزائرية إلا أنه يوجد بعض الدراسات السابقة التى تناولت هدا الموضوع ولكن على البنوك الأردنية

أ)-أحمد محمد مخلوف –المراجعة الداخلية فى ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية فى البنوك التجارية الأردنية.وهى عبارة عن مذكرة ماجستار مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير بجامعة الجزائر سنة 2008/2007 حيت تدور اشكالية هدا الموضوع حول مدى تطبيق المراجعة الداخلية فى البنوك التجارية الأردنية وفق المتطلبات التى تفرضها المعايير المعتمدة للمراجعة الداخلية للبنوك الأردنية ولقد خلوض الباحث على أنه لا تطبق البنوك الأردنية المعايير الدولية.

ب)-شادرى معمر سعاد-دور المراجعة الداخلية فى تقييم الأداء للمؤسسة الاقتصادية وهى عبارة عن مذكرة ما جستار لعلوم التسيير فرع مالية مؤسسة جامعة الجزائر 2007/2006 حيت تدور اشكالية هدا البحث ألى اي مدى تساهم الاجراءات الرقابة الداخلية المطبقة فى تسهيل دور وفعالية المراجعة الداخلية المالية فى تقييم الأداء فى المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة والسونلغاز بصفة خاصة .

المنهج المتبع:

للإلمام بجميع جوانب الموضوع اتبعنا في دراستنا المنهج الوصفي والتحليلي مدعما بأشكال وجداول لتبسط وفهم الموضوع وللإجابة على التساؤلات المطروحة وإثبات الفرضيات الموضوعة.

هيكل المذكرة:

الجانب النظري: وينقسم إلى فصلين الأول والثاني.

الفصل الأول: ويضم الإطار المفاهيمي للمراجعة حيث تطرقنا فيه إلى التعرف والنشأة الخاصة بالم راجعة والأهمية والأهداف والخصائص الخاصة بالمراجعة وكذلك المعايير والإجراءات التنفيذية لعملية المراجعة وأدلة وقرائن الإثبات.

الفصل الثاني: تحدثنا فيه بشيء من الإسهاب عن المراجعة الداخلية أو الرقابة الداخلية في ظل المعايير الدولية وحيث تطرقنا إلى نشأة المراجعة الداخلية، تعريفها، خصائصها، وأنواعها، ومعاييرها.

ثم العوامل والأسباب التي أدت إلى الاهتمام بالرقابة الداخلية مكونات نظم الرقابة الداخلية، طرف وأساليب ومقوماتها.

الجانب التطبيقي: تعرضنا في الفصل الثالث بدراسة تطبيقية مستعينين فيها بالمنهج التحليلي من أجل معرفة الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في البنوك الجزائرية في ظل النظم والمعايير الدولية وكان مكان الدراسة بنك القرض الشعبي الوطني CPA.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات والمعوقات التي واجهتنا في إتمام هذه الرسالة العلمية وهي كالتالي:

- فقر الدراسات في هذا الموضوع أي أنه لم تتوفر لدينا وسائل وأطروحات علمية سابقة تتناول موضوع المراجعة الداخلية في البنوك الجزائرية في ظل التغيرات والنظام الدولية الحديثة بشكل من الأشكال.
- محدودية المراجع العلمية التي تناولت المراجعة الداخلية والمعايير الدولية.
- السرية المهنية في البنك هما أعاقنا في الحصول على الوثائق والتحليل المفضل في الجانب التطبيقي.
- الفترة الزمنية المحدودة والمخصصة للبحث في هذا الموضوع من طرف الجامعة لكن رغم كل هذه الأمور والمعوقات إلا أننا اجتهدنا وبفضل الله ودعم الأستاذ تم إتمام هذه الرسالة.

مصادر البحث:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على مصادر متنوعة من كتب حديثة وأخرى قديمة متخصصة في مجال المراجعة، ضف إلى ذلك المذكرات التي سبقت وتناولت هذا الموضوع وبعض الجرائد الرسمية ومواقع الإنترنت.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية:

تطرقنا في موضوع مذكرتنا إلى **المراجعة الداخلية للنظام البنكي في ظل المعايير الدولية** من خلال إلقاء الضوء على المراجعة الداخلية باعتبارها الركيزة الأساسية في سيرورة النظام البنكي وتعكس الصورة الحقيقية للبنك.

- الحدود الزمنية:

قمنا بتحليل ودراسة للمراجعة الداخلية من حيث النشأة ومراحل تطورها وعرض عمل المراجع الداخلي في المؤسسات البنكية بنك القرض الشعبي الجزائري CPA في فترة ما بين 2015/2014.

الفصل الأول

عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

إن تطور مفهوم وطبيعة عملية المراجعة وكسائر العلوم والمهن الأخرى التي تأثرت بالتطور التكنولوجي والعلمي الذي أصاب كافة مناحي الحياة العلمية والعملية، وهذا التطور أكسبها أهمية بالغة نظرا للدور الذي تلعبه خصوصا وأنها تتصف بالحيادية وأن دورها يقتصر على إبداء الرأي، ثم أن ظهور الشركات الصناعية الكبرى والشركات المساهمة وشركات الأشخاص وتنامي وتعاظم دورها وما صاحبه من تخلي أصحاب الأموال عن إدارة تلك الشركات والبحث عن أشخاص ذو كفاءة عالية في مجال التسيير للإدارة أعمال تلك الشركات نيابة عن الملاك الحقيقيون لهذه الشركات، أو ما يعرف بانفصال الملكية عن الإدارة، وكذلك تنوع وتعدد العمليات والأنشطة التي تمارسها، ولكي يبقى أصحاب المنشآت مطمئنين على أموالهم وان المنشآت تسير وفق ما هو مخطط، وأن الأرباح في تصاعد والموارد تنمو، والأصول محافظ عليها بصورة معقولة، كل ذلك زاد من أهمية المراجعة ودور المراجع في التقرير عن سلامة الأوضاع المالية والإدارية في تلك المنشآت. لذلك سيتم عرض موضوع المراجعة بشكل مفصل من خلال هدا الفصل.

المبحث الأول: مدخل لدراسة المراجعة.

للوصول إلى مفهوم دقيق للمراجعة يقتضي استعراض كافة مراحل المراجعة، منذ بداية نشأتها التاريخية ومرورا بكافة الفترات الزمنية التي مرت بها، ثم نستعرض أهم التعاريف لها والأهداف والخصائص والأهمية والأنواع .

المطلب الأول: نشأة المراجعة.

إن المتتبع لأثر المراجعة عبر مراحل التاريخ يدرك بأن هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل والدفع.[1]

فالمراجعة قديمة قدم الإنسان في صراعه مع الطبيعة لإشباع حاجاته، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لمراجعة ومراقبة الحسابات التي لم تظهر إلا بعد ظهور النظام المحاسبي بقواعده ونظرياته لفحص حسابات النظام من حيث مدى تطبيق تلك القواعد والنظريات عند التسجيل فيها.[2]

وبعدما قمنا بوصف أهم المحطات التي مرت بها المراجعة منذ نشأتها وإلى غاية توصلها إلى درجة لا يمكن لأية مؤسسة اقتصادية كبرى الاستغناء عنها، نجد أن كل باحث يقوم بتقسيم التطور التاريخي للمراجعة وفق مراحل معينة، حيث أننا سنقوم بتلخيص مختلف المراحل التاريخية في الجدول التالي وفق تقسيم الباحثان Lionel Colline et Gérard Valine.

---

[1]- خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد، عمان، 1980، ص5، نقلا عن محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص6.

[2]- خمدي السقا، أصول المراجعة، ج1، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1978، نقلا عن محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص7.

جدول رقم (1-1): التطور التاريخي للمراجعة.

الفترة	الأمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من 2000 ق.م-1700م.	الملاك، الإمبراطور، الكنيسة، الحكومة.	رجل الدين، كاتب.	معاقبة السارق على اختلاس الأموال. حماية الأموال.
1700م – 1850م	الحكومة، المحاكم التجارية، والمساهمين.	المحاسب.	منع الغش ومعاقبة فاعليه. حماية الأصول.
1850م – 1900م	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني.	تجنب الغش، وتأكيد مصداقية الميزانية.
1900م – 1940م	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	تجنب الغش والأخطار، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
1940م – 1990م	الحكومة، البنوك والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية والمراجعة.
ابتداء من 1900	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش.

Source : Lionel Colline et Gérard Valive, Op.Cit. P17.

التفسير:

من خلال هذا الجدول فأننا نستنتج أن المراجعة انتقلت من مرحلة كان فيها صاحب القرار هو الذي يعين المراجع ويقوم في آن واحد بمعاقبة السارق والعمل على حماية الأموال، إلى مرحلة أصبحت المراجعة تتطلب نظام للرقابة الداخلية يكون فعالا، حيث يساعد المراجع على قيامه بعمله بأكثر راحة من أجل الحكم على مدى مصداقية القوائم المالية.

المطلب الثاني: تعريف المراجعة والجهات المكلفة بها.

أولا: تعريف المراجعة.

يمكن إيجاز مفهوم المراجعة في التعاريف التالية حسب ما اتفقت عليه الهيئات المهنية والأكاديميين فيما يلي:

التعريف الأول: عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية المراجعة على أنها «عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية».[1]

التعريف الثاني: «التدقيق وبصورة رئيسية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها وشكلها القانوني».[2]

ومهما تعددت التعاريف واختلطت، فخلاصة القول أن المراجعة هي عملية تشمل على الفحص والتحقق والتقرير.

---

[1]- محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص2003، ص9.

[2]- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2004، ص20.

والفحص يقصد به التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها. ففحص قياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بنشاط المحدد للمشروع أما التحقيق فهو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتغيير سليم لأعمال المشروع عن فترة مالية معينة كدلالة وضعه المالي لنهاية الفترة وبالتالي الفحص والتحقيق وظيفتان مترابطتان يقصد بهما تمكين المدقق من إبداء رأيه فيها إذا كانت هذه العمليات القياس المعاملات المالية قد أدت إلى إثبات صورة عادلة نتيجة أعمال مشروع المالي. أما التقرير فهو بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير يقدم إلى المهتمين بأعمال سواء متداخل أو خارج المنشأة ويتم هذا التقرير في آخر عملية المراجعة بحيث يبين فيه المدقق رأيه، المحايد في عدالة القوائم المالية أي توافق البيانات الواردة في القوائم المالية مع الواقع الفعلي للمؤسسة وهذا يتطلب من هذه البيانات أن تكون سليمة محاسبيا.

ثانيا: الجهات المكلفة بالمراجعة وتقييم الأداء داخل المؤسسة.[1]

تختلف الجهات المكلفة: فقد تكون داخلية أو خارجية ولكن سنركز على الجهات الخارجية والمتمثلة فيما يلي:

1. المفتشية العامة للمالية: من مهام المفتشية العامة للمالية مراقبة التسيير المالي والمحاسبي:

- مصالح الدولة والجماعات المحلية.
- صناديق الضمان الاجتماعي، الخدمات الاجتماعية، التأمينات.
- باقي المؤسسات التي تستفيد من رقابة الدولة أو ما ينوبها.

2. المفتشية العامة للوزارات: هيئات الوزارية مكلفة بفحص التسيير الداخلي للمؤسسات من نفس القطاع من أجل:

[1]- الدراسة المتعمقة في التدقيق، د. محمد فضل مصعد ود. خالد راغب خطيب، ص141.

- تتبع تطور برنامج عمل كل قطاع.
- اقتراح حلول من أجل التسيير الحسن للعمليات وتحصيل الأهداف المسطرة.

3. مجلس المحاسبة: يتولى مجلس المحاسبة الرقابة على تسيير الأسهم العمومية في المؤسسات أو الشركات أو الهيئات مهما كان وضعها القانوني، التي تمتلك فيها الدولة أو الجماعات المحلية، وبهذا تخضع المؤسسة العمومية الاقتصادية لرقابة هذا المجلس باعتبار أن الدولة مساهمة.

4. محافظية الحسابات: تمثلها مجموعة أشخاص تقوم رقابة خارجية ذات طابع قانوني تنفذ على مختلف العمليات المحاسبة الخاصة بشركات الأسهم مهامها:

- إجراء كل الفحوصات ومختلف أشكال الرقابة اللازمة والأساسية.
- فحص كل عمليات المؤسسة.

5. الخبير المحاسبي: مختص مستقل يملك الصلاحية القانونية والتي تمنح له التأهيل لفحص كل خصوصيات المؤسسة محل التقييم، من أجل نجاح الرقابة الخارجية لمختلف حسابات المؤسسة لابد من:

- رقابة دورية ودائمة للمحاسبة.
- رقابة خاصة من أجل التدقيق في الحسابات والبحث عن النقائض.
- خبراء مكلفين من قبل المحاكم في حالة التعرض للإفلاس والتسوية القضائية أو وقوع اختلاسات.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف المراجعة.

أولا: أهمية المراجعة.

تكمن أهمية المراجعة في كونها وسيلة لا غاية تهدف إلى خدمة العديد من الأطراف الطالبين لخدماتها ومخرجاتها وكل طرف حسب الحاجة كما يبينه الشكل رقم(1).[1]

1. **مسيرو المؤسسة:** تعتمدون اعتماد شبه كلي على المعلومات المحاسبية لوضع الخطط (الميزانيات التقديرية) ومنه مراقبة الأداء وتقييمه ومنه تحرص على أن تكون تلك البيانات والمعلومات مدققة من طرف هيئة فنية محايدة.
2. **البنوك:** تعتمد على المعلومات المستقاة من القوائم المالية المدققة من طرف هيئة فنية محايدة لتبني عليها قرارات منح القروض وتسهيلات ائتمانية.
3. **الدولة:** فتعتمد على القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة يمكن تلخيصها فيما يلي: التخطيط والرقابة، فرض الضرائب وتحديد الأسعار لبعض المواد المحمية، تقرير الإعانات لبعض الصناعات التي تهتم بترقيتها.
4. **العمال:** حيث تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح المحققة.
5. **المساهمين وملاك المؤسسة:** يهتم المساهمين في نتائج المراجعة وهذا للتأكد من:

- قدرة المسؤولين على التسيير الناجع.
- الاستغلال الجيد والأمثل للأموال المستثمرة قبل الالتزام بقرارات جديدة.
- الكشف عن أخطاء الغش ومنع حدوثها أو على الأقل الحد من انتشارها.

6. **المساهمين المحتملين:** وهم أصحاب المدخرات، حيث تتقدم كضمان أساسي لطلب القروض والتحرك في حالات العسر المالي أو قرار الإفلاس أو في حالة استثمارات جديدة لطلب مساهماتهم.

[1]- الصبان محمد سمير، نظرية المراجعة وآاليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص05.

7. **الدائنون والموردون:** إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعلومات والتي تتم بين المؤسسة ومتعامليها ودائنيها حيث يمكن أن يستعينوا برأي المراجع في القوائم المالية والمركز المالي.

وفيما يلي شكل يوضح أهم الأطراف الطالبة لخدمات المراجعة والمعلومات عن المؤسسة.

شكل رقم (01): الأطراف الطالبة لنتائج المراجعة

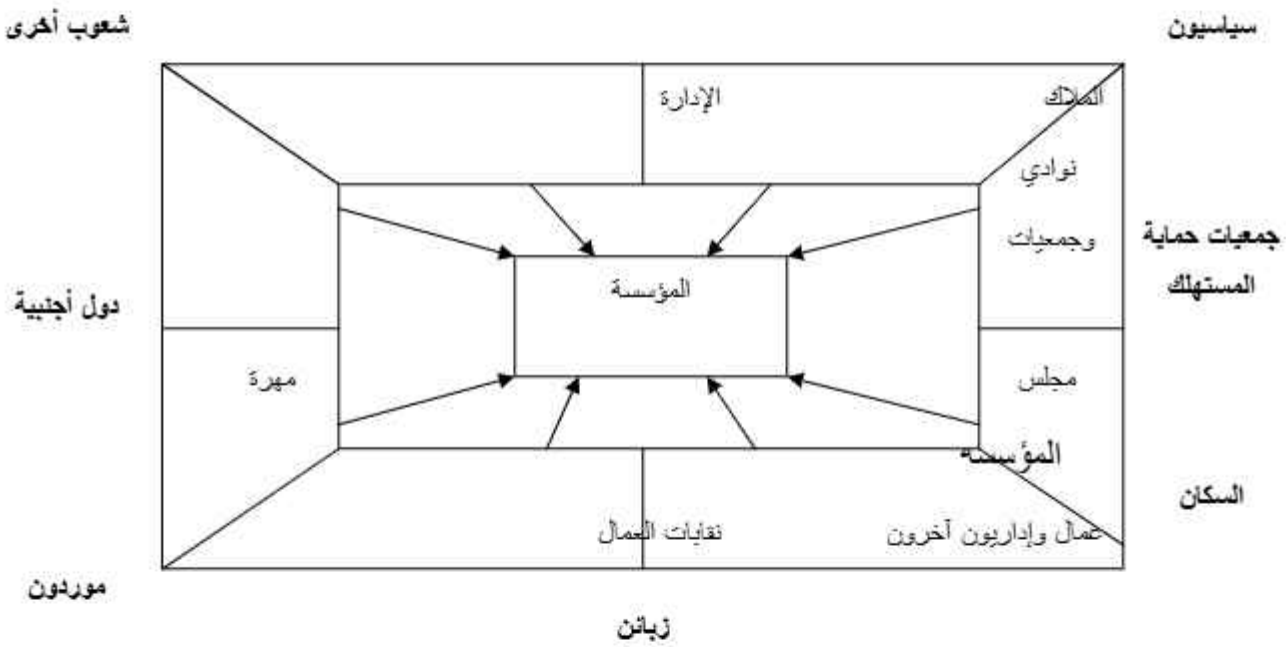

المصدر: محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر 2003، ص10.

2. أهداف المراجعة:[1]

صاحب تطور مهنة المراجعة تطور ملحوظ في أهدافها ومدى التحقق والفحص وكذلك على درجة الاعتماد على الرقابة الداخلية، فهدف المراجع الأساسي هو إعطاء رأي مدعم بأكثر براهين إثبات حول شرعية وصدق الوظائف "وبصفة عامة أن الأهداف من الغايات المتوقع أو المرجو تحقيقها من نشاط معين، وتمثيل الهدف الأساسي للمراجع الحيادي المستقل في التعبير عن رأيه في القوائم المالية"، فقديما كانت مهمة المراجعة كمجرد وسيلة لتحديد ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من الأخطاء والغش أو التلاعب، أي كان هدفها قاصرا على التأكد من الدقة الحسابية لدفاتر والسجلات وما تحويه من بيانات ومطابقة القوائم المالية مع الدفاتر والسجلات.

ويمكننا تلخيص أهداف المراجعة في النقاط التالية:

1. الوجود والتحقق:

يسعى مراجع الحسابات في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية الموجودة فعلا.

2. الملكية والمديونية:

تعمل المراجعة في هذا البند إلى إتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم التزام عليها، فالوحدات المتواجدة في المخزونات أو الحقوق هي حق شرعي لها والديون هي مستحقة فعلا لأطراف أخرى، فالمراجعة بذلك تعمل على تأكيد صدق وحقيقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المولد لها، والتي تقدم إلى أطراف عديدة سواء داخلية أم خارجية.

---

[1]- أصول المراجعة، عبد الفتاح صحن، رشيد -أ- درويش -م.ن-، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، ص28.

3. الشمولية أو الاكتمال:

بما أن الشمول من بين أهم العناصر الواجب توافرها في المعلومة باتت من الضروري على نظام المعلومات المحاسبية توليد معلومات معبرة وشاملة على كل الأحداث التي تمت من خلال احتواء هذه المعلومة المقدمة على المعطيات والمركبات الأساسية التي تمت بصلة إلى الحدث، وبغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات من جهة، ومن جهة أخرى على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، والذي يعتبر من بين أهم أهداف المراجعة لإعطاء المصداقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية.

4. التقييم والتخصيص:

تهدف المراجعة من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق اهتلاك الاستثمارات أو إطفاء المصاريف الإعدادية وتقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية، وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

إن الالتزام الصارم بهذا البند من شأنه يضمن ما يلي:

- القليل من فرص ارتكاب الأخطاء والغش.
- الالتزام بالمبادئ المحاسبية.
- ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى.

5. العرض والإفصاح:

تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال إفصاح هذه الأخيرة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والتي أعدت وفقا للمعايير الممارسة المهنية، وتم

تجهيزها بشكل سليم يتماشى والمبادئ المحاسبية، إن هذه المعلومات تعتبر قابلة للفحص من طرف المراجع ليثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لها من جهة، ومن جهة أخرى ليتأكد من مصداقيتها من خلال التمثيل الحقيقي لوضع معين داخل المؤسسة.

6. إبداء رأي فني:

يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، ولذلك ينبغي على هذا الأخير وفي إطار ما تمليه المراجعة القيام بفحص والتحقيق من العناصر التالية:[1]

- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة.
- مراقبة عناصر الأصول والخصوم.
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات.
- التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة.
- محاولة كشف أنواع الغش، التلاعب والأخطاء.
- تقييم الأهداف والخطط.
- تقييم الهيكل التنظيمي.

تستطيع القول بأنه يجب على المراجع أن يبدي رأي فني محايد حول مدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية وعن صدق ومصداقية وصراحة المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية وكل هذه الأهداف تقليدية ومتعارف عنها منن القدم بينما في الوقت الحالي أصبحت تهدف إلى أهداف أرقى حيث أصبحت:

- مراقبة الخطط والسياسات ومتابعة درجة التنفيذ وأسباب الانحرافات.
- تقييم الأداء ونتائج الأعمال المحققة من قبل المؤسسات.

[1]- محمد التوهامي طواهر، مسعود الصديقي، المراجعة والتدقيق الحسابي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص19.

- تحقيق أقصى كفاية اقتصادية وإنتاجية.
- اكتشاف الأخطاء الجوهرية في الدفاتر والسجلات المحاسبية إن وجدت.

- المصادقة على الوثائق المالية والتقارير المودعة من طرف الإدارة لإعطائها مصداقية أكثر حتى تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات.

المطلب الرابع: خصائص المراجعة.

تتجسد خصائص المراجعة في النقاط التالية:[1]

1. الفرضيات التجريبية للمراجعة:

تمثل الفرضيات في أي مجال للمعرفة نقطة بداية لأي تعكير منظم بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام للنظرية التي تحكم المجال، وتتمثل الفرضيات التجريبية للمراجعة فيما يلي:

1. قابلية البيانات المالية للفحص.
2. عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة الحسابات والإدارة.
3. خلو القوائم المالية من أية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية أو تواطئية.
4. وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء.
5. التطبيق المناسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال.
6. العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل، ما لم يوجد الدليل على ذلك.
7. عند مزاولة مراقب الحسابات لعمله فيما يتعلق بأداء الرأي عن البيانات المالية،

[1]- عبد الفتاح الصحن، الصبان محمد، الفيومي محمد، المراجعة مدخل فلسفي تطبيقي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1986، ص17.

فهو يقوم بعمله بصفته هذه فقط.

8. بفرض المركز المهني لمراقب الحسابات، التزامات مهنية تتناسب وهذا المركز.

وسنحاول إيضاح مضمون كل فرضية من هذه الفرضيات بنوع من الاختصار:

1. قابلية البيانات المالية للفحص:

من الملاحظ أن هذا الفرضيات مرتبط بوجود مهنة المراجعة، فإذا لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص، فلا مبرر لوجود هذه المهنة.

وتتبع هذه الفرضية من المعايير المستخدمة لإيجاد نظام للاتصال بين معدي البيانات ومستخدميها، تتمثل هذه المعايير فيما يلي:[1]

- **الملائمة:** وذلك يعني ضرورة ملائمة البيانات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين، وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.
- **القابلية للفحص:** ويعني ذلك أنه إذا قام شخص -أو أكثر- بفحص البيانات نفسها فإنهما لابد أن يتوصلا إلى المقاييس أو النتائج نفسها التي يجب التوصل إليها.
- **البعد عن التحيز:** بمعنى تسجيل الحقائق بطريقة عادية وموضوعية.
- **القابلية للقياس الكمي:** وهي خاصية يجب أن تتحلى بها البيانات المحاسبية.

2. عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة كل من مراقب الحسابات والإدارة:

التي قام بفحصها وأبدى رأيه حولها في اتخاذ مجموعة من القرارات، كما توجب وجود نوع من التكامل والتعاون بين الإدارة والمراجع الخارجي بقدر الإمكان الشيء الذي يسرع ويساعد عملية المراجعة.[2]

[1]- عبد الفتاح الصحن وآخرون، المراجعة مدخل فلسفي تطبيقي، المرجع السابق، ص19-20.

[2]- عبد الفتاح الصحن، راشد.ر.أ، ودرويش.م.ن، أصول المراجعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000، ص26.

3. خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية.

نجد أن هذا الفرضيات ضروري مثل الفرضيات السابقة، في جمل عملية المراجعة اقتصادية وعملية، فعدم وجود هذا الفرض يتطلب من مراقب الحسابات عند إعداد برنامج المراقبة أن يوسع من اختياراته، وأن يستقصي وراء كل شيء بالرغم من عدم وجود ما يؤكد أنه سوف يكتشف كل هذه الأخطاء.[1]

4. وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث أخطاء:

تبنى هذه الفرضية على أساس وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال وجود الخطأ مما يجعل من الممكن إعداد برنامج المراجعة بصورة تتحقق من مدى الفحص.

5. التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يؤدي إلى سلامة القوائم المالية للمركز المالي:

تعتبر المبادئ المحاسبية المتعارف عليها "المعيار" الذي يستخدم حجم على مدى سلامة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي، وتعني هذه الفرضيات أن مراقبي الحسابات يسترشدون بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمؤشر للحكم على سلامة المواقف المعينة وفي الوقت نفسه يكون لهم سندا لتأكيد آرائهم.

6. العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل:

نجد أن هذه الفرضية مستمد من أحد فروض المحاسبة وهو فرض استمرار المشروع، ويعني هذا الفرض أن مراقب الحسابات إذا اتضح له أن الإدارة رشيدة في تصرفها.

[1]- عبد الفتاح الصحن وآخرون، المراجعة مدخل فلسفي تطبيقي، المرجع السابق، ص21-22.

7. مراقب الحسابات يزاول عمله كمراقب فقط:

إبداء الرأي في سلامة القوائم المالية، فإن عمله يجب أن يقتصر على هذه المهمة دون غيرها، ويشبه هذا الدور إلى حد كبير دور المحامي الذي يستطيع أداء العديد من الخدمات للجمهور، ولكن عندما يتولى الدفاع في قضية معينة، فإنه يكون مقيدا بها، وليس لديه الحرية المطلقة.[1]

8. يفرض المركز المهني لمراقب الحسابات التزامات مهنية تتناسب وهذا المركز:

نجد أن هذا الفرض لم نوضع تحته الدراسة الشاملة، مع ذلك فإن الالتزامات المهنية التي يفرضها مركز مراقبة الحسابات قد تم الاعتراف بها إلى حد ما بقبول مستويات "معايير" المراجعة المتعارف عليها.

المطلب الخامس: أنواع المراجعة.

توجد عدة أنواع للمراجعة تختلف باختلاف الغاية والمنظور التي ينظر إليها من خلاله ولكن مستويات الأداء التي تحكمها واحدة ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:[2]

1. **من زاوية القائم بعملية المراجعة:** هناك مراجعة داخلية ومراجعة خارجية.
2. **من زاوية إلزامية التنفيذ:** مراجعة إجبارية ومراجعة اختيارية.
3. **من زاوية حجم الاختبارات:** هناك مراجعة شاملة ومراجعة اختباريه.
4. **من زاوية نطاق المراجعة:** هناك مراجعة كاملة ومراجعة جزئية.
5. **من زاوية توقيت المراجعة:** هناك مراجعة نهائية ومراجعة مستمرة.

وسوف نتطرق لكل الأنواع بشروحات مختصره ونركز على النوع الأول نظرا

---

[1]- عبد الفتاح الصحن، الصبان محمد، محمد سمير، حسن شريفة علي، أسس المراجعة، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص23.

[2]- مستخلص، من يحي حسين عبيد، إبراهيم طه عبد الوهاب، أصول المراجعة، ط1، المنصورة، مكتب الجلاء الجديدة، 2001، ص33-47.

لأهميته في دراستنا.

1. من زاوية إلزامية التنفيذ:

- **مراجعة إجبارية:** وهي التي يلزم القانون القيام بها. مراجعة حسابات الشركات التي نصت عليها المادة 715 مكرر من المرسوم القانون التجاري 93/08 الموافق لـ- 1993/04/27م.[1]

ضرورة تعيين مندوب الحسابات في قانون التأسيس بالنسبة إلى الشركات المساهمة حسب القانون التجاري الجزائري في مادته 609.[2]

مراجعة اختيارية: وهي التي تتم بدون إلزام قانوني وإنما يتم الطلب من المؤسسة أو المساهمين والشركاء.

2. من زاوية حجم الاختبارات:

- **مراجعة شاملة:** أي المراجع يقوم بفحص وتدقيق كل العمليات نجدها أكثر في الوحدات ذات الحجم الصغير.
- **مراجعة اختباريه:** وتتم بطريقة العينات حيث تكون ممثلة أحسن تمثيل للبيانات المراد اختبارها ونجدها في الوحدات ذات الحجم الكبير ومتداخلة الأنشطة.

3. من زاوية نطاق المراجعة:

- **مراجعة كاملة:** وهنا يقوم المراجع بفحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل ولكن مع التطور السريع ونشوء الصناعات الكبيرة وشركات المساهمة بحيث لم يصبح من المعقول أن يقوم المراجع بتدقيق جميع العمليات وكافة السجلات والمستندات.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 715، المؤرخة في 1993/04/27.

[2]- القانون التجاري، ديوان المطبوعات الجامعية، المادة 609، ص156.

الشكل رقم (02): عناصر المراجعة الكاملة.

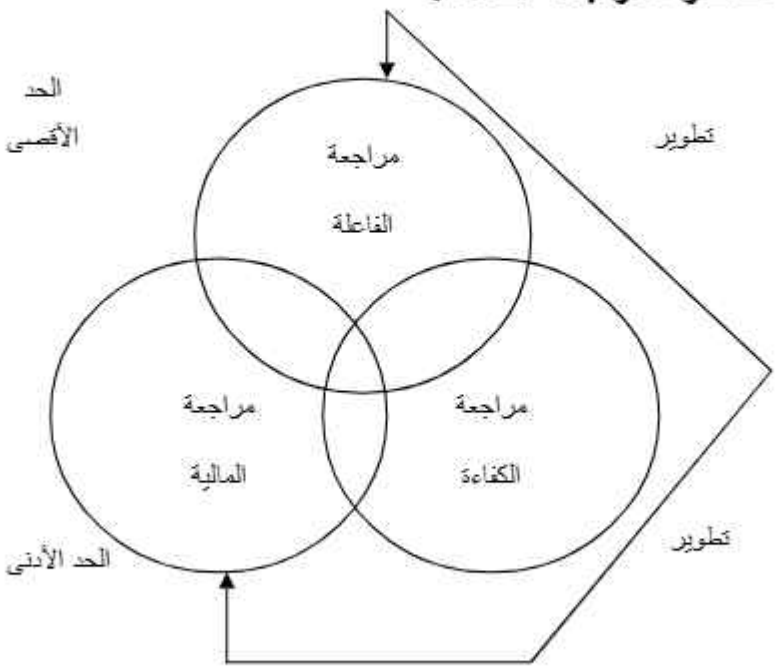

المصدر: محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص169.

- **مراجعة جزئية:** وهنا يقتصر عمل المراجع على بعض العمليات أو البنود دون غيرها كأن يعهد إليه مراجعة النقدية أو جرد المخازن، وفي هذه الحالة لا يمكنه الخروج برأي حول القوائم المالية ككل، وإنما يقتصر تقرير المراجع على ما حدد له من مواضيع في العقد المبرم.

4. من زاوية توقيت المراجعة:

- **مراجعة نهائية:** ويكلف المراجع القيام بمثل هذا النوع بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب مراجعتها، وبعد إجراء التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، وفي ذلك ضمان بعدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد مراجعتها وتدقيقها لأن الحسابات تكون قد أقفلت مسبقا وهي ميزة لهذا النوع من المراجعة.

- **مراجعة مستمرة:** وهنا يقوم المراجع بتدقيق الحسابات والمستندات بصفة مستمرة حيث يقوم بزيارات ميدانية متعددة للمؤسسة موضوع المراجعة طوال الفترة التي يدققها، ثم يقوم في نهاية العام بتدقيق الحسابات الختامية والميزانية، ومن الواضح أن هذا النوع

يصلح في مراجعة المؤسسات ذات الحجم الكبير حيث يصعب تدقيقها عن طريق التدقيق النهائي.

5. من زاوية القائم بالمراجعة:

- القائم بالمراجعة الداخلية: إن تعقد النشاطات وتنوعها في المؤسسة وتضاعف أحجام هذه الأخيرة، مما أدى إلى تضاعف المعلومات المالية التي ينبغي إعدادها دوريا كان من الأسباب المباشرة في ظهور المراجعة الداخلية، إذ مع كبر الحجم وضخامة الوسائل البشرية، المادية والمالية المستعملة يصعب التسيير، تكثر العمليات والمعلومات المتدفقة والأخطاء والانحرافات والتلاعبات أحيانا، لذا لابد من خلية للمراجعة الداخلية للمؤسسة، من المفروض أن ٠يتبع أعضائها المديرية العامة مباشرة، تراقب مدى تطبيق محتويات نظام الرقابة الداخلية المتمثلة في مجموعة القوانين الداخلية، الإجراءات وطرق العمل المكتوبة والغير مكتوبة المعمول بها كذا تعليمات الإدارة الذي يهدف كما سبقت الإشارة إليه إلى التحكم في المؤسسة.[1]

ويتضح مما سبق أن وظيفة المراجعة الداخلية وقائية تحمي أموال وموجودات المنشأة وكذلك وظيفة إنشائية تتضمن سلامه ودقة البيانات والمعلومات المحاسبية بالإضافة إلى أنها تدخل التحسينات على الوسائل الإدارية لمسايرة الحداثة.[2]

6. القائم بالمراجعة خارجي (حيادي): وهي التي تتم من طرف خارج المؤسسة مستقل عنها ومؤهل كما يجب أن يكون معتمد لانجاز تدقيق البيانات المالية وتقديم تقر.بر حولها إلى الجهة أو الجهات التي عينته، ولهذا أشترط فيه الحياد والاستقلالية عن إدارة المؤسسة، ولهذا يطلق أحيانا على هذا النوع التدقيق المحايد أو المستقل.

---

[1]- بوتين محمد، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص13-15.

[2]- مستخلص من محمد أمين، الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات، مركز الخبرات الإدارية والمحاسبية، البرنامج التدريسي التطبيقي، مارس 2001.

المبحث الثاني: معايير المراجعة.

لقد ظهرت معايير المراجعة في الولايات المتحدة في أوائل الخمسينيات حيث شكل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي لجنة سميت لجنة الإجراءات المراجعة وذلك بهدف وضع وصياغة تلك المعايير وقد سيرت تلك اللجنة تقريرها في سنة 1954 فهي تتعلق بقياس دقة هذه الأعمال والكيفية التي يتم بها ممارسة تلك الأعمال والأهداف الواجب تحقيقها باستخدام إجراءات المراجعة حيث ترتبط هذه المعايير بصفات المهنية للمراجع وكيفية أدائه لفحصه وإعداد تقاريره.

المطلب الأول: تعريف معايير المراجعة و اقسامها.

قبل ما نعرف معايير المراجعة سنتطرق إلى تعريف المعيار والذي هو مؤشر يستعمله المراجع في عملية القياس والحكم أثناء أدائه لمهنته ويتم وضعه بعد مرحلة طويلة من التفكير والاستنتاج المنطقي من مجموعة من الفروض والمفاهيم التي تدعم وجود هذه المعايير، ويصدر هذا المعيار بموجب نص التزامي من السلطة المختصة أو بشكل طوعي عند نشره من قبل المهنة ذات العلاقة.

أما تعريف معايير المراجعة لقد قمنا بتسليط الضوء على مجموعة من المعايير من بينها:

- تعريف الاتحاد الدولي للمحاسبين معايير للمراجعة هي مصطلح عام يطلق على المعايير المطبقة في مراجعة البيانات المالية والمعايير التي ستطبق فيها يتعلق بالخدمات ذات العلاقة والتقارير على المصداقية للبيانات.

كما عرفت معايير المراجعة بأنها: «عبارة عن أنماط التي يهتدي بها المراجع أثناء أدائه لمهنته والتي تنتج منطقيا من الفروض والمفاهيم التي يدعمها».

وعرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA المعايير بأنها تعبير عن صفات الشخصية المهنية التي يجب أن تتوافر في المراجع وكذلك من الخطوات الرئيسية

لعملية المراجعة اللازمة للحصول على القدر الكافي من الأدلة والبراهين التي تمكنه من إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية بالإضافة إلى بيان المحتويات إبداء الرأي.

ومن بين أقسام معايير المراجعة نذكر ما يلي:

1. المعايير الشخصية.
2. معايير العمل الميداني.
3. معايير قواعد وضع التقرير.

المطلب الثاني: المعايير الشخصية.

يحتوي على الصفات الشخصية لمدقق الحسابات ويتكون من ثلاث معايير:

1. التأهيل العلمي والعملي للمدقق: فيما يلي:[1]

- التأهيل العلمي والدراسي.
- التأهيل العلمي والخبرة المهنية.
- الربط بين التأهيل العلمي والعملي ومتطلبات الأداء المهني من خلال إنشاء الجداول التالية:
  - جدول المحاسبين أو المدققين تحت التمرين.
  - جدول المحاسبين أو المدققين.
  - جدول مساعدي المحاسبين أو المدققي.

- الخبرة العلمية في مجال الممارسة العملية لتدقيق واستمرر التعلم أثناء الممارسة مع تلقي التدريبات الكافية الرسمية والغير رسمية، إذ أن توفر المؤهل العلمي مع الخبرة العملية والتدريب الكافي تحقق في مجملها مستوى الكفاءة الأزمةللمدقق للقيام بعمله وحسن أداءه وتحسين فعاليته.

[1]- أحمد حلمي جمعة، التدقيق الحديث للحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ليدان، 2002، ص26.

2. قاعدة الاستقلال:

تتوقف على استقلاليته وحياده في إبداء ريه ولا يوجد درجات في عدم الاستقلال، يجدر التفرقة بين نوعين من الاستقلال فالأول يخص الاستقلال المهني وهو ضروري لممارسة المهنة، وتحكمه معايير ذاتية مما يؤدي إلى التحرر من الرقابة أو السلطة العليا إذ يعتمد على نفسه ولا يكون تابعا لعملية إبداء الري والثاني خاص باستقلال التدقيق فهو مرتبط بعملية إبداء الري في القوائم المالية ويعني ذلك التزم المدقق بالموضوعية وعدم التحيز عند إبداء رأيه.[1]

3. قاعدة العناية المهنية الملائمة:

تتعلق هده القاعدة بما يقوم به المدقق وعلى درجة ودقة القيام بمهامه، ويسترشد المدقق في تحديد مستوى العناية المهنية الملائمة بدراسة مسؤولياته القانونية والمهنية، هده العناية تتطلب فحص انتقادي لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل الذي يتم وتتطلب أداء مهني يتفق مع حجم وضخامة وتعقيدات عملية التدقيق إلى استخدام العينات والخيارات فإن كل بند يتم اختياره للاختبار يجب أن يتم فحصه بعناية مهنية مناسبة.[2]

المطلب الثالث: معايير العمل الميداني.

هي التي تخص العمل الميداني والمعايير المطبقة والمعتمدة ميدانيا في تطبيق المرجعة وفي هذا الإطار نجد أربعة معايير:

1. قاعدة التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم مع المساعدين:

تتطلب أولا اختيار المساعدين المناسبين ثم ضرورة تنفيذ عملية التدقيق وفقا لخطة ملائمة، فمسؤولية القيام بقدر كاف من التخطيط المسبق تقع على المدقق ومساعديه وذلك لتوفير أساس سليم لعملية التدقيق الفعالة، إذ يجب إعداد برنامج تدقيق لكل عملية للتأكد

[1]- خالد راغب الخطيب، رافعي خليل محمود، الأصول العلمية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، الأردن، 1998، ص6.

[2]- المرجع نفسه، ص69.

من تحدي خطوات العمل الضرورية أو اللازمة بصو٠رة منتظمة مفهومة من قبل جميع مستويات، هيئه التدقيق.[1]

تحتاج عملية التدقيق إلى تخطيط دقيق ومتابعة، فينبغي تخطيط ومتابعة عملية تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفحص وتدقيق مستندي وعمليا ت، تحقيق الأصول والخصوم ونتيجة عمليات المشروع، فهو ما يسمى ببرنامج التدقيق حيث يخضع لتقييم مستمر في ضوء نتائج الفحص.

2. قاعدة دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

ضعف أو قوة نظام الربابة الداخلية لا يحدد فنط طبيعة أدلة التدقيق وإنما يحدد مدى الفحص المطلوب لتلك الأدلة، والوقت المناسب للقيام بإجراءات التدقيق والإجراءات التي ينبغي التركيز عليها بدرجة كافية أكثر من غيرها واستمرار المدقق في فحص نظام الرقابة الداخلية ضروري ليتمكن من الإلمام بالإجراءات والأساليب المستخدمة وإلى المدى الذي يزيل أي شك أو تساؤل في ذهنه عن مدى فعالية كفاءته يمر هذا النظام بثلاث خطوات رئيسية وهي:[2]

- **الإلمام بنظام الموضوع:** يتحقق عن طريق المتابعة والملاحظة والاطلاع واستخدام قائمة الاستقصاء النموذجية لتحديد الكيفية التي يعمل بها هذا النظام.
- **تحديد الكيفية التي يسير عليها النظام:** قد يكون هذا الأخير سليما نظريا ولكنه غير مطبق واقعيا يمكن ذلك بتتبع العينات الإحصائية.
- **تحديد مدى ملائمة ودقة الإجراءات الموضوعة والمستخدمة بالمقارنة بالنموذج الأمثل لتلك الإجراءات.**

[1]- المرجع نفسه، ص70.

[2]- خالد رعب الخطيب، المرجع السابق، ص70.

3. قاعدة كفاية وملائمة أدلة الإثبات:

ضرورة حصول المدقق على قدر كافي من أدلة وقرائن الإثبات الملائمة لتكون أساسا سليما يرتكز عليها عند التعبير عن التقارير المالية وذلك عن طريق الفحص المستندي والتدقيق الحسابي والانتقادي والملاحظات والاستفسارات والمصادقات.

4. توثيق العمل:

يوثق عمل المرجعة دوما بملفات عمل يتم مسكها بغرض توثيق المرجعات التي تم القيام بها وتدعيم النتائج التوصل إليها، هذه الملفات تسمح بتنظيم أفضل للمهمة وتعطي دلائل على اتخاذ الاحتياطات الضرورية قبل الوصول إلى النتائج والأحكام النهائية

المطلب الرابع: قواعد وضع التقرير.

هو آخر فئ حيث يتضمن الإجراءات المتبعة في كتابة التقرير النهائي للمرجع ونجد فيه المعايير التالية:[1]

1. استخدام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

يجب أن يتضمن التقرير إشارة إلى أن الحسابات والقوائم المالية قد أعدت وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

ولا يقتصر ذلك على مدى القبول العام للطرق المطبقة فيها المبادئ، ويتطلب من المدقق إبداء الرأي فيما إذا كانت المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية مبادئ متعارف عليها أم لا، والمقصود بالقبول العام للمبادئ المحاسبية أن المبدأ يلقى تأييدا واستخداما ملائما وليس ضروري أن يكون استخدامه من قبل أغلبية المحاسبين، وينبغي على المدقق التركيز على أن المبادئ المستخدمة تحقق أمرين:

[1]- المرجع نفسه، ص72.

- تحدد تأثير عمليات المشروع، وأنها تستخدم الأساس السليم الملائم لتحقق بالإيرادات ويعمل على تحقيقها في الفترات المحاسبية المتعلقة بها.
- أن تتضمن إجراءات إعداد وعرض القوائم المالية وعدم الانحياز وأن تعبر بأقصى درجة ممكنة عن الصدق في البيانات التي توفيها الطرق المحاسبية للمهتمين بالمركز المالي.

2. قاعدة تجانس واستخدام المبادئ المحاسبية:

يجب أن يتضمن التقرير إشارات إلى مدى التجانس أو ثبات تطبيق استخدام المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى وتهدف هده القاعدة إلى ضمان قابلية القائمة المالية للمقارنة وبيان طبيعة التغيرات التي طرأت على المبادئ وأثارها على هده القوائم.

3. قاعدة الإفصاح الكامل في القوائم المالية:

يجب أن يتضمن التقرير التحقق من كفاية وملائمة الإفصاح كما تعبر عنها القوائم المالية والتي ينبغي أن تشمل على بيانات ومعلومات والعرض السليم للقوائم ومدى كغاية البيانات والدقة في ترتيبها وتبويبها وتوضيح كافة المعلومات المتعلقة بالأصول والخصوم والتي تتطلب إيضاحات أقفلت عند إعداد القوائم المالية وذلك لتقديم بيانات تساعد على العرض السليم لها دون الإعلان عن أسرر المشروع.

ومن المفيد أن يأخذ المدقق الاعتبارات التالية للحكم على ملائمة الإفصاح وكفايته:

- الهدف الرئيسي للإفصاح هو المصلحة العامة.
- وجود مبررات لعدم الإفصاح لتضارب المصالح فقد يكون الضرر للمشروع يفوق العوائد العائدة للغير؛ ويلعب عامل الأهمية دور كبيرا في مجال الإفصاح لارتباطه بالمصلحة العامة ويقاس باحتمال تأثيرها على المستثمر العادي والأهمية لا تتوقف على قيمة العنصر النسبية فقط بل تتوقف على أهمية المعلومات لمستخدمي القوائم المالية.

إن محتويات القوائم المالية ظاهرة بشكل صريح وكامل، ولا تحمل أكثر من معنى أو تحمل شكا في معناها.

يحتاج قارئ أو مستخدم القوائم المالية إلى معلومات هامة عن الأحداث الهامة التي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ انتهاء الإجراءات الرئيسية للتدقيق مما يحتم ضرورة الإفصاح عن تلك الأحداث، وحسب هذه الأخيرة يكون الإفصاح ضروري إذا كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر بعناصر القوائم المالية والعكس صحيح.[1]

4. قاعدة إبداء الرأي في القوائم المالية:

يجب على المدقق التعبير عن رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة، وفي حالة امتناعه عن إبداء الري في أمور معينة فعلية يجب أن يتضمن التقرير الأسباب التي أدت إلى ذلك وينبغي أن يوضح تقريره بصورة واضحة طبيعة الفحص الذي قام به ودرجة مسؤولياته على القوائم المالية، ويتخذ المدقق في مجال التعبير عن رأيه في القوائم أخذ ثلاث مواقف طبقا لقواعد التدقيق:

- إبداء رأي دون تحفظات.
- إبداء رأي ينطوي على تحفظات.
- إبداء رأي مخالف.

تنطوي فقرة الرأي في تقرير المدقق اعتبارين هامين يمثلان ١لأركان الرئيسية لمعرفة طبيعة مسؤولية المدقق في مجال التعبير عن رأيه:

1. اعتقاد المدقق والذي يمكن أن يكون أقوى من مجرد الانطباع وأقل من المعرفة الإيجابية الكاملة بدقة وخبرة أو ضمان لتوفير الأسس المناسبة للتعبير عن رأيه ولذلك فعملية التدقيق ليست تأمينا أو تأكيدا أو ضمان لعدم وجود أي نوع من الغش أو الأخطاء لهذا فإن الاعتماد على تقرير المدقق ينطوي على درجة معينة من المخاطر، وتعتبر

[1]- خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص73.

قواعد التدقيق محاولة جادة ومستمرة للحد من تلك المخاطر بشكل كبير وملحوظ.

2. المدقق مقتنع بمستوى الدقة في القائمة المالية. ويتحمل عدم مسؤولية توافر الدقة الملائمة والكاملة ويضمن خلو القائمة من سوء العرض والتشويه الجوهري لتلك القوائم المالية بغض النظر عن مصدري خطأ أم تلاعب.

إن إبداء رأيه لا يقتصر على النتيجة النهائية لقائمة الدخل بل مسئولا عن إبداء الرأي على مكونات القائمة التفصيلية وفقا لما استقر عليه في الممارسة العملية وذلك لأهمية القائمة ودورها في التحليل المالي.

المبحث الثالث: الإجراءات التنفيذية لعملية المراجعة وكفاية أدلة الإثبات.

تعكس الإجراءات وتصرفات وممارسات محددة يجب أدائها أو السلوك الواجب أدائه في حين أن المعايير تمثل الأهداف نوعية أو كيفية يجب استبعادها هذه الإجراءات سيتم تلخيصها في برامج المراجعة كما أنها تمثل خطوات اللازمة لتحقيق الأهداف ومن ثم فان الإجراءات يتم تحديدها لمقابلة وتحقيق أهداف المراجعة المحددة اما أدلة الإثبات هي المعلومات التي يستخدمها المراجع لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تمت مراجعتها تتفق مع معايير موضوعه"،[1] وفي كل ما يؤثر على حكم وتقدير المراجع لهذا ارتأينا تناول إجراءات المراجعة وكفاية أدلة الإثبات في هدا المبحث .

المطلب الأول: الدراسة والتخطيط لعملية المراجعة.

لكي يتمكن المراجع من إبداء الرأي الفني المحايد عند قيامه بعملية المراجعة، يتطلب منهجية معينة، أثناء قيامه بواجبه وكل عملية مراجعة تتطلب المرور بالخطوات التالية:

- وضع خطة المراجعة.
- تحديد إجراءات المراجعة.
- البدء في مراجعة جديدة.
- سجيل ملاحظات المراجعة.
- تكوين ملف دائم للمراجعة.
- جمع أوراق العمل.
- علامة سير قواعد عملية المراجعة.
- الإطلاع على السجلات.

[1]- توماس ويليام، هنكي أمرسون، تعريب ومراجعة حجاج أحمد حامد، وسعيد كمال الدين، المراجعة بين التنظير والتطبيق، دار المريخ السعودية، العربية السعودية، 1989.

1. وضع خطة للمراجعة:

أ. دراسة أولية للمؤسسة: إن أول إجراء يتبناه المراجع لوضع خطة سليمة لعملية المراجعة هو دراسة المؤسسة محل المراجعة وأخذ نظرة شاملة على المؤسسة حتى يتسنى له فهم طريقة تسيير العمل داخلها وطبيعة نشاطها، كما عليه القيام بالأعمال الأولية المتمثلة في الاعتماد على المعلومات ذات الطابع النظامي أو القوانين المطبقة في المؤسسة لمعرفة خصوصياتها.

ب. تحديد إجراءات المراجعة: بمجرد قول إجراءات المراجعة فنحن نعني تلك الخطوات التفصيلية التي يحددها المراجع من بداية العملية إلى آخرها حتى يمكنه التحقق من كل عناصر المراجعة المطلوبة والمثال على إجراءات المراجعة هو مجرد العد والتأكد من أصول المؤسسة مثل النقدية والاستثمارات أو أوراق القبض واحدة تلوى الواحدة حسب الأهمية النسبية في عملية المراجعة.

2. البدء في مراجعة جديدة:

عندما يبدأ المراجع في مراجعة جديدة تكون معرفته بالمنشأة قليلة، وحتى يتمكن من القيام بعملية المراجعة يجب أن يجمع الأدلة الكافية التي تمكنه من أداء عمله على أتم وجه، وقوم بجولة استطلاعية لمصانع ومكاتب المنشأة، وتتيح هذه الجولة للمراجع أن يتفهم طريقة سير العمل في المصنع، وهذه الجهود ساعد المراجع فيما بعد عند تقييم نظام الرقابة الداخلية وبالتالي يقوم بالآتي:

برنامج المراجعة: من الواضح أن المراجع لا يستطيع بمفرده أن يقوم بمهمة مراجعة منشأة سواء كانت صغيرة أو متوسطة، ولذلك يجب عليه أن يستعين بموظفي مكتبه الذين يتلقون التعليمات منه، ولكي يتمكن موظفو المكتب من القيام بمهمة المراجعة، يستطيع المراجع مراقبة تنفيذهم لحظتها، يجب أن يعد برنامجا للعمل وهو ما يسمى ببرنامج المراجعة.

ويعتبر برنامج المراجعة خطة تفصيلية للعمل، حيث يتضمن سير العمل اللازم بطريقة مرتبة ومنطقية تظهر العاهة بين كل إجراء سوف يتبع والإجراء الذي يليه.

ونشمل الخطة طبيعة العمل: مراجعة مستندية، تحقق من الأصول والخصوم، الزمن المقدر لكل عملية، وعندما نتم كل خطوة في برنامج المراجعة يقوم المراجع أو مساعديه بالتوقيع أمام العمل الذي تم مع دكر الزمن الفعلي التي تمت فيه العملية، يعتبر برنامج المراجعة أداة نافعة للتخطيط والرقابة، وبما أن طرق المحاسبة تختلفا بحسب نوع النشاط وظروف المنشآت المختلفة ومشاكل كل منها وطبيعتها وأحجامها.

فسوف نجد أن نظم الرقابة الداخلية ومداها يختلف من منشأة إلى أخرى، فيجب على المراجع أن يأخذ في الحسبان عند تصميم برنامج المراجعة.

3. تسجيل ملاحظات المراجعة:

عندما يبدأ المراجع عملية المراجعة ويشتمل فيها، فستقابله ملاحظات وإيضاحات وأخطاء ولن يتوقف المراجع في عمله عند اكتشافه لكل خطأ، وعند كل سؤال يحتاج إلى إجابة ليصحح الخطأ أو يستوفي الاستفسار، فسوف يؤدي هذا الإجراء إلى ضياع الوقت الكثير بحثا وراء كل من ملاحظاته أو إيضاح أو أي خطأ يكتشفه لتصحيحه، كما أن المراجع ومساعديه هم الذين يقومون بالعمل كل في النطاق المخصص له. وسيكون من الغير عملي قيام كل منهم منفردا بالاستفسار أو بطلب صحيح الخطأ، وللتغلب على هذا، فإنه يخصص دفتر ملاحظات المراجعة لإثبات الملاحظات في صورة واضحة وأسلوب مفهوم ومفصلة تفصيلا تاما من حيث العملية ومستنداتها ومكان وجودها في السجلات والملفات ومواضعها، وعندما يتم تجميع عدد من الملاحظات يتقدم المراجع إلى الأشخاص المسؤولين طالبا منهم تقديم الإجابة الملائمة لكل من هذه الملاحظات وتقديم الأدلة عنها، كما يتقدم بكشف تصحيح وقد يحصل المراجع في أثناء مراجعته على بيانات يحتاج إليها عند التحقق من الأصول والخصوم، من المستحسن أن يدونها بدفتر الملاحظات

كمايلي:[1]

- مجاميع الحسابات التي راجعها، إذا كان المراجع يقوم بمراجعة مستمرة وانقطع عن المراجعة فترة من الوقت.
- نقاط الضعف إن وجدت في نظام الرقابة الداخلية.
- المستندات الناقصة أو غير المستوفاة.
- الأخطاء التي يكتشفها المراجع أثناء عملية المراجعة وكيفية تصحيحها.
- المسائل العالقة التي لم تنتهي المناقشة فيها إلى النتيجة المرضية من وجهة نظر المراجع.
- الموضوعات التي يريد مساعد المراجع عرضها على رئيسه.
- التحفظات التي يرى المراجع وجوب إثباتها في تقريره عن القوائم المالية.

4. تكوين الملف الدائم للمراجعة:

يحتاج المراجع أن يتوافر لديه معلومات عن المنشأة التي يراجعها حتى يستطيع أن يناقش عمله على أساس معلومات كاملة، أو ليرجع إليها في أي وقت يحتاج فيه إلى معلومات ولهذا يخصص المراجع ملفا دائم للمنشأة يحفظ في مكتب المراجع، ويتضمن هذا الملف المعلومات والبيانات والمستندات العامة التي يحتاج إليها باستمرار، كما أنه يقوم بتعديلها إذا طرأ عليها تغيير، وبجانب الملف الدائم للمراجع أيضا ملف للمراسلات المبادلة بينه وبين عمله.[2]

ويحتوي الملف الدائم على العناصر التالية:

- صور القانون النظامي (الأساسي) والعقد الابتدائي للشركة أو مستخرجات منها.
- شهادة من المنشأة بالدفاتر والسجلات المحتفظ بها، موقع عليها من المسؤولين فيها.
- صور من برنامج المراجعة.

[1]- عبد الفتاح محمد الصحن، راشد رجب، درويش محمود، أصول المراجعة، دار الجامعية، مصر، 2000، ص122.

[2]- المرجع نفسه، ص148.

- نماذج من إمضاءات المسؤولين في المنشأة.
- نسخة من التقارير المالية والميزانية العامة عن السنوات السابقة.
- ملخص الوثائق الضريبية للمنشأة.
- صور القرارات الهامة لمجلس الإدارة والجمعيات العامة التي لها اتصال بأعماله.

ويجب حفظ هذه الملفات بطرق الحفظ الحديثة بعيدا عن متناول أيدي غير المختصين لما يتضمنه هذا الملف من معلومات سرية تقضي آداب المهنة بالاحتفاظ بها.

5. أوراق العمل في المراجعة:

يختلف موقف المراجع في مراجعته لأي منشأة عن أي عضو في إدارة الحسابات، حيث أن عضو إدارة الحسابات يعد القيود اليومية من المستندات الأولية كفواتير البيع وفواتير الشراء والشيكات والعقود، وتحفظ مجمل المستندات لدى إدارة الحسابات لتأييد وتعضيد القيود والملفات التي يعدونها، أما المراجع فليس لديه مستندات أو دفاتر يومية أو دفاتر الاستناد لكي تؤيد مجامعه من أدلة أثناء المراجعة، وفي الحقيقة فإن المراجع يقوم بالعمل على أساس هذه السجلات ولكنه يتركها في المنشأة بعد ما يتم مراجعته، وإذا لم يقم المراجع بأي عمليات تسجيل، فإن عمله سيكون بدون مستندات تؤيد رأيه المهني الذي يتضمن تقريره، وتتمثل أنواع أوراق العمل فيما يلي:[1]

- تقرير عن نظام الرقابة الداخلية.
- برنامج المراجعة.
- ميزان المراجعة العامة.
- قيود اليومية عن التعديلات.
- تحليل الحسابات.
- مستخرجات من محاضر الاجتماعات.
- ملخصات ومنكرات تسوية.

[1]- عبد الفتاح محمد الصحن، راشد رجب، أصول المراجعة، المرجع السابق، ص124.

6. تحديد علامات المراجعة:

يستعمل المراجع ما يسمى علامات المراجعة ليظهر طبيعة ومدى فحصه للعمليات في الدفاتر. ويضع هذه العلامات بجانب الأرقام بالدفاتر وبصورة واضحة وبعناية حتى لا تشوه شكل الدفاتر والسجلات والمستندات، وهذه العلامات لها طبيعة مميزة للمراجع ويستخدم في إعدادها الحبر الملون أو الأقلام الملونة ولها معنى خاص يخفيه المراجع عن موظفي المنشأة، وهذه العلامة لها أشكال مختلفة ويصممها المراجع لكل خطوة من خطوات العمل فكل منها علامة مميزة مختلفة عن غيرها من يستطيع من مجرد نظرة واحدة في الدفاتر والمستندات معرفة ما تم فحصه منها.

7. طريقة سير العمل:

هناك بعض القواعد العامة التي يجب أن يسترشد لها المراجع ومساعدوه في سير العمل في منشأة أو الإدارة يقصدونها لمراجعتها مثل:[1]

- يجب أن يقوم المراجع بتنفيذ برنامج المراجعة بطريقة لا تعطل سير العمل في إدارة الحسابات، ومن السهل تنظيم العمل بين المراجع وإدارة الحسابات.
- في سبيل الحصول على الإيضاحات والتفسيرات يجب أن لا يختار المراجع الوقت الذي يكون فيه الموظف المسؤول عن تفسير هذه الإيضاحات مشغولا، وينبغي أن تجمع الإيضاحات والتفسيرات دفعة واحدة، إن أمكن وفي وقت يلاءم الموظف المختص.
- يجب أن لا يشجع المراجع قيام صداقات شخصية بينه و بين ومندوبيه من ناحية، وبين موظفي المنشأة من ناحية أخرى، فقد يكون من شأنها التأثير في سير أعمال المراجعة أو في نتائجها، وليس معنى هذا أن لا تكون علاقة المراجع مع موظفي المنشأة علاقة طبيعية، وإنما يجب أن يفهم أن هناك حدا فاصلا بين الصداقات والواجب.

[1]- عبد الفتاح محمد الصحن، مبادئ وأسس المراجعة، مطبعة الانتصار، مصر، 1993، ص154.

- يجب أن لا يذيع المراجع أسرارا خاصة بالمراجعة، فهو كالطبيب والمحامي صاحب مهنة وبحكم مهنته يطلع على أسرار خاصة بالمنشأة يجب أن يحتاط عن عدم تسريبها سواء عن قصد أو بدون قصد.
- يجب على المراجع أن لا يقبل مراجعة بنود محررة بقلم الرصاص، لأن هذه من السهل محوها أو تغييرها، وعليه أن ينتظر حتى تكتب المراجع بالحبر ليقوم بمراجعتها.
- يجب أن لا يترك المراجع في أثناء مراجعته أي عملية غير تامة لكي لا يعرض نفسه لخطر النسيان وبالتالي يعطي للغير ثغرة يستطيع أن ينفذ منها لتغطية غش أو خطأ.
- يجب أن لا يفسر المراجع معنى العلامات والرموز التي يستعملها لموظفي المنشأة أو لأي شخص آخر.

8. الإطلاع على السجلات:

قبل أن يبدأ المراجع عملية المراجعة المستندية أو التحقق وتحليل العمليات والحسابات، عليه أن يطلع على السجلات، ويتيح له هذا الإطلاع الحصول على صورة مختصرة عن خطط وسياسات المنشأة، وبذلك يتمكن خلال عملية المراجعة من أن يقرر ما إذا كانت العمليات التي تعكسها الحسابات قد اعتمدت من المسؤولين ونفذت حسب توجيهات أصحابها أو من يمثلونها، ويشمل لفظ السجلات ما يلي:

- سجلات غير مالية:

1. القانون النظامي (الأساسي) والعقد الابتدائي للشركة المساهمة.
2. عقد شركة الأشخاص.
3. دفاتر محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة.
4. التقارير المالية عن السنوات السابقة.
5. الوثائق تثبت ضريبة السنوات الماضية.

6. العقود مع الموظفين والعمال وأي اتفاقات تخصهم.
7. العقود الحكومية التي تخص المنشأة.
8. ملفات المراسلات.

- **المجموعة الدفترية:**

1. دفاتر اليومية.
2. دفاتر الأستاذ.

- **مجموعة الوثائق التنظيمية:**

1. الخرائط التنظيمية.
2. الكتيبات التي تتضمن دليل العمل وكل الإجراءات المختلفة.

المطلب الثاني: أدلة وقرائن الإثبات في المراجعة.

إن الهدف الرئيسي لعملية المراجعة هو إبداء الرأي في القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة ولكي يصل المراجع إلى الموقف الذي يكون فيه قادرا على إبداء رأيه فلا بد عليه من الحصول على أدلة إثبات كافية تؤيد هدا القرار

أولا: تعريف أدلة الإثبات.

أدلة الإثبات عملية إقامة الدليل على صدق أو كذب البيانات التي تم تحويلها إلى القوائم المالية الختامية.

يمكن تعريف أدلة الإثبات على أنها «أدلة الإثبات هي المعلومات التي يستخدمها المراجع لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تمت مراجعتها تتفق مع المعايير

الموضوعة».[1] وتعتبر من أدلة الإثبات المؤيدة للقوائم المالية كل من دفاتر القيد الأصلي، ودفاتر الأستاذ العام وأوراق العمل المتعلقة بالتسويات الجردية.[2]

لقد تعددت المفاهيم التي تناولت القرينة فهي تقدم البرهان وبالتالي المساهمة في تكوين الاعتقاد السليم وإصدار الحكم المطلوب القائم على أسباب موضوعية، يعكس الأحكام التي تعتمد على الميول والنزاعات وكلها عناصر شخصية تختلف من شخص إلى آخر، والقرائن وأدلة الإثبات هي ضرورية لإبداء الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة القوائم المالية، والتي تعتمد على دليل أو قرينة يثب ذلك.ترتبط مدى كفاية ومناسبة أدلة الإثبات معا بعلاقات متبادلة ومتكاملة ويتم تطبيقها على أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها سواء من اختبارات الرقابة أو إجراءات التحقق، وتقيس الكفاية كمية أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها، أما مدى الملائمة فهي قياس لنوعية تلك الأدلة ومدى صلتها بتأكيد معين، ويتعلق الحكم الشخصي للمراجع بمدى كفاية وملائمة أدلة الإثبات بعدة عوامل نذكر منها:[3]

- تقدير المراجع لطبيعة ومستوى المخاطر في عملية المراجعة.
- طبيعة النظام المحاسبي وأنظمة الرقابة الداخلية والمخاطر المرتبطة بها.
- الأهمية النسبية للبند محل الفحص.

ثانيا: حجية أدلة الإثبات.

حتى تكون أدلة الإثبات ذات حجية قوية يجب أن تتناسب مع الظروف التي تم في ظلها الحصول عليها، والشيء المهم للمراجع هو جمع الدليل الكافي الملائم الذي تكون

---

[1]- توماس وليام، هنكي امرسون، المرجع السابق، ص311.

[2]- الصحن عبد الفتاح، راشد رجب، درويش محمد ناجي، المرجع السابق، ص134.

[3]- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، دار الجامعية، مصر، 2004، ص277.

حجيته أعلى ويقدم درجة عالية من الإقناع تساعد على إبداء الرأي، وهناك معايير للحكم التي تجعل أدلة الإثبات أكثر قوة وحجية نذكر منها:[1]

في حالة الحصول على دليل الإثبات من مصادر خارجية ليست لها علاقة بالمؤسسة فيكون أكثر قوة وحجية مما لو تم الحصول عليه من داخل المؤسسة؛ حين تعد البيانات المحاسبية والقوائم المالية في ظل نظام رقابة داخلية فعال، فإن ذلك يؤدي إلى الاعتماد على هذه البيانات ولقوائم عما لو تم إعدادها في ظل نظام للرقابة غير فعال؛ إن الحصول على المعلومات بطريقة مباشرة عن طريق الملاحظة و الفحص الفعلي والتفتيش له أثر كبير في الإقناع مما لو تم الحصول عليها بطريقة غير مباشرة.و يجب أن يقوم المراجع بتحديد حجم وصورة أدلة الإثبات التي تمكنه من الإدلاء بحكمه المهني وذلك بعد دراسته للظروف، ولا بد عليه أن يأخذ في الاعتبار طبيعة المفردة قيد الفحص وأهميته النسبية و درجة الخطر الذي تتعرض له والتي تعتمد على فعالية نظام الرقابة الداخلية. وتهدف المراجعة إلى طمأنة الغير على أن نتائج المشروع صحيحة ومركزه المالي سليم وذلك في التقرير الذي يتضمن رأي المراجع المهني، وتلعب أدلة الإثبات دورا هاما في إبداء الرأي حول مدى صدق القوائم المالية، فعلى المراجع في جمعه و تقييمه لأدلة الإثبات هذه أن يزن المعلومات التي يحصل عليها، ويجب عليه أن لا يتعجل في وصوله إلى النتائج وأن لا يسمح لعلاقته الشخصية بموظفي المؤسسة أن تطغى على عمله وتتداخل فيه.[2]

[1]- عبد الفتاح محمد الصحن، أحمد نور، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، مجهولة تاريخ النشر، ص288.

[2]- عبد الفتاح محمد الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة علي حسن، المرجع السابق، ص166.

ثالثا: قواعد المفاضلة بين الأدلة والقرائن.

إن تقدير مدى حجة الأدلة والقرائن والمفاضلة بينهما يقوم على أسس معينة مبنية على الاعتبارات التالية:[1]

مدى صلاحية الأسلوب الفني الذي يعتمد عليه المراجع والوسيلة للحصول على القرينة أو دليل الإثبات بحيث يستطيع أن يفقد الدليل حجيته وقوته في حالة عدم اختيار المراجع للطريقة المناسبة للحصول على الدليل أو القرينة؛ مصدر القرينة بحيث هناك نوعان منها موضوعية وذاتية، فالموضوعية أكثر من الذاتية نظرا لعدم اعتمادها على التفسير الذاتي للمراجع.

ارتباط القرينة أو الدليل بالعنصر محل الفحص، فكلما كان الارتباط قويا ووثيقا كلما كانت حجيته ودرجة الاعتماد عليه قويا، وكذا التوقيت المناسب للحصول على الدليل.

سلوك المراجع عند جمعه للأدلة والقرائن، فلا بد عليه أن يكون مستقلا ومحايدا عند جمعه للأدلة والقرائن وإلا فقدت كل حجيتها.

المطلب الثالث: أنواع أدلة الإثبات.

تتمثل أنواع أدلة الإثبات في المراجعة في العناصر التالية:

1. الوجود الفعلي لبنود القوائم المالية:[2]

ويقصد به إمكانية التأكد من وجود البند ماديا عن طريق المعاينة، ولكن ليس جميع بنود القوائم المالية يمكن التأكد من وجودها، وإنما البنود فقط التي لها كيان مادي ملموس، فالتأكد من الوجود الفعلي لا يعتبر دليلا كافيا لصحته، فقد يكون موجودا وليس في مملوكات المؤسسة.

---

[1]- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل، عمان، الأردن، عمان، 1999، ص131.

[2]- المرجع نفسه، ص30.

2. المستندات:

يعتمد المراجع في مراجعته على المستندات أكثر من اعتماده على أي دليل آخر، ومن المستندات التي يعتمد عليها: فواتير الشراء، فواتير البيع، عقود التأمين، وتقسم المستندات إلى ثلاث مجموعات من حيث كفاية الدليل:[1]

- المستندات المعدة خارج المؤسسة محل الفحص.
- المستندات المعدة داخل المؤسسة والمعدة من طرف شخص مستقل عن المنشأة.
- المستندات المعدة والمستعملة داخل المؤسسة.

فمن المستندات المعدة خارج المؤسسة نذكر: فواتير الشراء، وتعتبر كدليل للعملية التي تمت إلا إذا ثبت تزويرها، بينما من المستندات المعدة داخل المؤسسة نجد دفاتر الأستاذ، وهي ليست بقوة الأدلة التي تأتي من خارج المؤسسة.

3. المصادقات:

تمثل المصادقات إيصال أو رد كتابي أو شفوي من طرف ثالث محايد للتأكد من صحة المعلومات التي يطبقها المراجع، ويتم الحصول عليها من مصدر مستقل عن المراجع، وهو دليل قوي يتم استخدامه كثيرا بواسطة المراجعين، و نظرا لكونها مكلفة نوعا ما لذلك لا يتم استخدامه في كل الحالات التي يصلح تطبيقها فيها.[2]

ويتوقف استخدام المصادقات من عدمه على توافر الحاجة للاعتماد في الموقف، وتوجد ثلاث أنواع من المصادقات:

---

[1]- عبد الفتاح محمد الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة علي حسن، المرجع السابق، ص170.

[2]- ألفين أرينز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة: محمد عبد القادر الديسي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002، ص246.

يقوم المراجع بطلب توضيح الرصيد من طرف العميل في نهاية الدورة المالية دون إعلامه بالرصيد في الكتاب المرسل وتسمح هذه الطريقة للمراجع بمعرفة الرصيد من مصدرين مختلفين هما:

دفاتر المؤسسة ودفتر العميل ويسمى هذا النوع من المصادقات **بالمصادقات البيضاء**.

يتمثل في قيام المراجع بذكر الرصيد في الكتاب المرسل، والطلب من العميل المصادقات في جميع الأحوال سواء كان الرصيد صحيحا أو خاطئا، ويسمى **بالمصادقات الإيجابية**.

يقوم المراجع بالطلب من العميل إرسال المصادقة في حالة كون الرصيد غير صحيح أما عدم الجواب فيعبر عن صحة الرصيد وتسمى **بالمصادقات السلبية**.

4 الاستفسارات:

إن المراجع في كثير من الأحيان يعتمد على الشهادات والبيانات التي يحصل عليها من إدارة وموظفي المؤسسة، ومما لا شك فيه هو أن هذا النوع من الأدلة أقل حجية في الإثبات من الأنواع الأخرى، كون أن الإدارة قد تكون لها مصلحة في إخفاء المعلومات عن المراجع.[1]

5. وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:[2]

إن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية من شأنه أن يقلل فرص ارتكاب الأخطاء إلى أقل حد ممكن وسرعة اكتشافها عند حدوثها، وعليه فوجود نظام سليم للرقابة الداخلية يعطي نوعا من التأكيد للمراجع أن البيانات والمعلومات التي تظهرها الدفاتر سليمة ويمكن

[1]- مصطفى عيسى خضير، المراجعة المفاهيم والمعايير والإجراءات، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثاني، 1996، ص162.

[2]- المرجع نفسه، ص162.

الاعتماد على صحتها، ويجب على المراجع أن يتأكد في هذا الصدد من أن نظام الرقابة الداخلية ينفذ فعلا كما هو موضوع.

6. المراجعة الحسابية:

يقوم المراجع بمراجعة العمليات التي يقوم بها محاسبي الشركة للتحقق من سلامتها وصحتها كون أن المحاسبين وأثناء تأديتهم لمهامهم قد يرتكبون أخطاء، ومن الأعمال التي يقوم المراجع بمراجعتها نجد:

- التأكد من أعمال الجمع والضرب والطرح الواردة في المستندات والدفاتر.
- مراجعة دفاتر اليومية.
- مراجعة ميزان المراجعة من الناحية الحسابية.
- مراجعة قوائم الجرد من حيث صحة العمليات الحسابية.

7. العمليات التي تقع في تاريخ لاحق لتاريخ إعداد القوائم المالية:

تمتد عملية المراجعة إلى عدة أشهر بعد انتهاء السنة المالية خاصة في حالة وجود المراجعة النهائية، وخلال هذه الفترة اللاحقة لإعداد القوائم المالية قد تقع بعض العمليات التي تلقى مزيد من الضوء على بعض عناصر الميزانية.[1]

ويعتبر اندماج مؤسسة مع أخرى من العمليات التي يمكن أن تحدث بعد نهاية السنة المالية والتي تراجع حساباتها، لكنها لا تؤثر على أرقام القوائم المالية محل المراجعة وإنما يمتد أثرها إلى مستقبل المؤسسة ولا يعتبر المراجع مسؤولا عن مراجعة العمليات التي حدثت في الفترة اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم، ولكنه مسؤول عن إجراء بعض الاختيارات التي تساعد على التأكد من صحة بعض الأرقام الواردة بالقوائم.

[1]- منصور حامد محمود، محمد أبو العلا الطحان، محمد هشام الحموي، أساسيات المراجعة، جامعة القاهرة، مصر، 1994، ص70-71.

8. الارتباط بين البيانات محل الفحص:

إن الترابط بين البيانات التي يظهرها النظام المحاسبي السليم يؤدي إلى زيادة ثقة المراجع في هذه البيانات، ويعتبر دليلا من أدلة الإثبات التي يعتمد عليها المراجع.[1]

9. دقة القيود المحاسبية:

يعتبر انتظام الدفاتر المحاسبية دليلا إضافيا يزيد من قناعة المراجع بصحة البيانات المحاسبية والعمليات المسجلة، ودراسة العلاقة بين المركز المالي باستعمال النسب المالية يكون لفعالية الرقابة الداخلية أثر جوهري على مدى الاعتماد على معظم أنواع أدلة الإثبات، فمثلا يتم الاعتماد على المستند الداخلي في الشركة التي بها رقابة داخلية فعالة لوجود احتمال أكبر للدقة.

المطلب الرابع: وسائل الحصول على أدلة الإثبات.

عندما يقوم المراجع بتحديد إجراءات الحصول على أدلة الإثبات فإن المراجع ينبغي أن يعترف باحتمال أن تكون القوائم المالية غير ممثلة للمركز المالي السليم، وعليه أن يأخذ كافة أدلة الإثبات سواء المؤيدة أو المعارضة.

أولا وسائل الحصول على أدلة الإثبات:

وسنتناول الوسائل المتاحة للمراجع للحصول على هذه الأدلة ومن أهمها:

1. الجرد الفعلي:

من الوسائل الخاصة بالحصول على أدلة إثبات قوية نجد الجرد الفعلي للعنصر تقوم على معاينة الشيء محل الفحص من طرف المراجع.[2]

---

[1]- مصطفى عيسى خضير، المرجع السابق، ص164.

[2]- عبد الفتاح محمد الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة علي حسن، المرجع السابق، ص165.

2. المراجعة المستندية:

ينتج عن عمليات المؤسسة تبادل مستندات وأوراق بينها وبين الغير، والكثير من عمليات المؤسسة تنشأ عنها مستندات، حيث تمتاز بأهمية قصوى كونها تمثل الأدلة الكتابية المؤيدة للعمليات. يعتمد المراجعون على المستندات اعتمادا كبيرا في مراجعة صحة القيود المثبتة في الدفاتر والمراجعة المستندية هي الأساس الحقيقي لعملية المراجعة، و يتوقف النجاح الكلي لأي عملية مراجعة على الدقة التي يتم بها هذا الجزء من العمل، فالمراجعة المستندية ليست معناها الفحص العابر للمستندات ولكن هي فحص عمليات المؤسسة وما يؤيدها من مستندات بحيث يقتنع المراجع بأن هذه العمليات سليمة.

3. نظام المصادقات:

تهدف هذه الطريقة إلى الحصول على بيان مكتوب من الشخص خارج المؤسسة بصحة أو عدم صحة رصيد معين، وتعتبر هذه الطريقة من أنجح الطرق المتاحة للحصول على أدلة الإثبات، فهذه الطريقة تستعمل للتحقق من المبالغ المستحقة على مديني المؤسسة ومن المبالغ المستحقة على المؤسسة للغير، ولا يمكن للمراجع أن يطلب بنفسه مباشرة من الغير مصادقات بصحة أرصدة حساباتهم مع المؤسسة لأنه لا توجد علاقة مباشرة بينهم وبين المراجع، وقد يرفض الكثير منهم الرد على خطابته ولذلك فإن طلب المصادقة الذي يرسل إلى الغير يجب أن ينبع من جانب المؤسسة نفسها.

4. المراجعة الحسابية: تستخدم إجراءات إعادة العملية الحسابية لتوفير دليل إثبات يهدف إلى التحقق من أرصدة الحسابات المحددة بناء على عمليات حسابية، وذلك الدليل يطلق عليه دليل حسابي حيث يوفر قرينة على تحقق أهداف المراجعة المرتبطة بالقيام وصحة العمليات المالية.[1]

ويتم القيام بالمراجعة الحسابية عند اختبار تفاصيل أرصدة بعض الحسابات كالاهتلاك والديون المعدومة والمستحقات والتسبيقات، وتشمل المراجعة الحسابية مراجعة

[1]- مصطفى عيسى خضير، المرجع السابق، ص168.

بعض الترحيلات إلى دفتر الأستاذ، ومراجعة المجاميع والترحيلات، وكل ذلك يتوقف على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة.

5. طريقة الاستفسارات:

يقوم المراجع من خلالها بتوجيه أسئلة والحصول على إجابات، ولابد على المراجع أن يكون حريصا على اختيار هذه الأسئلة، والتي تراعي مدى معرفة أو دراية الشخص الموجه إليه السؤال بالتنبؤ موضوع البحث ودرجة أمانة ومسؤولية هذا الشخص.

6. المراجعة الانتقائية:

معناها الفحص الدقيق أو الدراسة الانتقائية التحليلية لأحد الحسابات أو أحد القيود أو لرصيد السجلات المحاسبية الأخرى فالمراجع الخبير يستطيع بإلقاء نظرة فاحصة على أحد الحسابات أو إحدى الصفحات اكتشاف الأمور الغريبة الموجودة في هذه الحسابات.

7. الربط بين المعلومات والمقارنات:

- بموجب نظام القيد المزدوج هناك اتجاه لوجود ترابط بين الحسابات والبنود المختلفة، وتستعمل عبارة المطابقة بشكل واسع من طرف المراجعين للتعبير عن الربط بين رصيد أحد الحسابات ورصيد حساب آخر، والترابط والتوافق بين هذه الحسابات تغير بالتأكيد دليل إثبات على أن هذه الحسابات خالية على الأقل من الأخطاء.

خلاصة:

إن المراجعة تتمثل في ذلك العمل الرقابي الذي يعتمد في جوهره على نشاط الفحص والتحقيق الذي يتم ممارسته بواسطة شخص معين أو جهة معينة بغرض الحصول على المعلومات اللازمة للتحقق من تمثيل المهام والالتزام بالمعايير وإنجاز الأهداف المسطرة، وهدا يتم بالحصول على ادلة الاثبات وهذا ما سنوضحه في الجانب التطبيقي.

الفصل الثاني

المقارنة بين الجزائر وسوريا

تمهيد:

لقد ازدادت أهمية المراجع الداخلي في وقتنا الحالي، وأصبحت المراجعة الداخلية باستنادها للمعايير الدولية عبارة عن نشاط تقييمّي لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة ،وتهدف إلى تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية و يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المنشأة في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية، يمتاز بالكفاءة والفاعلية، ويتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة، يشكل حماية للمنشأة من المخاطر التي تواجهها، ويقلل من احتمالية التعرض للمخاطر إلى أدنى حد ممكن، ومما لا شك فيه أن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المنشأة يعتبر حجر الأساس الذي ينطلق منه المراجع وهو نقطة الارتكاز للمراجع عند أعداده لبرنامج المراجعة وكتابة تقريره، فكلما كان نظام الرقابة قوياً وفعالاً ومتماسكاً، كلما كانت نتائج عمل المراجع صحيحة والعكس صحيح وهدا سنوضحه في هدا الفصل

المبحث الأول: طبيعة المراجعة الداخلية.

إن المراجعة الداخلية تعكس صورة الحقيقية للمنشأة بصورة موضوعية وواضحة، وهذا ما أدى إلى اهتمام بها وتطويرها ولنتعرف عليها أكثر سنطرق إلى مفاهيمها.

المطلب الأول: نشأة المراجعة الداخلية.[1]

تعود بداية الاهتمام بالمراجعة الداخلية إلى عام 1941 حيث تم إنشاء معهد المدققين الداخليين (IIA. Institute of Internal Auditors)، في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للمراجعة الداخلية، حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير المراجعة الداخلية واتساع نطاق الانتفاع بخدماته، وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير المراجعة الداخلية عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدماً بهذه المهنة، حيث تم في عام 1947 إصدار أول قائمة تتضمن مسئوليات المراجع الداخلي.

وفي عام 1957 تم إدخال تعديلات عليها وفي عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي: على أنه مراجعة الأعمال والسجلات، تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحياناً، وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض ويختلف نطاق وأهداف التدقيق أو المراجعة الداخلية كثيراً في المنشآت المختلفة وقد تتميز وخاصة في المنشأة الكبيرة إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية.

وتعتبر أهم إنجازات معهد التدقيق الداخلي هي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية، حيث تم تشكيل لجان عام 1974 لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في المراجعة الداخلية، وفي عام 1979 انتهت اللجان من

---

[1]- دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة سونلغاز، مذكرة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير فرع مالية المؤسسة، الطالبة: شدري معمر سعاد، تحت إشراف د. بوكساني رشيد، السنة الجامعية 2009/2008، ص50.

أعمالها وقدمت تقريرا بنتائج دراستها وتم التصديق عليها ، وهذه المعايير تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد التدقيق الداخلي والجهات التابعة له.

وفي الجزائر وخلال الفترة (1980-1988) تم إنشاء مجلس المحاسبة بواسطة القانون 08/05 قد أسند مهمة مراقبة حسابات للمؤسسات العمومية لمجلس المحاسبة، فحين ما بعد الفترة 1988 ومن خلالها أبدى المشرع الجزائري اهتماما أكبر بهذه الوظيفة من خلال التوصيات والإرشادات الصادرة في نص المادة 40 من القانون 1/88 الصادر 1988/1/12.

المطلب الثاني: تعريف المراجعة الداخلية.

لقد قدمت العديد من تعريفات المراجعة الداخلية، فقد عرفت بأنها مراجعة للعمليات والسجلات بصورة مستمرة يتم تنفيذه داخل المشروع بواسطة جهاز وظيفي يؤدي إلى ضمان أن النظام المحاسبي كاف ويتم تنفيذه طبقا للإجراءات المخططة كما يترتب عليه تسهيل تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية كلما عرف بأنه نشاط مستقل للتقييم يتم اللجوء إليه لمساعدة الإدارة العليا في المنشآت الكبيرة على إدارة أعمالها بفاعلية وهو وظيفة من وظائف المشروع مستقلة عن الوظائف المحاسبية، التشغيلية ومسول تجاه الإدارة العليا مباشرة.

كما عرفها معهد المدققين الداخليين في إنجلترا بأنه «عملية تقسيم مستمرة تنشأ داخل التنظيم بهدف خدمة هذا التنظيم وذلك عن طريق فحص وتقييم الأنشطة المختلفة وتوصيل نتائج التدقيق».

ويوجد تعريف آخر يشير إلى أن المراجعة الداخلية وسيلة تقييم لعملية تدقق البيانات والمعلومات والحكم على نوعيتها وكماليتها ويتم التحقق من ذلك عن طريق التحقق من التوافر التجانس الدائي والمتبادل للبيانات.

وتعريف آخر بأنه مجموعة من أوجه النشاط المستقلة التي تنشئها الإدارة للقيام بخدمتها في التحقيق من العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من رقابة المخصصات المعدة لحماية أصول وأموال المنشاة والتحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة وأخيرا في قياس مدى صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل المراقبة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازمة إدخالها عليها حتى تصل المشروع إلى رقابة إنتاجية قصوى.

وأخيرا أصدر معهد المتخصصين الداخليين في أمريكا آخر تعديلات وإضافات على المعايير الدولية للممارسة المهنية في التدقيق الداخلي في 2003/12 والتي أصبحت نافذة اعتبارا من 2004/1/1 كما قام بتعديلها في 2004/04/15 وذلك استنادا للمفهوم الحديث الجديد الصادر في 1999/6 والذي يعرف المراجعة الداخلية بأنها: نشاط مستقل وموضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها، ويساعد التدقيق الداخلي المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر الرقابة وعمليات التحكم.

ومن خلال التعريف السابق نتج أن مراجعة الداخلية تهدف إلى مساعدة الإدارة فيما يلي:

1. تقييم وتحسين إدارة المخاطر.
2. تقييم وتحسين فعالية الرقابة.
3. تقييم وتحسين فعالية عمليات التحكم المؤسسي.

بينما المفهوم الذي وضعه مجلس معايير التدقيق ولمعايير المراجعة الدولي (610) معدل عام 2004 يشير إلى أن المراجعة الداخلية هي تقويم أنشطة المنشأة المتعارف عليها كخدمة للمنشأة ومن ضمن وظائفها من بين أشياء أخرى نظام الرقابة الداخلية وفعاليته.

ويتضح من التعريف السابق أن وظائف التدقيق الداخلي تشمل: الفحص والتقييم.

وبما أن التدقيق الداخلي يتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبية لذلك بعد اكتشاف الغش والأخطاء وضبط البيانات المحاسبية الهدف الأساسي للتدقيق الداخلي أي التحقيق Vérification للتأكد من سلامة السجلات والبيانات المحاسبية والمحافظة على أصول المنشأة.[1]

المطلب الثالث: أهداف المراجعة الداخلية.

لقد ظهرت الحاجة إلى المراجعة الداخلية من خلال زيادة أنشطة المؤسسة وتشغيلها، فكانت المؤسسة تضع مجموعة من الإجراءات والسياسات وتقوم بإرسال الأفراد إلى التأكد من مدى إتباع تلك الإجراءات والسياسات وحمايتها من أي انحراف.[2]

وتسعى المراجعة إلى التأكد من صحة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات حتى يتمكن الاعتماد عليها كأساس سليم لرسم السياسات، والمحافظة على أموال المؤسسة وموجوداتها من التلاعب والضياع،[3] وبصفة عامة يمكن تقسيم أهداف المراجعة الداخلية إلى هدفين هما: هدف الحماية وهدف البناء.

---

[1]- أحمد حلمي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، لبنان، ص27-29.

[2]- عطا الله محمود شوقي، دراسات متقدمة في المراجعة، مكتب الشباب، القاهرة، مصر، 1994، ص203.

[3]- نور أحمد، مراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1992، ص233.

الشكل رقم 03: يوضح هدفي المراجعة الداخلية:

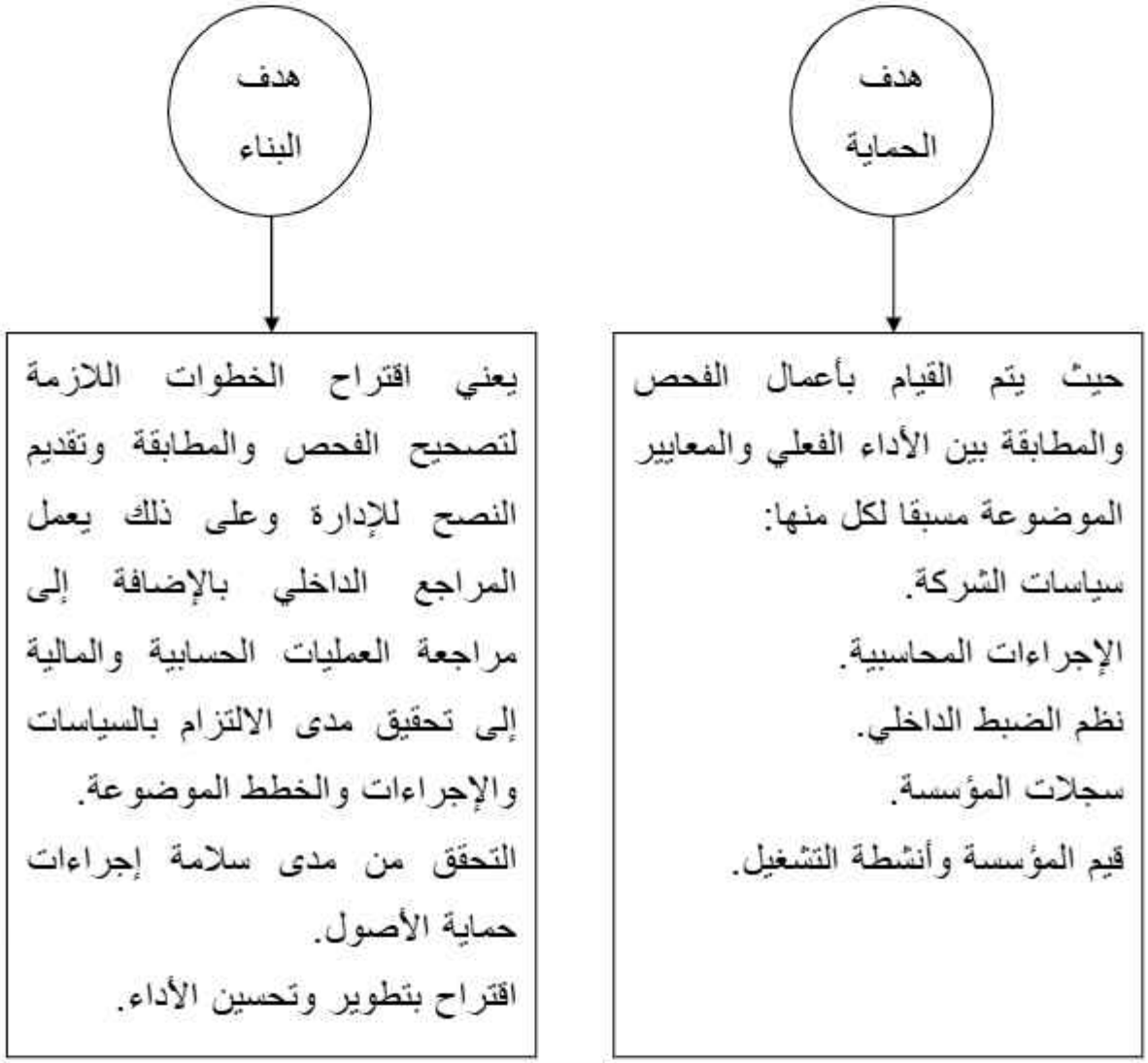

المصدر: عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 109.

المطلب الرابع: خصائص وأنواع المراجعة الداخلية.

سنحاول البحث في خصائص المراجعة الداخلية وكذا أنواعها.

أولا: خصائص المراجعة الداخلية.

تمتاز المراجعة الداخلية بجملة من الخصائص وهي:

1. **المراجعة الداخلية وظيفة شاملة:** فهي تطبق في المؤسسات وفي كل الوظائف، حيث تنصب على كل وظائف المؤسسة بهدف خدمة الإدارة.

2. **المراجعة الداخلية وظيفة دورية:** حيث تخضع مختلف الوحدات والمصالح التابعة لها لعمليات الفحص والتقييم بصفة مستمرة.

3. **الاستقلالية:** رغم **أن** المراجعة الداخلية وظيفة من وظائف المؤسسة إلا أنها مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى، فعلى المراجع **أن يكون** مستقلا حتى **يتسم** عمله بالموضوعية.

إضافة إلى تلك الخصائص نذكر الخصائص التالية:[1]

- المراجعة الداخلية دعامة أساسية من دعائم نظام الرقابة الداخلية.
- المراجعة الداخلية وظيفة تقوم بها وحدة إدارية من وحدات المؤسسة.
- المراجعة الداخلية تسعى إلى ترشيد قرارات الإدارة من خلال توفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في التوقيت المناسب.

ويمكن تناول طبيعة المراجعة الداخلية من خلال النقاط التالية:[2]

---

[1]- محمود حامد محمود، محمد أبو العلا الطحان، محمد هشام الحموي، أساسيات المراجعة، جامعة القاهرة، مصر، 1994، ص 97.

[2]- جمعة احمد حلمي، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، لبنان، 2000، ص95.

- نشاط داخلي مستقل داخل المؤسسة وأداة رقابة بغرض انتقاء وتل يم جميع الرقابات الأخرى.
- وظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية.
- يمدد نشاطها إلى جميع الرقابات الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي.
- تعمل على تقييم الرقابة المحاسبية.
- يستطيع المراجع الداخلي أن يقوم بذات المهام الذي يقوم بها المراجع الخارجي خلال فترة المراجعة.

ثانيا: أنواع المراجعة الداخلية.

إن مجال تطبيق المراجعة الداخلية واسع، حيث أنه يقوم على أساس الرقابة الداخلية للمؤسسة كما أنها تعتمد على الفحص ومدى احترام القوانين والأنظمة، وبالتالي تقسم إلى: مراجعة محاسبية ومالية، مراجعة إدارية تشغيلية.

1. المراجعة المحاسبية والمالية:

لقد كان المفهوم التقليدي للمراجعة الداخلية مربطا بالمعلومات المحاسبية والمالية والتأكد من دقتها وصحتها، حتى يتسنى للإدارة الاعتماد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الإدارية.

يهدف المراجع الداخلي في إطار المراجعة المحاسبية والمالية إلى فحص ومراجعة الوثائق المالية والمحاسبية لتجنب الوقوع في أخطاء تتعلق بالتسيير، حيث يعتمد المراجع **الداخلي** على المعطيات التالية:

- **المحاسبة العامة:** وذلك من أجل التحقق من موثوقية المعلومات المحاسبية والمالية المقدمة في الميزانية العامة، وجدول حسابات النتائج... الخ.
- **المحاسبة التحليلية:** يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من مدى صحة حساب التكاليف والهوامش من خلال تحليل مختلف مكونات ذلك الحسابات.

- **معطيات الموازنات التقديرية:** تعتبر معطيات الموازنات التقديرية وسيلة لنقد يم ومراقبة الأداء المالي، ومن الموازنات نجد، موازنة المبيعات، موازنة الإنتاج...الخ.
- **المعطيات الإحصائية:** لها دور في إعطاء صورة حقيقية حول وضعية المؤسسة.

2. المراجعة الإدارية (التشغيلية - العملية):

تعتبر المراجعة الإدارية مصطلحا مرادفا للمراجعة الداخلية، لكنها في الحقيقة شكل جزء من المراجعة الداخلية، وتعرف بأنها مراقبة تحقيق عملية تسييرية وحسن تطبيق إجراءات التسيير الداخلية.

فالمراجعة الإدارية **هي** فحص مستمر لأوجه الأنشطة المالية والإدارية وتقييم الأهداف والخطط والإجراءات والهيكل التنظيمي وتقييم الأداء وأساليب الرقابة المالية والإدارية، وفحص مدى انعكاس الآثار غير المالية على أوجه نشاط المؤسسة.[1]

وبما **أن** الخطط الموضوعة بحاجة إلى تعديل من خلال تنظيم إداري متكامل ومتوازن، وفي المراجعة الإدارية الداخلية فإن ما يتم مراجعته والتأكد منه هو أداء الأفراد العاملين في المؤسسة، وفي هذه المراجعة يقوم المراجع الداخلي بمعرفة السياسات المطبقة بهدف صياغة أحكامه من جهة ومن جهة ثانية يجب عليه معرفة تامة بالميدان الواجب فحصه، فالمراجعة التشغيلية تفترض تسيير الطرق المطبقة، وتتطلب تصميم رقابات خاصة تهدف إلى فعالية العمليات، وتعبر المراجعة الإدارية إحدى نتائج تطور المراجعة الداخلية، وقد شمل المراجعة الإدارية الأمور التالية:[2]

- أنظمة الرقابة الداخلية بما في ذلك الإجراءات الرقابية الخاصة بحماية الأموال.

---

[1]- منتديات الأزهري، قسم المحاسبة،

http://azhary.ps/vb/formudisplay.php?f=27&ordre=desc&page=2

[2]- مصطفى عيسى خضير، المراجعة، المفاهيم والمعايير والإجراءات، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1996، ص19.

- تنفيذ لوائح وتعليمات الشركة والتقيد بسياستها.
- دقة البيانات المالية وصحة المعلومات المتعلقة بعمليات المشروع بحيث يمكن الاعتماد عليها.
- الاقتصاد والكفاية في استخدام الموارد وتحقيق الأهداف المعلنة للبرنامج والأعمال.

حيث تدخل العناصر الثلاثة الأولى ضمن المراجعة المالية ومراجعة الأداء بينما العنصران الآخرين فهما اللذان يدخلان فعلا في تعريف المراجعة الإدارية، وللقيام بهذه المراجعة يتطلب الأمر من المراجع الداخلي معرفة السياسات المطبقة بهدف صياغة أحكامه بالإضافة إلى التطبيق الجيد لإجراءات التسيير، فالمراجعة التشغيلية تفترض هدف تحسين الطرق المطبقة وتطلب تصميم رقابات خاصة تهدف إلى فعالية العمليات، وتتمثل أهمية المراجعة الإدارية فيما:[1]

تسهم المراجعة الإدارية في اكتشاف المشاكل التي قد لا يتاح للمدراء وقت لمتابعتها واقتراح التوصيات.

تظهر أهمية المراجعة الإدارية من خلال تأثرها على القرارات الإدارية التي د تم اتخاذها طبقا لنتيجة عملية المراجعة وكذا إرشاد العاملين بالمؤسسة وتزويدهم بالعة فيما يقومون به من أعمال وإشباع الحاجة الإدارية إلى معرفة وجهات نظر جديدة، واكتشاف طرق وأساليب أفضل للعمل وأهمية المراجعة الإدارية بالنسبة لإدارة المؤسسة تتمثل في ترشيد الإدارة ومساعدتها في اتخاذ القرارات وترشيدها من خلال توفير البيانات التحليلية والمعلومات الضرورية في مجال اتخاذ القرارات وذلك بالمراجعة الفعلية لأنشطة وعمليات المؤسسة، أما بالنسبة للعاملين في المؤسسة فأهميتها تتمثل في مراجعة تقارير المراجعة الإدارية والإطلاع على ما بها من أسباب الضعف أو القصور في الأنشطة والعمليات ومعوقات التنفيذ، يمكن للعاملين تحسين أداؤهم للعمل في ضوء التوصيات التي يصدرها المراجع الإداري مما ينعكس على كفاءتهم وحسن أداء أعمالهم.

[1]- منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، المراجعة الإدارية وتطيم الأداة، جامعة القاهرة، المطبعة المفتوحة، مصر، 1999، ص8-9.

ومن المتعارف عليه أيضا أن يتعاقد الزبون مع قسم المحاسبة للقيام بمراجعة التشغيل في جزء محدود أو أكثر من الأعمال، ويتم هذا التعاقد في حالة عدم وجود هيئة للمراجعة الداخلية، أو افتقاد المراجعون الداخلون للخبرة في جانب محدد، كما يمثل عنصر الجودة الأكثر أهمية لمراجع العمليات في الاستقلال والكفاءة، ومن المهم أن يتم تحديد الشخص الذي سيرفع المراجع التقرير إليه للتأكد من أن الفحص الذي يتم القيام به يكون بون تحيز.[1]

إن المراجعة الإدارية لا تعدو وأن تكون دراسة منتظمة للتنظيم الإداري للمؤسسة بمستوياتها المختلفة وذلك بهدف التأكد من حسن استخدام الإدارة للإمكانيات الاقتصادية المتاحة، و مساعدة الإدارة في تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة، وذلك عن طريق ترشيد القرارات الإدارية في الوقت المناسب وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية من أجل الحفاظ على أموال المؤسسة وحماية أصولها.[2]

وتهدف المراجعة الإدارية أيضا إلى التحقق من الكفاءة والفاعلية الاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها، ومساعدة الإدارة على حل المشاكل عن طريق تقديم توصيات مجدية من أجل سلك أساليب عمل واقعية.[3]

---

[1]- أرنيز ألفين، جيمس لويك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة: محمد عبد القادر الديسي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002، ص1046.

[2]- منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، جامعة القاهرة التعليم المفتوح، القاهرة، مصر 1994، ص10.

[3]- الوردات خلف عبد الله، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص56.

المبحث الثاني: المعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

تتم أنشطة المراجعة الداخلية في بيئات ثقافية وقانونية متباينة وتتم كذلك داخل منظمات تتباين في أهدافها وأحجامها وهياكلها التنظيمية كما تتم عملية المراجعة الداخلية في البيئات المختلفة.

المطلب الأول: معايير مراجعة الداخلية.

إن الالتزام بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعد أمرا ضروريا يفي من خلاله المراجعون الداخليون بالتزاماتهم الوظيفية حيال المنظمة.

وهذه المعايير مقسمة إلى معايير عامة ومعايير الأداء والجدول التالي يبين هذه المعايير.

رقم المعيار	معايير عامة	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الغرض وسلطة ومسؤولية	2000	أنشطة تدقيق الداخلي
1100	الموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	الكفاءة والعناية المهنية	2200	تخطيط المهمة
1300	جودة الضمان وبرامج للتحسين	2300	أداء المهمة
		2400	نتائج الاتصال
		2500	برامج المراقبة
		2600	قبول الإدارة للمخاطر

1. المعايير العامة:

1000 الغرض والسلطة والمسؤولية:

ينبغي تحديد الغرض والسلطة والمسؤولية فيما يتصل بأنشطة التدقيق الداخلي بشكل رسمي في قانون ينسق مع المعايير ويوافق عليه المجلس.

1100 الاستقلالية والموضوعية:

ينبغي أن يكون التدقيق الداخلي نشاطاً مستقلا كما ينبغي أن يتسم المدققين الداخليين بالموضوعية في أداء عملهم.

1110 الاستقلال التنظيمي:

ينبغي أن يرفع كبير المدققين تقريره إلى مستوى تنظيمي يسمح لنشاط التدقيق الداخلي بأن يؤدي واجبه على أكمل وجه.

1120 الموضوعية الفردية:

على المدققين الداخليين أن يتسموا بالنزاهة والتجرد وعليهم كذلك تجنب أي تعارض في المصالح.

1130 العوامل التي تهدد الاستقلالية أو الموضوعية:

إن تعرضت الاستقلالية أو الموضوعية للتهديد شكلا أو موضوعا فأنه ينبغي الإبلاغ عن ذلك للجهات المعنية ويتوقف مدى الإبلاغ على طبيعة العوامل التي يهدد الاستقلالية أو الموضوعية.

1200 الكفاءة والعناية المهنية اللازمة:

ينبغي أن تؤدي المهام بالكفاءة والعناية المهنية اللازمة.

1210 الكفاءة:

ينبغي أن يتوافر أن يتوافر لدى المدققين الداخليون المعرفة والمهارة وغير ذلك من الملكات اللازمة لأداء المسؤولية الفردية.

1220 العناية المهنية اللازمة:

على المدققين الداخليين أن يلتزموا بالعناية المهنية اللازمة والمهارة المتوقعة من مدقق داخلي متبصر وكفء بصورة معقولة، العناية المهنية اللازمة لا تعني أن المدقق الداخلي معصوم من الخطأ.

1230 التطوير المهني المستمر:

على المدققين الداخليين أن يعملوا على تعزيز معارفهم ومهارتهم خلال التطوير المهني المستمر.

1300 تأكيد الجودة وبرامج التحسين:

على كبير المدققين أن يعمل على تطوير والمحافظة وتأكيد الجودة وبرامج التحسين بما يغطي كافة أنشطة التدقيق الداخلي وعليه كذلك مراقبة استمرار فعاليتها.

1311 التقييم الداخلي:

ينبغي أن تشمل عملية التقييم الداخلي ما يلي:

- الفحص المستمر لأداء أنشطة التدقيق الداخلي.
- الفحص التحرري من خلال التقييم الذاتي أو بواسطة أفراد داخل المنظمة على معرفة بممارسات التدقيق الداخلي وبالمعايير.

1312 التقييم الخارجي:

ينبغي أن تتم عملية التقييم الخارجي مثل فحص تأكيد الجودة مرة على أقل كل خمس سنوات من جانب فاحص مؤهل ومستقل أو من جانب فريق من خارج المنظمة.

1320 التقرير عن برنامج الجودة:

على كبير المدققين أن يرفع عن نتائج التقييم الخارجي إلى مجلس الإدارة.

1330 استخدام عبارة "تم وفقا للمعايير":

ينبغي تشجيع المدققين الداخليين برفع تعزيز يشير إلى أن أنشطتهم قد تمت وفق لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي. ومع ذلك فإنه ينبغي تقييم برنامج المدققون الداخليين تلك العبارة فقط إن أظهر تقييم برنامج تحسين الجودة أن أنشطة التدقيق الداخلي تسير وفقا للمعايير الخاصة بالتدقيق الداخلي.

1340 الإفصاح عن عدم الالتزام:

على الرغم من نشاط التدقيق الداخلي ينبغي أن يتوافق تماما مع المعايير ومع الميثاق الأخلاقي، فإنه قد يوجد هناك بعض الحالات التي لا يتم فيها تحقيق الالتزام التام بذلك.

وعندما يؤدي عدم الالتزام التام إلى التأثير في نطاق أو عمليات أو نشاط التدقيق الداخلي، فإنه ينبغي رفع التقرير بذلك لمجلس الإدارة.

معايير الأداء:

2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي:

على كبير المدققين أن يدير أنشطة التدقيق الداخلي على نحو فعال بما يحقق قيمة عالية للمنظمة.

2010 التخطيط: على كبير المدققين أن يضع الخاصة بالمخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بما يتماشى مع الأهداف التنظيمية.

2020 الاتصال والموافقة:

على كبير المدققين أن يوصل للإدارة العليا ومجلس الإدارة العليا ومجلس الإدارة خطط أنشطة التدقيق الداخلي ومتطلبات تنفيذ تلك الخطط بما في ذلك التغيرات الزمنية الجوهرية وذلك بغرض فحص الخطط والموافقة عليها وعلى كبير المدققين أن يبلغ الإدارة بذلك بتأثر الموارد المحدودة على تنفيذ الخطط.

2030 إدارة الموارد:

ينبغي على كبير المدققين التأكد من أن موارد أنشطة التدقيق الداخلي كغاية متباينة وموزعة بطريقة فعالة لتحقيق الخطة المعتمدة.

2040 السياسات والإجراءات:

ينبغي على كبير المدققين أن يضع السياسات والإجراءات التي توجه نشاط المدقق الداخلي.

2050 التنسيق:

ينبغي على كبير المدققين أن يعمل على توصيل المعلومات وتنسيق الأنشطة مع الأطراف الداخلية والخارجية لتأكيد الملائمة والخدمات الاستشارية وضمان التغطية الصحيحة وتخفيض الازدواج في الجهود المبذولة.

2060 رفع التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا:

على كبير المدققين أن يرفع تقاريره على نحو دوري إلى مجلس الإدارة وإلى الإدارة العليا على أهداف أنشطة المدقق الداخلي وعن السلطات والمسؤوليات المتصلة بخطة العمل، وينبغي أن يشمل التقرير كذلك قضايا المخاطر الجوهرية وقضايا الرقابة وكذلك قضايا التحكم المؤسسي إضافة إلى القضايا والمواضيع الأخرى التي يطلبها مجلس الإدارة والإدارة العليا.

2100 طبيعة العمل:

ينبغي أن يشمل نشاط التدقيق الداخلي تقييم والإسهام في تحسين إدارة المخاطرة والرقابة وعمليات التحكم المؤسس باستخدام مدخل منظم ومنضبط.

2110 إدارة المخاطر:

ينبغي أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي المنظمة عن طريق وتحديد وتقييم التعرض الجوهري للمخاطر كما ينبغي أن يسهم ذلك النشاط في تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة.

2120 الرقابة: ينبغي أن يساعد نشاط التدقيق الداخلي للمنظمة فيما يتصل بإرساء آليات فعالة للرقابة عن طريق تقييم فعالية ورقابة تلك الآليات وكذلك عن طريق تعزيز التحسين المستمر بالمنظمة.

2130 التحكم المؤسسي:

ينبغي على نشاط التدقيق الداخلي تقييم ووضع التوصيات المناسبة لتحسين عمليات التحكم لإنجاز الأهداف التالية.

- تدعيم الأخلاقيات المناسبة والقيم داخل المنظمة.
- تأكيد إدارة الأداء التنظيمي الفعال والمساءلة.
- تفعيل توصيل المعلومات على المخاطر والرقابة في مناطق مناسبة داخل المنظمة.
- تفعيل تنشيط الأنشطة وتوصيل المعلومات بين مجلس الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين والإدارة.

2200 التخطيط للمهمة:

ينبغي على المدققين الداخليين تطوير خطة لكل مهمة تشمل النطاق والأهداف والوقت والتوزيع الموارد.

2201 اعتبارات التخطيط:

ينبغي على المدققين الداخليين عند التخطيط لمهن مراعاة ما يلي:

- أهداف النشاط الذي يتم فحصه ووسائل الرقابة على الأداء.
- المخاطر الجوهرية للنشاط أو كذلك الأهداف الموارد والعمليات والأساليب التي يتم من خلالها الحفاظ على المخاطر عند المستوى المصور.
- رقابة وفعالية إدارة مخاطر النشاط وأدوات وأنظمة الرقابة مقارنة بإطار الرقابة المعياري.
- الفرص ل المتاحة لإدخال تحسينات جوهرية على إدارة مخاطر النشاط وأنظمة الرقابة.

2210 أهداف المهمة:

يجب أن تؤسس الأهداف لكل مهمة.

2220 نطاق المهمة:

ينبغي أن يغطي نطاق المهمة الأهداف لتحقيقها.

2230 توزيع موارد المهمة:

ينبغي على المدققين الداخليين تطوير برامج العمل لتحقيق أهداف المهمة كما ينبغي توثيق تلك البرامج.

2300 أداء المهمة:

ينبغي أن يعمل المدققين الداخليين على تجديد وتحليل وتقييم وتسجيل المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمة.

2310 تحديد المعلومات:

على المدققين الداخليين أن يعملوا على تحديد المعلومات الكافية المناسبة الموثوق بها والمفيدة لتحقيق أغراض المهمة.

2320 التحليل والتقييم:

ينبغي أن المدققين الداخليين نتائجهم ونتائج المهمة على أساس تحليلات وتقسيمات مناسبة.

2330 تحليل المعلومات:

ينبغي أن يتولى المدققين الداخليين تسجيل المعلومات الملائمة لدعم الاستنتاجات والنتائج التي توصلوا إليها.

2340 الإشراف على المهمة:

يجب أن يكون هناك إشراف سليم للتأكد من تحقيق الأهداف ومن توفر الجودة وتطوير الأفراد المهمة.

2410 معايير توصيل النتائج:

ينبغي أن يشتمل عملية التوصيل على أهداف المهمة ونطاقها بالإضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات القابلة للتطبيق وخطط العمل.

2420 جودة التوصيل:

ينبغي أن تتسم عملية التوصيل بالدقة والموضوعية والوضوح والإيجاز، كما ينبغي أن يكون بناءة وكاملة وأن تتم في الوقت المناسب.

2421 الأخطاء والسهو:

إذا اشتملت عملية التوصل بالدقة والنهائية على خطأ أو السهو جوهري فإنه ينبغي أن يتولى كبير المدققين توصيل المعلومات الصحيحة إلى كافة الأفراد الذين وصلت إليهم المعلومات الأصلية.

2430 الإفصاح عن عدم الادعان للمعايير عن أداء مهمة:

عندما يؤثر عدم الادعان للمعايير المرغبة على المهمة معينة فإنه ينبغي أن تشتمل عملية توصيل النتائج على ما يلي:

- المعايير التي لم يتم الادعان لها ادعانا تاما.
- أسباب عدم الادعان.
- تأثير عدم لادعان على المهمة.

2440 نشر النتائج:

ينبغي على كبير المدققين أن ينشر النتائج لتصل إلى كافة الأشخاص المناسبين.

2500 مراقبة التقدم:

ينبغي على كبير المدققين أن يضع ويحافظ على نظام لمراقبة سير النتائج التي يتم توصيلها للإدارة.

2600 قرار قبول الإدارة للمخاطر:

عندما يعتقد كبير المدققين أن الإدارة العليا تقبل مستوى من المخاطر لا يعد مقبولا للمنظمة فإنه ينبغي عليه مناقشة ذلك مع الإدارة، فإذا لم يتم جل ذلك فإنه ينبغي أن يرفع كل من كبير المدققين والإدارة العليا تقريرا بذلك إلى مجلس الإدارة ليتولى فض النزاع.[1]

المطلب الثاني: وظائف المراجعة الداخلية.[2]

بالرجوع إلى تعريف الأخير صادر عن معهد المدققين الداخليين في 1999/6 والذي بني عليه الإطار الجديد للتدقيق الداخلي المعدل في 2004/4/15 بأمريكا يتضح أن خدمات المراجعة الداخلية تشمل الآتي:

1. خدمات التأكيد والتي تهتم بالتقييم الموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي مستقل أو استنتاجات تخص العملية أو النظام أو غيرها من الموضوعات طبيعة ونطاق مهمة التأكيد يتحدد بواسطة المراجع الداخلي ويوجد بشكل عام ثلاث أطراف مشاركة في خدمات للتأكيد هي:

   1. الشخص أو المجموعة المشاركة مباشرة في عملية النظام.
   2. الشخص أو المجموعة القائمة بالتقييم (المدقق الداخلي).
   3. الشخص أو المجموعة المستخدمة للتقييم (المستخدم).

2. الخدمات الاستشارية التي بطبيعتها توجيهات لتنفذ بناء على الطلب الخاص لعميل المهمة حيث أن طبيعة ونطاق المهمة الاستشارية خاضعين للإنفاق مع العميل وتشتمل الخدمات الاستشارية عمومًا على طرفين هما:

   1. الشخص أو المجموعة الذي يقدم الخدمة المدقق الداخلي.

---

[1]- جمعة احمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص96-98.

[2]- جمعة احمد حلمي، اتجاهات المعاصرة، ص30-33.

2. الشخص أو المجموعة التي تبحث عن وتتسلم النصيحة عميل المهمة (صاحب العمل المطلوب).

وعند أداء الخدمات الاستشارية يجب على المراجع الداخلي أن يحافظ على الموضوعية ولا يفترض المسؤوليات الإدارية.

وبالرجوع إلى المفهوم المعتمد من قبل مجلس معايير التحقيق والتأكيد الدولي وفقا للمعيار الدولي للتدقيق (610) يمكن تقسيم مهام المراجعة الداخلية إلى:

الوظيفة 1: الفحص.

ويعين مفهوم الفحص تدقيق الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من الآتي:

1. دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية.
2. إن أصول المنشأة قد تم المحاسبة عنها وإنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة والإهمال.
3. اعتبار الرقابة الداخلية خاصة بما يتعلق بالفصل بين وظيفة الاحتفاظ ووظيفة التنفيذ ووظيفة المحاسبة.
4. تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات.

وظيفة التقييم:

إن تحقيق هذه الوظيفة يكون من خلال تأسيس برنامج للتدقيق الداخلي من خلال الخريطة التنظيمية.

ويجب أن يكون المراجع الداخلي ممثلا للإدارة العامة لذا فإن برنامج المراجع الداخلي يجب أن يتضمن الخطوات التالي:

1. تحديد الأهداف العامة التي تضعها الإدارة العليا للقسم موضوع الدراسة.
2. تجميع البيانات المالية المتعلقة بتنظيم القسم.

3. تحليل عمل القسم إلى جزئيات.
4. تقييم أعمال القسم والكشف عن أوجه الضعف أو عدم الكفاية لتلافيها.
5. مقارنة النتائج التي توصل إليها بالأهداف.

وللقيام بالخطوات الإجرائية السابقة توجد مجالات معينة يجب تغطيتها وهي:

- مراجعة الكفاية للأفراد.
- مراجعة الإنتاجية للقسم.
- مراجعة نوعية العمل.
- مراجعة التقارير وانسيابها.
- مراجعة التكاليف.
- حجم الأعمال.

وفي نهاية يقدم المدقق الداخلي تقريرا للإدارة يجيب فيد عن السؤال التالية:

هل الأهداف تبرر الإنفاق ؟ وهل النفقة تتلاءم مع قرارات الإدارة؟

ومما لاشك فيه أن الإجابة المراجع الداخلي لهذا السؤال، أحيانا هو الغرض النهائي من المراجعة الداخلية بأكمله.

وما هو الجدير بالذكر أن قيام المراجع الداخلي بأعمال التحقيق والتقييم بتوقف على درجة الاستغلال له جانبان:

الجانب الأول: المركز التنظيمي للمراجع الداخلي.

الجانب الثاني: عدم اشتراك المراجع الداخلي في الأعمال التي تخضع لتدقيقه وانتقاده.

وما هو جدير بالذكر أن أهمية المراجع الداخلي تدعونا إلى إشارة إلى ما قاله Seiler وهو أن سنة عمل تدقيق الداخلي تساوي 3 سنوات تدقيق مالي خارجي.

ونستنتج أن من العرض السابق للمراجعة الداخلية تشمل:

- الفحص.
- التقييم.
- التوجيه والإرشاد.

أما وسائله هي:

- التدقيق المستندي.
- التدقيق الحسابي.
- التدقيق الفني.

المطلب الثالث: خلية المراجعة الداخلية.

إن وضع منهجية يتبعها القائم بعملية المراجعة تساعده في اتخاذ القرارات الصائبة والوجيهة وقد أدى كبر حجم المؤسسات وتعقد الأنشطة ونمو خلية المراجعة داخلها إلى ضرورة وجودة أداة إدارية لمتابعة نظام الرقابة الداخلية، وتقع مسؤولية وضع نظام للرقابة الداخلية على إدارة التنظيم نفسه.

أولا: مسؤولية المراجع الداخلي.

لأن المراجعة الداخلية توجد من أجل خدمة المؤسسة، لذلك فإن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن تعيين المراجع الداخلي.[1]

فالمراجعون الداخليون يعتبرون جزءا من آلية التغذية العكسية لخلية المراجعة حيث تبدأ مهمة المراجع الداخلي بعد إرسال الإدارة العامة للمؤسسة الأمر بذلك والذي يشمل المدة ومجال التدخل والمنهجية المتبعة، حيث يقوم المراجعون الداخلين غالبا بفحص جميع مستويات وسائل الرقابة، كما أنهم يقومون بتحديد ما إذا كانت طرق التقييم مناسبة أم لا،

[1]- ثناء علي القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص91.

وإضافة إلى ذلك يقوم المراجع الداخلي بمعرفة ماذا يجب عليه أن يراجع ومتى تم المراجعة، ولأي غرض تتم من خلال عملية المراجعة **التي** تم التوصل إليها.

فعلى المراجع مراجعة ذلك الجزء من الرقابة الذي يحقق المنفعة مع التكلفة التي يتحملها، **والتي** تعلق عادة بمخاطر الفشل في تحقيق هدف أو أكثر من أهداف الرقابة الداخلية، وتصف الأخطار تبعا لأهداف الرقابة الإدارية كما يلي:[1] عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية، الفشل في إتباع السياسات والقوانين، وكذا ضياع الأموال والاستخدام غير الاقتصادي وغير الكفء للموارد.

كما يقوم المراجع بتحديد نوع المخاطر الممكنة لمعرفة متى تتم عملية المراجعة، إضافة إلى ذلك يمكن أن يكون الآمر بعملية المراجعة ليست الإدارة العامة **وإنما** مثلا رئيس مصلحة ولأسباب تعلق بذلك الفرع يطلب القيام بعملية المراجعة الداخلية، حيث لا بد أن يكون الأمر موقع من الإدارة العليا من أجل إعطاء صلاحيات أكثر للمراجعة الداخلية، **وبعد** حصول خلية المراجعة الداخلية على الأمر بالمهمة يقوم المراجع الداخلي بتحليل المخاطر قبل القيام بمهمته.[2]

ثانيا: تنظيم خلية المراجعة الداخلية.

يتكون قسم المراجعة الداخلية من عدد قليل من المراجعين ذوي المهارات العالية، وتقع على المشرف المسؤولية العامة لقسم المراجعة الداخلية كونه يقوم بالتخطيط ووضع سياسات وإجراءات المراجعة وكذا التنسيق مع المراجعين الخارجيين.

ويلعب حجم المؤسسة دورا كبيرا في إنشاء مصلحة للمراجعة الداخلية التي لا يمكن إنشاؤها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها تتميز بسهولة تسيير عكس المؤسسات الكبيرة التي تتميز بتعقد تسييرها وكبر عدد موظفيها **وبالتالي** صعوبة

---

[1]- عبد الفتاح محمد الصحن، مبادئ وأسس المراجع، مطبعة الانتصار، مصر، 1993، ص240.

[2]: Renard jacques,théorie et pratique de l'audit interne, édition organisation, Paris, 32dition, 2000, P205.

تسييرها، وعليه يرتبط تنظيم مصلحة المراجعة الداخلية في المؤسسة إضافة إلى حجمها اختيار مركزية المراجعة أو لا مركزيتها.[1]

ثالثا: علاقة خلية المراجعة بلجنة المراجعة.

تقوم الكبر من الشركات بإنشاء ما يطلق عليه لجنة المراجعة وتتكون لجنة المراجعة من أعضاء مجلس **الإدارة** بهدف الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية مما يؤدي إلى استقلال قسم المراجعة الداخلية عن **الإدارة.**[2]

فكلما زادت العلاقة بين لجنة المراجعة وقسم المراجعة الداخلية كلما زاد احتمال توفر الاستقلالية والموضوعية **في** الفحص والتقييم، ولا بد من اعتماد جميع السياسات والمعايير والإجراءات الخاصة بالمراجعة الداخلية عن طريق لجنة المراجعة.[3]

المطلب الرابع: علاقة المراجعة الداخلية بالمراجعة الخارجية.

تعترف معايير المراجعة المهنية بإمكانية مساهمة المراجعين الداخليين في مراجعة القوائم المالية كمساعدين تحت إشراف المراجعين الخارجيين، أو أداء أعمال مرتبطة بالمراجعة خلال العام يمكن أن يعتمد عليها المراجع الخارجي (SAS, No 65).

من الهام معرفة العوامل التي تؤثر على قرار المراجع الخارجي لاستخدام أنشطة المراجع الداخلي. وبناء على الأبحاث السابقة والمعايير المهنية تم فحص العوامل المؤثرة على مساهمة المراجعة الداخلية في عملية المراجعة الخارجية، وعلاقة هذه العوامل بمستوى الخطر المرتبطة ببيئة المراجعة، ودور الخطر الملازم في زيادة أو تخفيض هذه العوامل.

---

[1]- عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، مصر، 2014، ص244.

[2]- المرجع نفسه، ص244.

[3]- منتديات أزهري، http://www.azhary.ps/vb.

ويمكن تحديد تلك العوامل فيما يلي:

1. مدى توافر خدمات المراجعة الداخلية:

من أهم العوامل المؤثرة على المراجع الخارجي عند تحديد مدى المساهمة المراجعة الداخلية هو توافر المراجعة الداخلية، فكلما زاد الوقت المستخدم في تلك الخدمة، كلما زادت خدمات المراجع الداخلي، وزيادة احتمال التعاون بين المراجع الداخلي والخارجي ومساهمة المراجعة الداخلية في عملية المراجعة.

2. جودة خدمات المراجعة الداخلية:

أشار المعيار رقم 65 ضرورة وجود مستوى كافي من جودة المراجعة الداخلية قبل اشتراك المراجع الداخلي في أداء عملية المراجعة. وكلما زادت جودة المراجعة الداخلية ازداد اشتراكهم في عملية المراجعة، بما يدل على وجود علاقة طردية بين مساهمة المراجعة الداخلية وجودة أداء المراجعة الداخلية.

3. مستوى التنسيق بين المراجعة الداخلية والخارجية:

يمكن التعاون بين المراجع الداخلي والخارجي لزيادة جودة عملية المراجعة، وتقليل تكاليفها.

ويتضمن التعاون والتنسيق بينهما في أداء أعمال المراجعة خلال العام، توافر خدمات المراجعة الداخلية في نهاية السنة، ويمكن أن يعظم التعاون فعالية مساهمة المراجع الداخلي في مراجعة القوائم المالية، وزيادة كفاءة عملية المراجعة مع تخفيض مجهودات المراجعة المتكررة بينهما.

ويؤدي نقص التعاون بينهما إلى الفشل في مساهمة المراجعة الداخلية في مراجعة القوائم المالية.

ويتوقع وجود علاقة طردية بين مستوى التنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي، ومدى مساهمة المراجعة الداخلية في أداء مراجعة القوائم المالية.

د. الخطر في بيئة المراجعة:

أوضح المعيار رقم 65 (SAS 65) أن عوامل خطر المراجعة يجب أن يأخذها المراجع في اعتباره عند تحديد مساهمة المراجع الداخلي في عملية المراجعة الخارجية. فالخطر الملازم يؤثر على الاعتماد على المراجع الداخلي لعلاقته بالعوامل المرتبطة بالمراجعة الداخلية. وأنه مع زيادة الخطر الملازم تزداد أهمية المراجعة الداخلية، ولكن نتيجة لوجود الدراسات السلوكية التي أوضحت أنه مع زيادة الخطر تصبح عملية اتخاذ القرار أكثر تعقيدا.

ويمكن القول بأنه كلما توافرت خدمات المراجعة الداخلية وبجودة عالية، ولكما كان هناك تنسيق بين مراقب الحسابات الخارجي والمراجع الداخلي، وكلما ازدادت درجة الخطر في بيئة المراجعة، كلما زاد اعتماد المراجع الخارجي على خدمات المراجعة الداخلية.

ويرى البعض أن العلاقة بين إدارة المراجعة الداخلية ومراجع الحسابات الخارجي قد تحسنت بدرجة كبيرة بعد إصدار مجلس الشيوخ لقانون Sarbon Oxely عام 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لأن هذا القانون قد ألزم مراجع الحسابات الخارجي بضرورة مراجعة تأكيدات الإدارة حول فعالية هيكل الرقابة الداخلية بالشركات المقيدة بالبورصة، مما أدى إلى زيادة اعتماد مراجع الحسابات الخارجي على عمل المراجع الداخلي في تقييم فعالية هيكل الرقابة الداخلية على عملية إعداد القوائم المالية، وفي تقييم تقرير الإدارة عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية بالشركات المقيدة بالبورصة، وإصدار تقرير عن ذلك.[1]

[1]- الرقابة والمراجعة الداخلية، (علة المستوى الجزئي والكلي)، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، مصر، 2007. ص25-57.

المبحث الثالث: الرقابة الداخلية.

إن اتساع مجال نشاط الشركات وتشعب أعمالها ازدادت الحاجة إلى وجود نظام سليم متكامل للرقبة الداخلية يساعد الإدارة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، وفي نفس الوقت يحقق متاعب ومهمة مراجع للحسابات عند قيامه بالدراسة والاستقصاء والفحص لنظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: العوامل والأسباب التي أدت إلى الاهتمام بالرقابة الداخلية.

يمكن إيجاز العوامل والأسباب التي أدت إلى ظهور نظم الرقابة الداخلية واتساع نطاقها فيما يلي:

1. كبر حجم المنشآت في الحياة الاقتصادية الحديثة إلى الحد الذي أصبح معه من المتعذر على إدارة المنشأة التعرف على أوجه نشاطها المختلفة ونتائج أعمالها عن طريق الاتصال الشخصي. لذلك برزت أهمية تواجد الرقابة الداخلية كأداة تستخدمها الإدارة، بقصد التأكد من صحة ما تحتويه الكشوف والإحصائيات والتقارير من بيانات أو (أرقام)، ومن خلوها من أي خطأ أو تلاعب.
2. اهتمام الإدارة العليا ورغبتها في التأكد من قيام إدارات المنشأة بتنفيذ المخطط لهم لتحقيق الأهداف العامة، في حدود الاختصاصات المفوضة لهم، والتأكد من حماية أموال المنشأة من فرص الغش والتلاعب.
3. إشراف الدولة على المنشآت التي لها مساس بمصالح ومرافق الدولة العامة، وحاجة الجهات الحكومية التي لها حق الإشراف إلى البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للتخطيط القومي.
4. التحول الذي طرأ على عملية تدقيق الحسابات، إذ بعد أن كانت تتم بشكل شامل تفصيلي، أصبحت تقوم وتعتمد على أسلوب الاختبارات والعينات، وهذا يتحدد على ضوء نتائج قيام مدقق الحسابات بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية موضوع تدقيق الحسابات.

5. زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية لمواكبة التطورات التقنية واستخدام الحسابات الإلكترونية وزيادة مهمة ومسئوليات الرقابة الداخلي.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الداخلية.

اصدر مجمع المحاسبين الأمريكي تعريفا للرقابة الداخلية بأنها:

مجموعة المقاييس والطرق التي تتبناها المنشأة بقصد حماية أصولها من نقدية وغيرها، وضمان الدقة الحسابية لما هو بالدفاتر والسجلات. وعلى هذا الأساس لقد كان الهدف من هذا التعريف هو:

حماية أصول المنشأة، والتأكد من الدقة الحسابية للبيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات.

وكان اصطلاح الرقابة الداخلية يستخدم في ذلك الوقت كمترادف لإصلاح الضبط الداخلي، الذي يهدف إلى التقليل من الأخطاء والغش وحماية الأصول من سوء الاستخدام والسرقة والضياع.

وقد طرأ على مفهوم الرقابة الداخلية توسع، نتيجة طبيعية للتطور الذي لحق بالمنشآت وأنظمتها الداخلية، بحيث أصبح مفهوم الضبط الداخلي إحدى حلقات نظام الرقابة الداخلية، وقد أصدر مجمع المحاسبين الأمريكي نشرة خاصة بالرقابة الداخلية أشار فيها إلى أن الرقابة الداخلية تتضمن خطة التنظيم وكل ما يرتبط بها من الوسائل والمقاييس التي تستخدم في المنشأة، بقصد حماية الأصول وضمان الدقة الحسابية للبيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها، كما تهدف إلى الارتقاء بالكفاية الإنتاجية وتشجيع السير حسب السياسات الإدارية المرسومة، وتوفير المعلومات الملائمة كل واتخاذ يتضح من هذا التعريف أن نظام الرقابة الداخلية أصبح يمتد بحيث يشتمل على وظائف الإدارات

[1]- د. محمد السيد سرايا، د شحاتة السيد شحاتة، د محمد إبراهيم راشد، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص191-192.

المحاسبية والمالية ومجالات أخرى مثل: الموازنات التخطيطية، والتكاليف المعيارية والتقارير الدورية عن العمليات والتحليلات الإحصائية. كما يشتمل على برامج التدريب وكل وسائل تقييم الكفاية الإنتاجية وتحقيق السياسات الإدارية.

المطلب الثالث: مكونات نظام الرقابة الداخلية.

النظام الشامل الحديث للرقابة الداخلية ينطوي على شقين أساسيين: الشق الأول هو الرقابة المحاسبية، والشق الثاني هو الرقابة الإدارية.

أ. الرقابة المحاسبية Accouting Controls:

يقصد بها كل الطرق والوسائل والإجراءات والأنظمة التي تضعها الإدارة بقصد حماية مواردها المختلفة، وضمان صحة التقارير والقوائم المالية التي تتم خلال (مسار تدقيق الحسابات) وتتحقق هذه الرقابة عن طريق وجود خطط رئيسية وفرعية تحدد عناصر النشاط، وكيفية القيام به بالنسبة لكافة المستويات الإدارية ومراكز المسئولية التابعة لها، كما تتطلب تحديد السياسات واللوائح التي يتم على أساسها تنفيذ العمليات والتصرفات الآلية، وتحديد إطار السلطة والمسئولية بصورة واضحة تقضي على أي تداخل تضارب في الاختصاصات، وتضمن تعاون جميع المستويات في فروع النشاطات الداخلية لتحقيق الأهداف المخططة المرغوب الوصول إليها.

ويؤدي وجود تلك الأساليب الرقابية إلى عدم إصدار أي إذن صرف أو أي تصرف في عناصر النشاط، إلا بناء على تعليمات من الشخص المسئول، وفي حدود السلطات المخولة له فقط، بحيث يتحمل كل مسئول مسئولية ما يدخل في نطاق مسؤولياته، والذي سيتم مساءلته عن نتائج أعماله، وبإتباع هذه الأساليب الرقابية على كافة عناصر النشاط يمكن تحقيق الرقابة المحاسبية بكفاءة وفعالية.

ب. الرقابة الإدارية Administrative:

تنطوي الرقابة الإدارية عادة على الأساليب والإجراءات وخطة التنظيم التي تستهدف تحقيق أقصى كفاءة تشغيلية ممكنة، وضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة. وتحقيق الرقابة الإدارية يتم من خلال الوسائل والإجراءات المتعلقة بالتخطيط، ومتابعة تنفيذ الخطط بشكل مستمر.

ويتطلب هدف التخطيط ضرورة توافر النظام (الإداري والمحاسبي) المتماسكان لتحديد خطوات العمل والإجراءات اللازمة لأداء العمل بطريقة تتصف بالكفاءة، كما ينبغي وجود نظام سليم للتقارير يعد على أساسا المسئوليات (رأسي وأفقي) يساعد على كشف أوجه القوة (والضعف) في خط سير وأداء مراكز المسئولية، لمن الاحتكاكات بين المسئولين، أو التهرب من المسئولية المحددة لكل منهم.

ولاشك أنه بتوافر نظام رقابة إدارية في المنشأة معد بطريقة سليمة علمية، تستطيع كافة المستويات الإدارية المسئولة من متابعة نشاط المراكز التابعة لها، والتحقق من مدى التزام كل منهم بالمخطط لهم مقدما والمحدد في الموازنات التخطيطية بالمسئوليات.

وما يمكن قوله أن نوعي الرقابة (المحاسبية والإدارية) يمثلان مجموعة من النظم الموضوعة والمحددة بمعرفة الإدارة العليا وينبغي توافرها معا بشكل مترابط، حيث في ظلهما تستطيع المنشأة من تحقيق الرقابة الداخلية الفعالة على كافة النشاطات وتوفير المعلومات الملائمة التي تمكن من اتخاذ القرارات الرشيدة، وأيضا تحقيق العدالة في المسائلة عن النتائج ومن ثم تحقيق أهداف المنشأة بسير وسهولة وطبقا لما هو مطلوب ومرغوب.[1]

[1]- د. محمد السيد سرايا، د شحاتة السيد شحاتة، د محمد إبراهيم راشد، مرجع سبق ذكره، ص194-196.

المطلب الرابع: طرق وأساليب تقييم أنظمة الرقابة الداخلية.

يتوقف إعداد برنامج تدقيق الحسابات التي يعده مدقق الحسابات، على ضوء تحديده لمدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية الموضوع بمعرفة إدارة الوحدة الاقتصادية وذلك باعتبار أن الرقابة الداخلية هي نقطة الانطلاق الأولى التي بدأ منها مدقق الحسابات عملية تدقيق الحسابات، بهدف تحقيق ما يلي:

أولا: تحديد مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية كأساس يعتمد عليه في تخطيط برنامج تدقيق الحسابات، وتحديد كمية الاختبارات، بما يحقق أهداف تدقيق الحسابات بأقصى كفاءة وأقل تكلفة وجهد.

ثانيا: فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في الوحدة الاقتصادية، بقصد التأكد من تحقيقه للأهداف المطلوبة منه، واكتشاف أوجه الضعف والثغرات في النظام – إن وجدت-، واقتراح الحلول المناسبة لتلافيها، ومن ثم متابعة التأكد من صحة التنفيذ حسب ما هو مخطط له.

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف الثاني لم يكن من بين أهداف تدقيق الحسابات، غير أن العرف جرى في ظل المفهوم التقليدي على أن يقوم مدقق الحسابات بهذه المهمة كخدمة إضافية يقدمها لإدارة الوحدة الاقتصادية محل تدقيق الحسابات.

وفي الآونة الأخيرة بدأت الكثير من التشريعات المهنية تعتبر هذه المهمة من الوظائف الأساسية للمدقق الخارجي وبشكل خاص في حالة قيامه بتدقيق الوحدات الحكومية أو شركات القطاع العام في الدولة.

أساليب الفحص والتقييم:

من أهم الوسائل والأساليب التي يستخدمها المدققون للتعرف على نظام الرقابة الداخلية المطبق والموضوع بمعرفة إدارة الوحدة الاقتصادية، لتقييم مدى كفايته ما يلي:

- أسلوب القائمة التذكيرية، أسلوب المذكرة الوصفية.
- أسلوب فحص النظام المحاسبي، أسلوب الاستبيان (الاستقصاء).
- أسلوب خرائط المسار (أو التدفق).

1. أسلوب القائمة التذكيرية (Reminder List):

يقوم مدقق الحسابات في هذه الطريقة بوضع بيان تفصيلي يوضح فيه القواعد والأسس والمقومات الرئيسية الواجب توافرها في نظام الرقابة الداخلية السليم، لكي يسير على هديها ويسترشد بها مساعدو المدقق عند قيامهم بفحص النظام.

2. أسلوب المذكرة الوصفي (Narrative Description):

في هذا الأسلوب يقوم مدقق الحسابات بنفسه أو بتكليف مساعديه، بإعداد مذكرة تشتمل على وصف أو شرح واف للإجراءات المتبعة، لكل عملية أو وظيفة داخل نشاطات الوحدة الاقتصادية، مع وصف كامل لنظام الرقابة الداخلية، والدورات المستندية وما يرتبط بهما من نظم وإجراءات. ويتم الحصول على معلومات المذكرة عن طريق المقابلات الشخصية للمسؤولين، والرجوع إلى الوصف الوظيفي، ودليل الإجراءات المحاسبية... وأية وسائل أخرى تتطلبها عملية الفحص.

3. أسلوب فحص النظام المحاسبي (Accounting Systeme):

في هذا الأسلوب يقوم مدقق الحسابات بالحصول على:

- قائمة بالدفاتر والسجلات المحاسبية، وأسماء المسئولين عن إنشائها وتدقيقها.
- وقائمة بأنواع المستندات المستخدمة ودورتها المستندية.
- وقائمة بأسماء المسئولين عن الاحتفاظ (بعهدة) الأصول.

ثم قيام مدقق الحسابات بدراسة وتقييم محتويات القوائم للتحقق من فصل وظيفة أداء العمليات عن وظيفة الاحتفاظ بالأصول، وعن وظيفية المحاسبة عن العمليات والأصول.

4. أسلوب الاستبيان (Questionnaire Approach):

قائمة الاستبيان كأداة من أدوات تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، هي عبارة عن قائمة تشتمل على مجموعة من الأسئلة المباشرة، يتم إعدادها بدقة وعناية بمعرفة (مدقق الحسابات)، بقصد إبراز أوجه الضعف موضع الفحص والتقييم.

وعادة ما يتم تخصيص قائمة مستقلة لكل فرع من فروع الرقابة الداخلية، وتكون الأسئلة موجهة للمسؤولين عن نشاطات الوحدة الاقتصادية للإجابة عليها إما بـ(نعم) أو (لا)، والإجابة بنعم تشير إلى حالة مرضية، أما الإجابة بالنفي فتشير إلى حالة ضعف أو وجود بعض نواحي القصور في نظام الرقابة الداخلية.

يتوقف نجاح هذه الطريقة على كيفية صياغة الأسئلة، وبعد استيفاء (الإجابات)، يقوم مدقق الحسابات بإعداد مذكرة يوضح فيها رأيه عن مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

5. أسلوب خرائط المسار (أو التدفيقي):

استمد المحققون فكرة هذا الأسلوب من محللي نظم الحاسب الإلكتروني واستخدموا نفس الرموز التي استخدمها أخصائيو الحاسب الإلكتروني، فقد أصبحت هذه الرموز متعارف عليها عالميا ومطبقة في نظم المعلومات الدولية.[1]

[1]- د. محمد فضل مسعد، د. خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في التدقيق، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009م، ص142-146.

المطلب الخامس: مقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.

يقصد بالمقومات الرئيسية في أي نظام للرقابة مجموعة القواعد العامة التي ينبغي توافرها كحد أدنى لقيام نظام سليمة فعال للرقابة.

وعلى رغم من أنه لا يمكن وضع نظام مثالي للرقابة الداخلية يفي باحتياجات المنشآت على اختلاف أنواعها بسبب الظروف الخاصة بكل منشأة على اختلاف أنواعها والتي قد تختلف عن غيرها من منشآت.[1]

إلا أن هناك مجموعة من المقومات الأساسية التي ينبني عليها أي نظام سليم للرقابة الداخلية و من بينها:

- الهيكل التنظيمي الكفء.
- وجود سياسات وإجراءات لحماية الأصول.
- وجود إجراءات للتحقيق من صحة البيانات والتقارير المحاسبية.
- وجود إجراءات لزيادة الكفاءة وتشجيع الالتزام بالسياسات الموضوعة.

أ. هيكل تنظيمي كفء:[2]

يعتبر وجود هيكل تنظيمي كفء في أي منشأة: هو أساس عملية الرقابة، والهيكل التنظيمي الكفء هو الهيكل الذي يتم فيه تحديد المسئوليات والسلطات المختلفة لكافة الإدارات والأشخاص بدقة وبصورة واضحة. وتتوقف طبيعة الهيكل التنظيمي على طبيعة المنشأة وحجمها ومدى الانتشار الجغرافي لها، وعدد القطاعات أو الفرع. ويجب أن يكون لكل شخص في الهيكل التنظيمي رئيسا يتابعه ويقيم أدائه باستمرار، مع ضرورة إعداد خرائط تفصيلية لكل قسم، مع وجود إمكانية لتغيير الهيكل التنظيمي مع تغيير الظروف المحيطة أي أن يتصف هذا الهيكل بالمرونة.

---

[1]- د. محمد فضل مسعد، د. خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص197.

[2]- د. محمد السيد سرايا، د شحاتة السيد شحاتة، د محمد إبراهيم راشد، مرجع سبق ذكره ص14-15.

ومن ناحية أخرى يجب أن يعمل الهيكل التنظيمي الكفء على إعطاء كل فرد واجبات ومسئوليات محددة تتناسب مع قدراته مع تطبيق مبدأ الفصل بين المهام المختلفة وخاصة الفصل بين حفظ السجلات ومسئولية الاحتفاظ بالأصول، فعلى سبيل المثال لا يمكن أن يكون أمين الخزينة مسئولا عن التسجيل في دفتر الخزينة، ولا يمكن أن يكون أمين المخازن مسئولا عن التسجيل في سجلات المخزون.

ب. وجود سياسات وإجراءات لحماية الأصول:

من المقومات الأساسية لوجود نظام كفء للرقابة الداخلية وجود مجموعة من السياسات والإجراءات اللازمة لحماية الأصول وضمان دقة وصحة البيانات والتقارير المحاسبية خاصة في ظل التنظيم اللامركزي وتتطلب حماية الأصول وجود إجراءات للضبط الداخلي بين الأقسام المختلفة ومجموعة من التقارير المتداولة بين تلك الأقسام ووجود تعاون بينها.

ومن وسائل حماية الأصول تخصيص أماكن مقفلة للمخازن واستخدام وسائل حديثة متقدمة لفتح وقفل تلك المخازن، واستخدام الخزائن الرقمية والتأمين ضد المخاطر ومنها خيانة الأمانة والتأمين ضد السرقة والاختلاس والكوارث.

جـ. وجود إجراءات للتحقق من صحة البيانات والتقارير المحاسبية:

يعتمد على البيانات والتقارير المحاسبية في اتخاذ العديد من القرارات الإدارية داخل المنشأة وبالتالي فلابد من وجود إجراءات للتحقق من صحة ودقة تلك البيانات والتقارير المحاسبية، وتعتمد تلك الدقة على صحة تسجيل العمليات وتشغيلها من خلال الدورة المحاسبية ويتطلب ذلك تقسيم للعمل مع وجود مراجعة لكل عملية من الناحية المستندية أو من ناحية تسجيلها ووجود إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية تلعب دورا كبيرا في هذا الشأن.

د. وجود إجراءات لزيادة الكفاءة وتشجيع الالتزام بالسياسات الموضوعة:

يجب أن تكون هناك إجراءات تعمل على زيادة كفاءة أداء العمليات المختلفة داخل المنشأة، وتشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الموضوعة حيث أنه قد تكون البيانات والتقارير المحاسبية صحيحة ودقيقة ولكن يوجد إسراف في استغلال الموارد المتاحة.

ومن الأساليب التي تستخدم لزيادة الفعالية والكفاءة التشغيلية في المنشأة استخدام نظام الموازنات التخطيطية ونظام التكاليف المعيارية، وتجدر الإشارة إلى أن الكفاءة Efficieny تعني تحقيق العلاقة المثلى بين عناصر المدخلات Inputs والمخرجات Outputs، في حين أن الفعالية Effectiveness تعني تحقيق الأهداف المطلوبة. وقد يكون الأداء كفء وفعال في نفس الوقت، وقد يتحقق أي منهم دون الآخر.

خلاصة:

المراجعة الداخلية وهي عبارة عن نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز الأهداف من خلال التحقق من إتباع الخطط والسياسات والإجراءات واقتراح التحسينات وتعتبر الرقابة الداخلية الركيزة الاساسية التي يعتمد عليها المراجع الداخلي عند القيام بعمله.

المراجعة مهنة تحكمها قوانين وقواعد ومعايير والمراجع شخص محترف متخصص ومهمته تزداد تعقيدا من فترة لأخرى وعليه ينبغي المراجع مراعاة المعايير، أثناء قيامه بمهمته حتى لا يكون مقصى أو ما يتبع ذلك من عواقب والرقابة الداخلية الركيزة الاساسية التي تعتمد عليها صحة نتائجه.

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي

مقدمة:

إن إدارات البنوك هي أكثر المؤسسات احتياجا إلى تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية. وكذلك يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم ألإجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية، يمتاز بالكفاءة والفاعلية، ويتم تطبيقه من قبل الأفراد وألا دارة، يشكل حماية للمنشأة من المخاطر التي تواجهها، ويقلل احتمالية التعرض لها إلى أدنى حد ممكن.

ولتعرف أكثر على المراجعة الداخلية للبنوك ارتأينا القيام بزيارة ميدانية إلى البنك القرض الشعبي الجزائري وسوف نقدم خلال هدا الفصل إجراءات لمراجعة الداخلية للبنك.

المبحث الأول: عموميات حول بنك القرض الشعبي الجزائري CPA.

كان المشهد البنكي الجزائري بعد الاستقلال يتكون من مجموعة البنوك الأجنبية أكثر فرنسية وفي ديسمبر من عام 1962 تأسس البنك الجزائري وحتى سنة 1966م ظهر بنكين تجاريين عموميين والبنك الوطني الجزائري BNA والقرض الشعبي الجزائريCPA.

المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري.

1. نشأة القرض الشعبي الجزائري:

تأسس القرض الشعبي الجزائري بقرار رقم 66/366 الموافق لـ 29 ديسمبر 1966 الصادر في الجريدة الرسمية وبرأس مال 15 مليون دينار جزائري،[1] ويعتبر مؤسسة اقتصادية عمومية EPE وتقع تحت وصاية الوزارة المالية، ونشأ القرض الشعبي الجزائري على أساس هياكل الهيئات البنكية التي كانت موجودة في عهد الاستعمار وهو عبارة عن إدماج للبنوك التالية:

- banque populaire commercial d'industrielle d'Alger
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران.
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة.
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة.
- البنك الجهوي التجاري والصناعي للجزائر العاصمة.

للجزائر العاصمة.

إلى جانب هذه البنوك تم إدماج ثلاثة بنوك أجنبية وذلك ابتداء من عام 1967 شركة مرسيليا للإقراض SMC 1968.

---

[1]: وثائق خاصة بالبنك.

- التعاونية الفرنسية للإقراض والبنوك (CFCB) في عام 1972.

- البنك المختلط الجزائري- مصر MIS (BMAM).

- والقرض الشعبي الجزائري مثل البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع باعتباره بنك تجاري، ويقوم بمنح القروض القصيرة، وابتداء من 1971 أصبح يقوم بمنح القروض متوسطة الأجل، وتبعا لمبدأ التخصص البنكي فقد تكفل القرض الشعبي الجزائري بمنح القروض للقطاع الحرفي والفنادق والقطاع بصفة عامة، وكذلك قطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية والمهن الحرة.[1]

- ومن هنا فإن القرض الشعبي الجزائري يمارس جميع العمليات البنكية التقليدية كبقية البنوك الجزائرية، بالإضافة إلى تمويل القطاع العام والخاص.

2. أهداف القرض الشعبي الجزائري ومهامه:

أ. الأهداف:

* تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحولات اللازمة عن طريق تقوية المراقبة.

* التطوير التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير وكذا التسويق.

* التوسع ونشر الشبكة واقترابه من الزبائن وكذا العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية.

* تقدير الوسائل المادية والتقنية حسب الاحتياجات.

* تحسين وتطوير أنظمة المعلومات وكذا الوسائل التقنية.

* التسيير المحكم للمديونية الخارجية.

[1]- د. محفوظ لشعب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001، ص 14.

* عملية وضع وتقوية التقديرات ومراقبة التسيير على مستوى مختلف المراكز المسؤولة.

ب. المهام:

تبعا للقوانين والتشريعات الجزائرية وباعتبار أن القرض الشعبي الجزائري واحد من بين البنوك الجزائرية فهو يقوم بمعالجة مختلف العمليات المتعلقة بالقرض والصرف من خلال:

* استقبال الودائع وجمع رؤوس الأموال على أشكال مختلفة، الحسابات الجارية، حسابات أرصدة، سندات الصندوق، دفاتر الادخار...الخ.

* العلاقة بين زبائنهم وموردیهم الخارجيين، توطين الاستيراد.

* يساعد القرض الشعبي الجزائري الدولة، وكذا الجمعيات والأجهزة العمومية لتطبيق كل عمليات الإقراض أو التدخل في هذه العمليات لحسابهم أو تحت ضماناتهم بغرض تسهيل نشاط زبائنهم فالقرض الشعبي الجزائري يخضع للتشريع البنكي والتجاري وتتمثل مهامه في تنمية وترقية القطاعات التالية:

* قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن.

* قطاع الصحة والأدوية.

* التجارة والتوزيع.

* السياحة والفندقة.

* الإعلام والاتصال.

* المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* الصناعات اليدوية والحرف.

يسعى القرض الشعبي الجزائري إلى تقديم أنواع أخرى من الخدمات حسب الإمكانيات المتاحة لديه وحسب ما يطلبه الزبائن من بينها:

* علاقات القرض.

* القرض العقاري.

* خدمات أخرى.

المطلب الثاني: تقديم وكالة CPA بسعيدة وهيكلها التنظيمي.

هي وكالة تابعة للمديرية الجهوية بتلمسان وفيها يتم الاتصال بالزبائن وتلبية طلباتهم وهي تعتبر كمنفذ توزيع نفس الخدمات التي تقدمها جميع البنوك الأخرى،فهي بنك إيداع الودائع ويسلم القروض بنسب فائدة متغيرة و بأنواعها المختلفة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.

- **الوسائل المادية:** تتوفر الوكالة على 23 حاسب متصلة بنظام معلوماتي يعالج المعلومات بسرعة وتم تحديثه مؤخرا، كما تتوفر الوكالة على حاسبتين للأوراق النقدية وكاشف الأوراق المزورة.مما يؤدي إلى تقليل وقت انتظار العميل وبالتالي تحسين الخدمات وهذا لا يعني بان الوكالة ليست بحاجة إلى وسائل متطورة.

- **الوسائل البشرية:** توظف الوكالة 30 موظف منهم 03 حراس والباقي يتوزعون بين الإطارات وأعوان تحكيم وأعوان تنفيذ وهذا كان سابقا أما في سنة 2015 فقيل لنا أن عدد الموظفين قد تغير إلا انه لم يحدد لنا بشكل دقيق.

الشكل التنظيمي رقم (أ): الهيكل التنظيمي لوكالة سعيدة CPA .

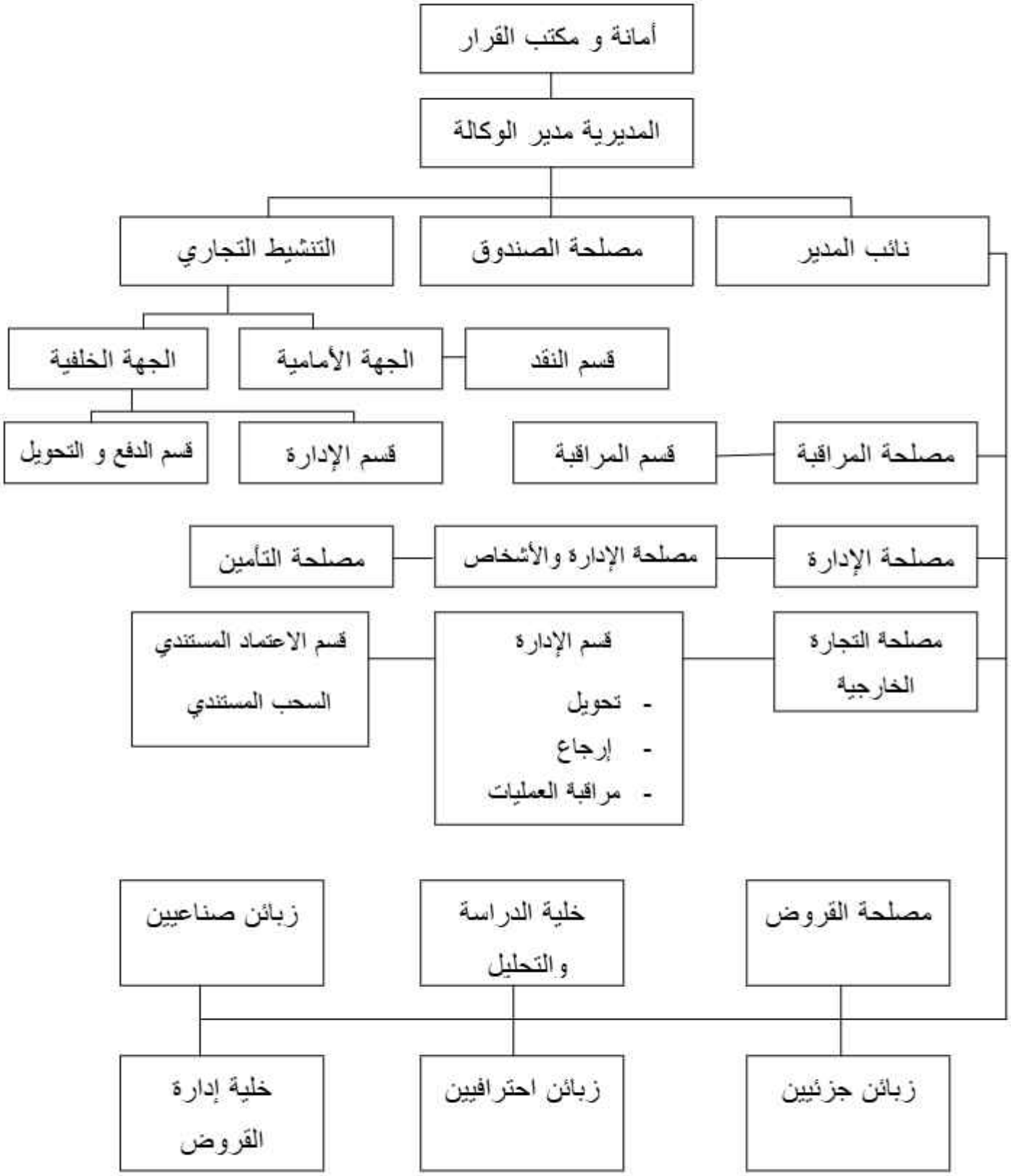

المصدر : وكالة القرض الشعبي الجزائري بسعيدة.

المطلب الثالث: عمليات بنك القرض الشعبي الجزائري CPA.

مع مرور الزمن تغيرت وتطورت وظائف بنك CPA، فبعد أن كانت تقوم بتلقي الأموال من الأفراد وإعادة توزيعها في شكل قروض لأصحاب العجز، أصبحت الآن تقوم بعمليات عديدة نذكرها فيما يلي:

أ. عمليات الصندوق:

تعتبر وظيفة الصندوق من أكثر نشاطات البنك أهمية باعتبارها أكثر ارتباطًا بالعملاء. حيث تتجمع فيه كل موارد البنك ومنه تخرج مدفوعات البنك، حيث تتمثل عمليات الصندوق في عمليات الدفع، السحب، تحويل الأموال، تسديد الشيكات والأوراق التجارية... وبالتالي فهي تقيم علاقات مالية بين طرفين وتتجسد هذه العلاقات ظاهريا بفتح الحساب الذي يعتبر تصويرا للعلاقة الموجودة بين البنك وعملائه.

- العمليات على الحساب:

يمكن لصاحب الحساب إجراء ثلاث عمليات أساسية على الحساب الإيداع، السحب، والتحويل.

1. عمليات الإيداع.
2. عمليات السحب.
3. عمليات التحويل.

ب. عمليات القروض:

إن البنوك لا تحصل على النقود من أجل تخزينها أو تجميدها بل يستعملها في سد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين، لكن استعمالات هذه النقود من طرق البنوك التجارية في منح القروض خصم الكمبيالات لصالح عملائها.

ج-. العمليات المالية:

تتمثل هذه العمليات في تقديم البنك خدمات لعملائه من بيع وشراء الأوراق المالية حفظها بصفة أمانة التسليف بضمانها تلقي الحسابات الأفراد نيابة عن الشركات المصدرة لها. بمعنى آخر تسير محفظة الأسهم والسندات لذلك لابد من معرفة الخصائص العامة لهذه القيم قبل التطرق لأهم عمليات المالية عليها.

1. تعريف السهم: هو عبارة عن ورقة مالية تثبت امتلاك حائزها لجزء من رأسمال المؤسسة التي أصدرت مع الاستفادة من كل الحقوق وتحمل أعباء التي تنتج عن امتلاك لهذه الورقة.

2. تعريف السند: هو عبارة عن ورقة مالية تثبت دائنية حاملها للمؤسسة التي أصدرتها وعلى هذا الأساس فالسند هو عبارة في إثبات لعملية قرض ويستفيد حامل السند من كل الحقوق التي يستفيد منها دائنوا المؤسسة الآخرين وخاصة الاستفادة من الفائدة.

د. الخصم التجاري:

وهو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون وقبل ذلك نتطرق إلى مفهوم الأوراق التجارية وأهم عناصرها.

1. تعريف الورقة التجارية:

هي أداة للتبادل التجاري أو هي وسيلة لإجراء المبادلات والعمليات التجارية وهي قابلة للتداول من شخص لآخر بمجرد تظهيرها وتأخذ أشكالا من بينها السفتجة (الكمبيالة) والسند لأمر.

2. السفتجة:

هي أداة لإجراء وسداد الديون وهي قابلة للتداول بمجرد الإطلاع عليها أو تظهيرها ولها أركان إجبارية لتكون مطابقة للقانون التجاري كورقة رسمية وهي:

- تاريخ التحرير.
- اسم المسحوب عليه.
- المبلغ بالأرقام والحروف.
- اسم المستفيد وعنوانه.

3. السند لأمر: وهو تعهد كتابي يتعهد فيه محرر السند على دفع مبلغ معين، يسجل على ظهر السند في التاريخ المحدد، يدعى تاريخ الاستحقاق، والسند لأمر أداة وفاء وائتمان ويوجد طرفين في المعاملات الطرف المحدد للسند (الساحب) والمستفيد الحامل للسند.

والسند لأمر في المعاملات الطرف المحدد للسند (الساحب) والمستفيد الحامل للسند.

- اسم وعنوان الساحب.
- مكان وتحرير السند.

هـ. خصم الورقة التجارية:

ويقصد بها تحصيل الأوراق التجارية قبل تاريخ استحقاقها، نظرا للحاجة للمورد السيولة نقدية لكنه لا يحصل على قيمة الورقة كاملة بل يقتطع البنك جزءا منه يدعى مبلغ الخصم نظير استفادة المورد من مبلغ الورقة التجارية قبل الآجال المحددة على ظهرها ويطلق على مبلغ الخصم الأجيو AGIO.

و. عمليات مع الخارج:

تختلف العمليات الاقتصادية الخارجية عن العمليات الداخلية اختلافا أساسيا تتدخل في تحديد هذا الاختلاف عوامل عديدة وهي وجود الحدود الجغرافية واختلاف الأنظمة السياسية للدول وكذا اختلاف الأنظمة السياسية للدول وكذا اختلاف الأنظمة الاقتصادية وتنوع التشريعات المالية والضريبة وتتلخص هذه العمليات في عمليات الصرف وعمليات تمويل التجارة الخارجية التي يقوم بها.

- عمليات الصرف:

وهي العمليات التي يكون محورها العملات الأجنبية مثل عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية، تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج وغيرها، ويقصد بسعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دعمها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

ي. نظام المقاصة الآلية AICI Algérie tête compensation interbancaire:

تحت رعاية وزارة المالية وبمشاركة كل الأطراف المعنية، بنك الجزائر، البنوك التجارية، وزارة العدل، وزارة البريد والمواصلات، تم وضع ما يسمى بمشروع تطوير البنية التحتية لمعالجة التسديدات الكتلية والذي تناول في ملحقه الثاني اتفاقية المقاصة الآلية حيث تم أقلمة بنود اتفاقية المقاصة الكلاسيكية مع معطيات العصرنة، كما أضافت ما يجب إضافته فيما يخص استعمال الوسائل الجديدة في عمليات الدفع.

والمقاصة هي هيئة التنميط المشكلة تحت وصاية بنك الجزائر تعرف نظام المقاصة الآلية كالآتي:

وهي تقوم على مبدأ مزدوج يتمثل في تفكيك وسائل الدفع Dématérialisation وتآلية مبادلات المعطيات الإلكترونية للعمليات، وتتم بإعداد أجهزة وبرامج متوافقة مع الأشكال المختلفة للمبادلات الموحدة والمنمطة وتخص: الشركات، الأوراق التجارية، التحويلات، الاقتطاعات الآلية، وعمليات السحب والدفع بالبطاقة البنكية والتحويلات المقبولة في هذا النظام هي أقل من 1000,00 دج.

المبحث الثاني: دراسة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA.

تعد المراجعة الداخلية من أهم الوظائف التي يرتكز عليها المنظمات، كما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وتتزايد أهمية هذه الأخيرة في البنوك لما لها أثر كبير على سير العمل داخله وصولا إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تعظيم ربحية المساهمين وضمان استمرارية العمل فيه، والمراجعة الداخلية هي حديثة النشأة بالمقارنة مع الخارجية وبالخصوص مع تطور البنوك فأصبح من الضروري تطوير مهام المراجع أو المراقب الداخلي وتوسيع فاعلية الأساليب الرقابية.

ولإحداث نوعا من التوافق لهده الدراسة قمنا بزيارة ميدانية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA.

من خلال زيارتنا لهذه الأخيرة وبالتحديد مكتب المراجع الداخلي والذي يعتبر الركيزة الأساسية لموضوع مذكرتنا بصفة خاصة والبنك بصفة عامة حيث نشاطه تتجسده الاستقلالية وإلزامية في تنفيذ القوانين والعمليات المحاسبية، فقد كان اكتشاف الأخطاء والغش وضبط البيانات المحاسبية يمثل العمل الأساسي أي التحقق من سلامة السجلات والبيانات والمحافظة على أصول المنشأة. وكنتيجة حتمية للتطور التكنولوجي الذي حل بوظائف المراجعة الداخلية، فقد اعتبرت كنشاط للتقييم ومساعدة الإدارة في حكمها عن كيفية التنفيذ للأنشطة المختلفة وذلك من خلال تأسيس برامج لها. فأصبحت وسيلة فعالة للنصح والإرشاد لمن يعملون في المنشأة من أجل تطويرهم وتحسين أدائهم وكذلك إيصال المعلومات إلى الإدارة العليا والتوجيه والإرشاد بالوسائل والأدوات المتعارف عليها من خلال المراجعة المستندية والحسابية والفنية.

فالمراجع الداخلي في القرض الشعبي الوطني CPA يقوم بعملية الفحص والتقييم والتقويم والتقرير لمختلف العمليات البنكية وعمليات الصندوق وذلك لتفادي الوقوع في الأخطاء الارتجالية أو للأخطاء المعتمدة كالغش والاختلاس.

لأنه يقوم بالمراجعة الحقيقية لكل العمليات التي تمت في اليومية ويكون ذلك مرفق بالوثائق المحاسبية والمتمثلة في الشيكات أو الأوراق التجارية والتي تضم معلومات تخص العملية التي أجريت. وسنتطرق إلى هذه المراجعات بالتفصيل كما يلي:

1. المراجعة اليومية:

يقوم المراجع الداخلي بمراجعة كل مدخلات ومخرجات البنك والمتمثلة في عمليات السحب والإيداع والتحويلات المالية وأعمال المقاصة أي كل العمليات المحاسبية اليومية وهي تتم كما يلي:

فحص الاسم واللقب والمبلغ يكون بالحروف والأرقام بدون أخطاء ويتوجب أن يكون المبلغ المسجل في اليومية هو نفسه المسجل في الشيك أو أي ورقة بنكية وكذلك الإمضاء يجب أن لا يتجاوز المنطقة المحددة. أي فحص وتقييم للوثيقة بالتدقيق.

وفي نهاية كل يوم يقوم المراجع الداخلي بإعداد تقرير للمراقبة اليومية المحاسبية **(Attestation de contrôle de la journée comptable)**.

أ. دراسة حالة عن المراجعة اليومية: هذا يمثل التقرير خاص بيوم 2015/03/16 ملحق رقم **(1/1)**، ويكون فيه اسم المراجع الداخلي وكتابة يوم الخاص باليومية وتحديد أن كان في عملية المراقبة يوجد هناك عدم توافق ما بين اليومية والشيكات أو الأوراق المالية الخاصة بتاريخ العملية وهناك في أسفل الورقة الموضوع فيها التقرير، جهة خاصة بالملاحظة والتعليق، جهة خاصة بالمراجع الداخلي، وفي أسفل هذه الورقة يتم إمضاء من طرف المدير ورئيس مصلحة المراقبة وهذه الورقة تكون مصحوبة بأوراق تتثبت حقيقة الملاحظة الموضوعة والتعليق الخاص بالتقرير مثلا شيك خاص بالشباك أو شيك عادي تكون هناك اختلاف بين المبلغ المسجل بالأرقام والمبلغ المكتوب ومن تم يقوم المراجع الداخلي بتحديده ثم القيام بنسخة (نسخة طبق الأصل) لهذا الشيك ووضعه في التقرير.

ومن خلال تقرير المراقبة الخاص بتاريخ 2015/03/17 والعمليات اليومية لتاريخ 2015/03/16 فكان يوضح فيه النقائص أو النقاط التالية:

4. عدم وجود تأشيرة أمين الصندوق على الشيك البالغ قيمته 500.00,00.
5. عدم وجود تصريح للشيك البالغ قيمته أكثر من 2.000.000,00.
6. المبلغ الموجود في الصندوق عند الإقفال اليومية 2015/03/16 يقدر بـ 3.144.113,63 وهذا المبلغ في الحقيقة هو أكبر من المبلغ المتفق عليه والمقدرة 1.500.000,00.
7. وإظهار الحسابات الداخلية التي لم يتم إقفالها في نهاية اليوم تكتب فيه رقم الحساب الداخلي والمبلغ المتروك فيه والمقدر بـ 275.026,65.
8. وفي نهاية البوم يتوجب على كل عون إداري أن يمضي على عمله اليومي وفي حالة عدم الإمضاء يقوم المراقب الداخلي بذكر أسمائهم في التقرير.
9. وذكر أن المبلغ المقدر بـ 300 دج تم تكراره في نفس اليوم مرتين.

ومن خلال هذا نلاحظ أن المراجع أو المراقب الداخلي يقدم في تقريره اليومي كل الملاحظات الواجب ذكرها والتي يتوجب تصحيحها أو تغييرها في اليوم الموالي. ويقوم بالتعرض لجميع النقائص والمخالفات التي حدثت في اليوم الخاص بالتقرير ويقوم المراجع الداخلي بإعداد تقريره المرفق بالوثائق إلى المديرية الجهوية في تلمسان في اليوم الموالي وهذا ما تم توضيحه في الملحق رقم **(02/01)** والملحق **(03/01)**.

2. المراجعة الشهرية:

وزيادة على التقرير اليومي الذي يقوم به المراجع الداخلي والخاص بمراجعة كل من المدخلات والمخرجات للبنك، فإنه يقوم بعملية المقاربة أي إعداد جدول التقارب الذي يخص الحسابات الخارجية التي يكون القرض الشعبي الجزائري CPA يتعامل معها، منها حساب الخزينة، وحساب الجاري البريدي CCP وهذه العملية تتم شهريا

وهنا قمنا بدراسة جداول التقارب الخاصة بشهر فيفري وهي كالتالي:

1.2. جدول التقارب الذي تم بين الحساب الجاري البريدي والبنك: ويمر بالمراحل التالية:

قمنا مع المراجع الداخلي بتحليل جدول التقارب الذي يقوم بدراسته بين الحساب الجاري البريدي والبنك، وهو يتم كالتالي:

إرسال كشف العمليات البنكية للقرض الشعبي الوطني CPA والتي أجريت في CCP بريد الجزائر حيث كان رصيد آخر المدة لشهر فيفري المقدر بـ 336.683,78 رصيد دائن بينما وجد المدقق الداخلي لبنك القرض الشعبي الوطني CPA رصيد آخر الشهر CPA الخاص بحساب الجاري البريدي CCP مقدر بـ 441.318,80 رصيد مدين بتاريخ 2015/02/28. وهذا موضح في الملحق رقم **(01/02)** والملحق **(02/02)** ورقم **(03/02)**.

ومهمة المراجع الداخلي للبنك هو تصحيح الأرصدة حيث يقوم بإجراء عملية الفرق ما بين الرصيدين المدين والدائن والبحث عن العمليات التي لم يسجلها عنده خلال الفترة.

2.2. جدول التقارب بين الخزينة العمومية والبنك:

لقد حللنا مع مراجع الداخلي جدول التقارب الذي يقوم بدراسته ما بين الخزينة والبنك القرض الشعبي الجزائري CPA الملحق رقم (01/03) والملحق (02/03) ورقم (03/03) حسب في شهر فيفري يتم إرسال كشف من الحزينة يبين فيه أرصدة البنك في الخزينة بين قيمة أرصدة البنك في الخزينة الذي قدر بـ 98.739.298,79 دج، كما أعد المراجع الداخلي أرصدة الخزينة العمومية لدى البنك والذي قدر الرصيد بـ 261.720.057 دج. حيث قام المراجع الداخلي بإعداد جدول التقارب فشرع أولا بتحليل العمليات التي لم يقم بتسجيلها والتي تمثل 74609267,11 دج في التاريخ 2015/02/26 و237.586.026,10 دج وبعده ذلك أصبحت لأرصدة متساوية.

3. المراجعة الثلاثية:

يقوم المراجع الداخلي بمراقبة كل الحسابات الداخلية الخاصة بالبنك (الإدارة) وهي حسابات يتم فتحها وإقفالها حسب الحاجة فيتم السحب منها والإيداع فيها مثلا أمور الصيانة ومتطلبات يحتاجها البنك ويتوجب عملية ترصيدها في آخر الثلاثي وعلى سبيل الذكر أخذنا حساب من بين مجموعة من الحسابات الداخلية الموجود في الملحق رقم (01/04) والملحق (02/04).

خلال شهر مارس قام المراجع الداخلي بالتدقيق المعتاد للحسابات الداخلية فوجد هناك حساب داخلي لم يترصد و فيه رصيد في نهاية 2015/03/21 يقدر بـ- 119.132,91 فتوجب على المراجع الداخلي التحليل المفصل لهذا المبلغ وكان مقسم إلى مبلغين المبلغ الأول المقدر بـ- 66.033,08 بتاريخ 2015/03/31، أما المبلغ الثاني يقدر بـ- 53.099,83 لنفس التاريخ وهي عبارة عن تحويلات مالية تم تحويلها في نهاية شهر مارس وقام المراجع الداخلي بترصيدها يوم 2015/04/01.

فالحسابات الداخلية يجب أن تكون مرصدة (مبلغ صفر) في آخر الثلاثي وفي حالة العكس يتم تحليل هذه الحسابات وترصيدها.

4. مراجعة المقاصة في بنك القرض الشعبي الجزائري (Traitement retour compensation): كما يقوم المراجع الداخلي بمراجعة كل عمليات المقاصة، وسنتطرق إلى بعض منها:

أ. معالجة عودة المقاصة:

يتم إرسال Bordereaux من خلال النظام المركزي للمقاصة ويستلم على مستوى القاعدة المشاركة للبنك المتلقي وذلك من خلال نظام معلوماتي للبنك، حيث أن المراقبات البنكية للعمليات المستلمة يقوم البنك المرسل إليه من التأكد منها، مثلا صحة الشيك... إمكانية إجراء العملية وعدم وجود مانع أو اعتراض لدى الزبون وجود معلومات RIB وجود رقم الشيك، صنف الحساب. بالإضافة إلى أنظمة المراقبة لمصادر العمليات التي

تخضع لـ(المعايير البنكية لوسائل الدفع) والتي من خلالها تقوم كل مؤسسة بإخضاع قواعد الداخلية للمراقبة إلى هذه المعايير.

وهنا نلاحظ في الملحق رقم (01/05) والملحق (02/05) ورقم (03/05) ورقم (04/05) ورقم (05/05) ورقم (06/05)، رقم (07/05) رقم (08/05) مجموعة من الجداول Des bordereaux تخص مجموعة من البنوك BNA، BEA، BADR، PTT، BDL.

والعمليات أو الشيكات الموضوعة في البنك CPA أو الشباك كانت ليومي 27 و28 أفريل 2015 وأدخلت في البرنامج المعلوماتي الخاص بالمقاصة البنكية والخاصة ببنك الوطني الجزائري CPA يوم 2015/04/28 وكان تاريخ التسوية 2015/04/30 وبلغ عدد الشيكات الخاصة بالمقاصة 39 شيك والمبلغ الإجمالي 31.104.462,89 أي أن تسع عملاء بنوك يتم تسوية شيكاتهم من خلال بنك القرض الشعبي الجزائري CPA.

ب. معالجة جهات المقاصة Traitement all Er. Compensation :

يتم إيداع الشيكات من طرف الزبائن في مختلف الوكالات التجارية والبنوك المالية إلا أنه يتوجب على الشيكات أن تكون ذات آجال ومبلغ صحيح ورقم حساب المستفيد (RIP) وإذا نتج عن عملية التحقق عدم احترام المقاييس فإن موظف البنك أو أي وكالة تجارية يرفض إيداع الشيك بتحضير الشيكات من أجل تجريده(Dématérialisation) ومحاسبتها ويتم ذلك بفرز الشيكات وترتيبها وذلك من أجل تصويرها في جهاز السكانير فارز موصول بمركز العمل من أجل رقمنة الشيكات أي: تقييد معطيات الشيكات (Capture de leur données) تشكيل ملفات "صور" جانبي ورقة الشيك Reco/vers وبالتالي أصبحت للشيكات رقمنة ويتم تحويل صورها المرقمنة أيضا في نهاية اليوم حتى تصبح جاهزة لعملية الإرسال عن بعد (Télétransmission) وبعد ذلك ترسل إلى الموقع المركزي للبنك من أجل الإتمام الكلي للإيداعات حسب الحصص التي تمثل مجموع إرسال للوكالات ويضم الموقع المركزي قاعدة استقبال (Plate forme d'accès) لدى المسر المكلف بالمقاصة.

تم تفرز الشيكات وتصنف في بيانات جداول (Des bordereaux) وهذا ما لاحظناه في الملاحق المقدمة. وبعد ذلك يتم إرسال الشيكات إلى البنك المسحوب عليها وبالخصوص إلى المراجع الداخلي مثل ما هو موضح في الملحق رقم (01/06) والملحق (02/06) ورقم (03/06) ورقم (04/06) ورقم (05/06) ورقم (06/06)، رقم (07/06) رقم (08/06) ورقم (09/06) لا يتم إلا بعد إرسال الصور المنجزة إلى الموقع المركزي للبنك الذي يمتلك قاعدة بيانات المشتركة المتمثل في CPA ثم يقوم المراجع الداخلي بمراقبة Bordereaux جدول الإرسال المرسل من طرف البنوك.

مراقبة التسجيل المرقم ومعطيات المبادلات ونفس الشيء بالنسبة للعمليات الأخرى في المقاصة، السفتجة، السند الأمر، ثم بنفس مراحل المراقبة والتصوير، وهذا ما لاحظناه في الملحق رقم (01/07) والملحق (02/07) ورقم (03/07) ورقم (04/07) ورقم (05/07).

حيث نلاحظ هنا أن تاريخ عملية المقاصة كان يوم 2015/04/28 ويضم مجموعة من الجداول Les bordereaux وهي تخص كل بنك مثلا البنك الوطني الجزائري BNA في تاريخ 2015/04/28 توجد 10 عمليات أو عشر شيكات مخضوعة للمقاصة وتكون فيه رقم حساب المستفيد RIB للساحب والمسحوب عليه وتاريخ العملية وتاريخ إدراجها وتاريخ تسويتها والمبلغ هنا حدد بـ 6.916.931,32 بتاريخ 2015/05/03.

وبنك الخارجي الجزائري BEA تاريخ العملية 2015/04/28 وتاريخ التسوية 2015/05/03 وهناك ثلاث عمليات أو شيكات والمبلغ قدر بـ 785.798,28 ونفس الشيء بالنسبة للبنك BADR (بنك التنمية والتنمية الفلاحية) تاريخ العملية 2015/04/28 وتاريخ التسوية 2015/05/03 وكانت نتيجة هذا اليوم 13 شيكات ومبلغها يقدر بـ 5.096.509,17.

أما بنك BDL (بنك التنمية المحلية) تاريخ العملية 2015/04/28 أما تاريخ التسوية 2015/05/03 فكانت 8 شيكات والمبلغ قدر بـ 776.115,45.

الخزينة (Trésor) فكان شيك واحد ويقدر بـ 2.296.773,71.

بنك CNEP التوفير والاحتياط، شيك واحد وقدر بـ 37.017,38.

بنك Société générale Algérie هناك أربع شيكات 18.970,20.

بنك BNP BNP Paribas el Djazair هناك أربع شيكات والمبلغ 9.832.467,69.

ويوضع في آخر الجدول Bordereaux الحساب الكلي للعملية المؤرخة بـ 2015/04/28 وبالتالي كان هناك مقاصة 43 شيك ومبلغ العملية 25.848.808,04 ويقوم المراجع الداخلي لبنك CPA بالمراقبة الفعلية لدخول هذا المبلغ للبنك.

ج. معالجة المقاصة في الأوراق المالية والتجارية:

Liste des effets de type lettre de change en retours compensation inter bancaire.

السند الأمر هي أوراق تجارية كتابية من خلالها يقدم شخص يسمى المكتتب (Le rouscripteur) تعهدا أو التزاما بدفع مبلغ معين في آجال محدد لحساب المستفيد به le bénéficiaire والسفتجة وكذلك أوراق تجارية بموجبها يقوم طرف يسمى الساحب (Le tireur) بإعطاء أمر لطرف آخر يسمى المسحوب عليه (Le tiré) من أجل دفع مبلغ معين خلال آجال محددة لصالح طرف ثالث يسمى المستفيد (Le bénéficiaire) وهي وسيلة دفع لأجل ويتم تحصيلها أمر انتظار آجل استحقاقها، وإما خصمها لدى البنك إذا اجتاح صاحبها لسيولة وإما تسوية عمليات تجارية أخرى بها عن طريق تظهيرها وإدخالها في التداول فتتحول إلى وسيلة دفع قام بإرسال جدول bordereaux من خلال النظام المركزي للمقاصة يضم فيه ورقة مالية لبنك BDL بنك التنمية المحلية، والتي وضعت في البنك 2015/04/21 وحولت يوم 2015/04/28 تمت تسويتها يوم 2015/04/30 وقدر المبلغ بـ 152.699,49 والعملية بعملية واحدة.

والورقة المالية الثانية كانت لبنك BNP Paribas el Djazair وضعت في البنك CPA بتاريخ 2015/04/29 وسوية بتاريخ 2015/04/30 والمبلغ قدر بـ 766.114,61.

وفي الأخير الجدول الإرسال الخاص بعملية المقاصة الخاصة بالأوراق المالية فكانت عمليتين ماليتين وقدر المبلغ الإجمالي بـ 918.814,10 ويتوجب على المراجع الداخلي لـ CPA بتأكد من صحة هذه البيانات.

جدول التحويلات المالية للزبائن بطريقة المقاصة الآلية ما بين البنوك:

Liste des virements clientèles en retours Compensation inter bancaire

ونفس الأمر الذي سبق وأن شرحناه في العمليات السابقة والتي تخص الشيكات المدفوعة أو المودعة في بنك CPA وهي تأمر بدفع مستحقات أو مبالغ مالية جهات أخرى أو بنوك أخرى مختلفة ونفس الأمر تترك في الأوراق التجارية المالية مثل السفتجة وسند لأمر المودع في بنك CPA ويخص تسديد مستحقات جهات أخرى ونفس الأمر بالنسبة لجدول الخاص بالتحويلات المالية لزبائن البنك إلى بنوك أخرى ومن خلال الملاحق رقم (03/05) والملحق رقم (04/05) ورقم (05/05) ورقم (06/05) ورقم (07/05) ورقم (08/05) ورقم (09/05) نلاحظ أن هناك ثلاث بنوك تتعامل معهم البنك CPA بتحويل مبالغ مالية عن طريق أمر بالدفع من CPA إلى BNA، BEA، ABC Algeria. حيث قدر للعمليات في نهاية جدول الإرسال Bordereaux بـ 14 عملية وتقدر بـ 2.090.621,89.

ومن خلال ما شرحناه في كل هذه الملاحق أن المراجع الداخلي يلعب دورا أساسيا ومهما في البنك، وخاصة العمليات المتمثلة في نظام المقاصة الآلية La télé compensation ووسائل الدفع الإلكترونية لأنها أكثر تعقيد، وهي تساهم في تطوير أداء النشاط البنكي عن طريق تحسين أداء منظومة الدفع وتطور عمل البنوك والمؤسسات المالية لا يحقق الأهداف المرجوة إلا بوجود مراجعين أو مراقبين داخلين يقومون بمراقبة كل العمليات البنكية الداخلة والخارجة من وإلى البنك.

خلاصة:

من خلال قيامنا بإجراء دراسة تطبيقية في بنك القرض الشعبي الجزائري CPA لولاية سعيدة ساعدنا على التعرف على طريقة سير عمل المراجع الداخلي وطريقة تطبيقه لقوانين الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى كيفية تنسيق بين مختلف الفروع التابعة للبنك من أجل إعداد تقرير المراجع الداخلي الموحد والذي يتم تقديمه إلى الإدارة العليا والمتضمن النصائح والتوجيهات المقدمة فيما يخص النشاط المالي وكيفية تحسينه مستقبلا.

ووجود مكتب المراجع الداخلي بالبنك ساعد على ضبط الرقابة الداخلية إلا أنّ معايير المراجعة الداخلية في البنك القرض الشعبي الجزائري CPA لا تتماشى مع المعايير الدولية الحديثة رغم وجود تطور في نشاط البنوك التجارية والتي تخدم بالدرجة الأولى الاقتصاد الجزائري، حيث أن تكنولوجية الأعلام والاتصال أي إدخال النظم والبرامج الإلكترونية من أجل تحسين نوعية الخدمة المقدمة مثل المقاصة الآلية ووسائل السحب الإلكترونية عن طريق بطاقات الائتمان ساعد في تطور البنوك التجارية الجزائرية إلا أن هذا التطور لم يمس المراجعة الداخلية، إلا أنه ساعد المراجع الداخلي في تسيير عمله.

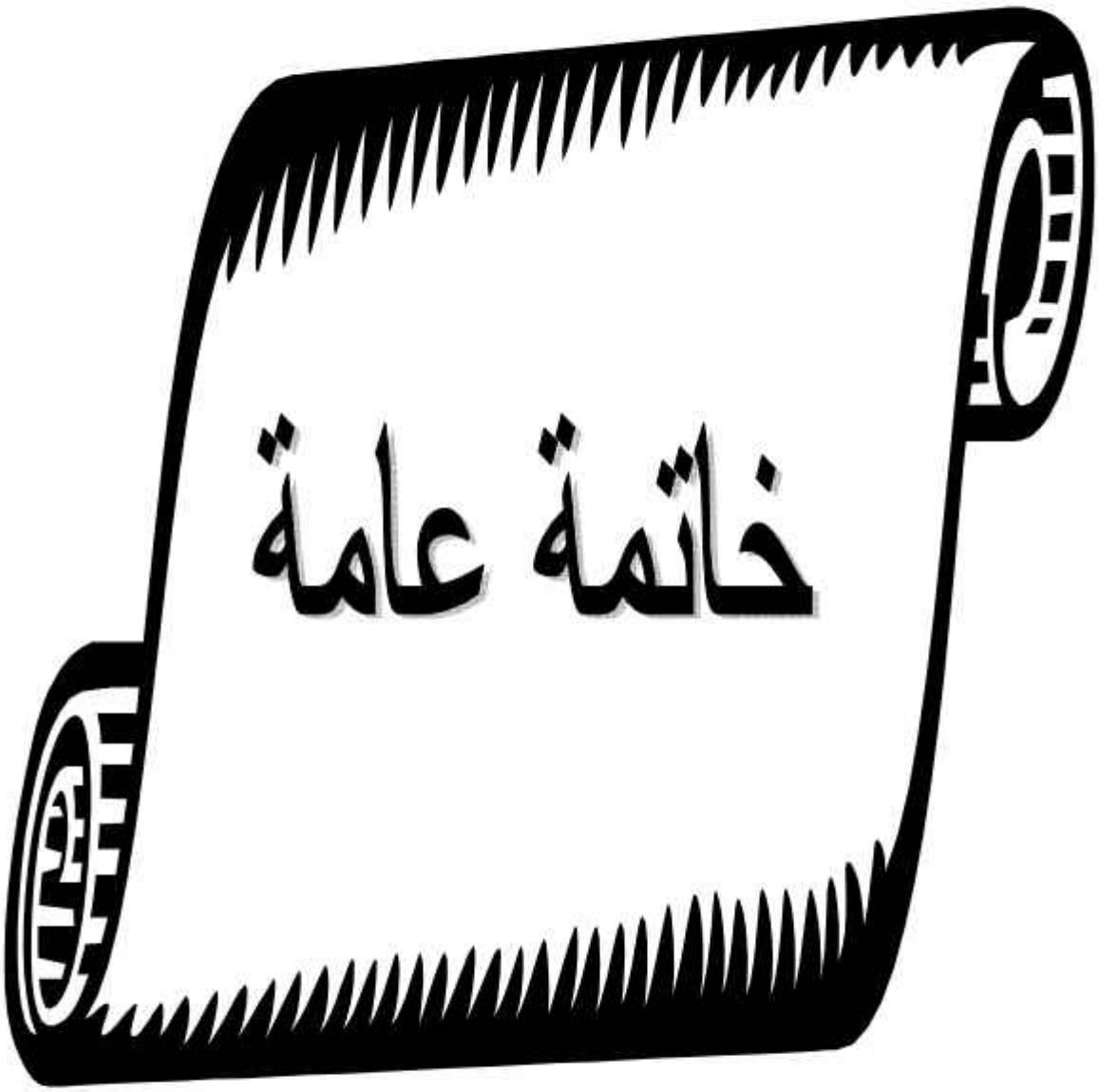
خاتمة عامة

خاتمة عامة:

إن المراجعة الداخلية شهدت اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة من قبل مختلف المنظمات في الدول المتقدمة، وهذا من إنشاء إدارات مستقلة لتحقيق الأهداف بكفاءة عالية، ولعل هذا الاهتمام راجع إلى كبر المشروعات وظهور شركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية كالبنوك التي تتميز بتعقيد عملياتها لذلك وجب على الإدارات وضع نظام رقابة داخلي محكم لضمان عمليات تسيير العمل في أحسن الظروف.

وقد تطورت أساليب المراجعة التقليدية إلى أساليب مراجعة حديثة مستمدة من الجمعيات المهنية المتواجدة في و.م.أ وأوربا. وقد أولت الجزائر بعد الاستقلال اهتماما كبيرا بالمراجعة بصفة عامة ومهنة المراجع الداخلي بصفة خاصة، وطالبت المؤسسات الاقتصادية العمومية بتنظيم وتحسين وتقوية الهياكل الداخلية عن طريق التدقيق أو المراجعة الداخلية.

فموضوع المذكرة المتمثل في المراجعة الداخلية للنظام البنكي في ظل المعايير الدولية قمنا بتناوله بشيء من التحليل والتفصيل أما الجانب التطبيقي فكان تكملة للنظري حيث قمنا بدراسة ميدانية للقرض الشعبي الجزائري CPA وسلطنا الضوء على حقيقة عمل المراجع الداخلي والدور الذي يلعبه في ظل التحولات الجديدة وتحرير الأسواق المالية فخرجنا بالنقاط التالية:

- يتسم عمل المراجع الداخلي بالاستقلالية عن الإدارة التنفيذية للمنظمة وتكون تبعيته إلى لجنة المراجعة التابع لها أي المفتشيات الجهوية والتي تقوم بالمتابعة الدورية والمستمرة.
- يتمثل نشاطه بالموضوعية أي أن المراجع الداخلي يتمتع بالمهارة العالية والخبرة المهنية بحيث أنه يسعى إلى إرساء قواعد الشفافية المقبولة.
- وجود إستراتيجية المراجعة الداخلية والتي تستهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها باستخدام تكنولوجية المعلومات الحديثة.

- وكذلك لاحظنا أن المراجع الداخلي يتوجب أن تتوفر فيه عدة صفات وسيمات ومهارات المتمثلة في:
- التفكير الابتكاري والانتقادي والتحليلي والقدرة على الفهم والتواصل.
- إدارة وتقييم المخاطر والاستدلال الكمي والإحصائي.
- الاتصال المبكر والصفات الأخلاقية في ممارسة المهنة.
- فهم وتبني وتحليل وتقييم الاستراتيجيات والقدرة على الحكم وإبداء الرأي الفني المحايد.
- المعرفة التامة بتكنولوجية المعلومات الحديثة.

المراجعة الداخلية هي حديثة النشأة بالمقارنة مع المراجعة الخارجية إلا أنها لاقت قبولا كبيرا في الدول المتقدمة وحتى السائرة في طريق النمو وفي بادئ الأمر اقتصرت على المراجعة المحاسبية للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء إن وجدت ولكن مع تطور المشاريع أصبح من الضروري تطويرها وتوسيع نطاقها بحيث تستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية ومد الإدارة العليا بالمعلومات وبهذا نستخلص أن المراجع الداخلي له دور فعالا بحيث أنه يعتبر كوسيلة لتبادل المعلومات والاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا.

كما أنه يمنع التلاعب واكتشاف الأخطاء داخل المؤسسة وبالتالي له الدراسة الكافية والكاملة بجميع ظروف المؤسسة وطبيعة عملياتها وبمدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة وبإمكانية التعديل بها ولذلك واهتمت العديد من الهيئات بزيادة استقلالية هذا القسم حيث أوضحت أنه من الضروري قيام لجنة المراجعة بما لديها من استقلالية في مناقشة الأخطاء التي تم اكتشافها والأساليب السليمة لمعالجة مثل هذه الأخطاء خاصة بعد اتساع نشاط المؤسسات وتعقد عملها.

بالرغم من أن الدور الذي تلعبه الرقابة أو المراجعة الداخلية في حقيقة استمرارية البنوك وتطورها إلا أن البنوك الجزائرية تتطلب التكيف مع التطورات العلمية والاستفادة

أي استعمال الثروة المعلوماتية التي تشهدها اليوم المؤسسات المالية والمصرفية في الدول المتقدمة وذلك لتطبيق النظم والمعايير الدولية.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

برامج وأوراق التدقيق الداخلي للبنوك الجزائرية لا تتفق مع معايير التدقيق الدولية إلى حد كبير، وذلك كما سبق وذكرنا أن البنوك الجزائرية لا تواكب التطور العالمي.

الفرضية الثاني:

فالمراجع الداخلي في البنوك الجزائرية يحقق أهدافه المحدودة دون الاستعانة بالتغيرات الدولية، فالبنوك الجزائرية هي بنوك محدودة ولا تواكب التطور العالمي.

الفرضية الثالثة:

نعلم أن المراجع الداخلي يعتبر الركيزة الأساسية التي ترتكز عليها المؤسسة والرقابة الداخلية، فهو يعتبر وسيلة لتقييم وفحص الإجراءات في المؤسسة كما يهدف إلى ضمان دقة موثوقية المعلومات والتأكد من مصداقيتها وهو يقدم للإدارة الجهوية تقرير مفصل عن نتائج الرقابة الداخلية بحيث يقوم باكتشاف الخطأ والحد من التلاعب والغش ولذلك لابد على المراجع الداخلي أثناء تأديته لمهامه أن يحترم المعايير المتعارف عليها للمراجعة الداخلية فبدون أي شك فاحترام تلك المعايير الدولية يسهل للمراجع القيام بمهمة المراجعة للوصول إلى إقناع الأطراف الأخرى بوضعية المؤسسة الحقيقية.

ولذلك فإن البنوك الجزائرية تحتاج في أدائها واستمراريتها إلى المراجعة الداخلية والتي تكون مقننة بمعايير وقواعد وذلك لتحقيق أهدافها العامة إلا أنه في حقيقة الأمر للبنوك الجزائرية وحسب ما لاحظناه من الدراسة الميدانية للبنك القرض الشعبي الجزائري CPA في مسألة الرقابة الداخلية فإن المراجع الداخلي يستعين في عمله بالقواعد والقوانين

القديمة والتي هي في طبيعتها بعيدة عن المعايير الدولية في حدى ما وذلك لأن المعايير الدولية الحديثة ظهرت في سنة 2003 ورغم ذلك لم يحدث أي تغيير في عمل المراجع الداخلي من 2002 إلى يومنا هذا.

النتائج:

من خلال معالجة هذا الموضوع في الجانبين النظري والتطبيقي توصلنا إلى النتائج التالية، والتي يمكن تعميمها على مختلف البنوك الجزائرية لأنه تنطبق عليها نفس القوانين:

- يعتبر عمل المراجع الداخلي مستقل عن الإدارة التنفيذية للمنظمة ويكون تابع للجنة المراجعة التابع لها أي المفتشيات الجهوية كما أنه يقوم بعرض تقاريره لهم بصفة دورية كما يتميز نشاطه بالموضوعية أي أنهم يتمتعون بمهارة عالية وخبرة مهنية، ويسعى إلى إرساء وقواعد الشفافية المقبولة إلا أننا من خلال الزيارة الميدانية للبنك القرض الشعبي الجزائري CPA لاحظنا أن المراجع الداخلي يقوم بعمله بالطريقة التقليدية أي أن سعيه ما زال متأخر بالمقارنة مع الدول المتقدمة في مجال تطبيق نظم والمعايير الدولية.
- يقوم المراجع الداخلي باكتشاف نقاط القوة والضعف وإبرازها في تقريره الموجه للإدارة العليا، عن طريق قيامه بتقييمه لنظام الرقابة الداخلية من حيث تصميمه وما مدى فاعليته.
- تهدف الرقابة الداخلية إلى ضمان صحة البيانات المالية والمحاسبية للحكم على مدى صحة الوثائق المقدمة.
- إن البنوك التجارية الجزائرية لا تطبق معايير المراجعة الداخلية الدولية، وإنما تتبع مبادئ المراجعة الداخلية العادية.

الاقتراحات والتوصيات:

- القيام بدورات تكوينية وتدريبية للمراجعين في البنوك من أجل دراسة النظام والمعايير الدولية الخاصة بالمراجعة الداخلية، بالإضافة إلى حقيقة فهم متطلبات المراجعة الداخلية.
- العمل على تطوير نشاط البنك من خلال إدخال النظم والبرامج الإلكترونية من أجلس تحسين مستوى الخدمات المصرفية مواكبة للتطورات الاقتصادية، وذلك من أجل الرفع من معدلات أداء البنك.
- ضرورة تعاون البنك المركزي مع لجنة مدققي الحسابات بتطبيق الحد الأدنى من معايير التدقيق المتعارف عليها وخلق مراقبين خارجين يقومون بالمراقبة الفعلية لحقيقة تطبيق القوانين المعدة والواجب تطبيقها.
- خلق مناصب جديدة للمراجعين الداخليين يتسمون بالكفاءة المهنية ودارسين تمكنهم من تطبيق الأمل للنظم والمبادئ والمعايير الدولية.

قائمة
المصادر المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. الكتب العربية:

1. أحمد حلمي جمعة، التدقيق الحديث للحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، لبنان، 2002.

2. احمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

3. احمد حلمي جمعة، اتجاهات المعاصرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

4. الوردات خلف عبد الله، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

5. أرنيز ألفين، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة: محمد عبد القادر الديسي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002. دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002،

6. الوردات خلف عبد الله، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

7. أحمد حلمي شوقي، دراسات متقدمة في المراجعة، مكتب الشباب، القاهرة، مصر، 1994.

8. أحمد جمعة حلمي، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، لبنان، 2000

9. بوتين محمد، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،

10. ثناء علي القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني، الدار الجامعية، مصر، 2006،

11. محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

12. توماس ويليام، هنكي أمرسون، تعريب ومراجعة حجاج أحمد حامد، وسعيد كمال الدين، المراجعة بين التنظير والتطبيق، دار المريخ السعودية، العربية السعودية، 1989.

13. خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل، عمان، الأردن، عمان، 1999،

14. خالد راغب الخطيب، رافعي خليل محمود، الأصول العلمية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، الأردن، 1998،

15. خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد، عمان، 1980، مطبعة ابن حيان، دمشق، 1978،

16. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، دار الجامعية، مصر، 2004،

17. عبد الفتاح محمد الصحن، راشد رجب، درويش محمود، أصول المراجعة، دار الجامعية، مصر، 2002.

18. عبد الفتاح محمد الصحن، مبادئ وأسس المراجعة، مطبعة الانتصار، مصر، 1993،

19. عبد الفتاح محمد الصحن، أحمد نور، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر.

20. عبد الفتاح محمد الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة علي حسن،

21. عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، مصر، 2014.

22. عبد الفتاح محمد الصحن، مبادئ وأسس المراجع، مطبعة الانتصار، مصر، 1993،

23. عبد الفتاح الصحن، رشيد -أ- درويش -م.ن- أصول المراجعة،، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية،

24. عبد الفتاح الصحن، الصبان محمد، الفيومي محمد، المراجعة مدخل فلسفي تطبيقي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1986،

25.عبد الفتاح الصحن محمد سيد سريا 50. الرقابة والمراجعة الداخلية، (علة المستوى الجزئي والكلي)، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، مصر، 2007

26. عطا الله محمود أساسيات المراجعة، جامعة القاهرة، مصر، 1994،

27. محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص2003

28. مستخلص من محمد أمين، الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات، مركز الخبرات الإدارية والمحاسبية، البرنامج التدريسي التطبيقي، مارس 2001.

29. د. محمد فضل مسعد، د. خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في التدقيق، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009م،

30. منصور حامد محمود، محمد أبو العلا الطحان، محمد هشام الحموي، أساسيات المراجعة، جامعة القاهرة، مصر، 1994،

31. منصور حامد محمود، محمد أبو العلا الطحان، محمد هشام الحموي، جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، لبنان،

32. محمد السيد سرايا، د شحاتة السيد شحاتة، د محمد إبراهيم راشد، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013،

33. د. محمد فضل مسعد، د. خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في التدقيق، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009م، ص142-146.

34. منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، جامعة القاهرة التعليم المفتوح، القاهرة، مصر 1994.

35. د. محفوظ لشعب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون والمطبعية، 2001.

36. نور أحمد، مراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1992،

37. يحي حسين عبيد، إبراهيم طه عبد الوهاب، أصول المراجعة، ط1، المنصورة، مكتب الجلاء الجديدة، 2001،.

38.هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2004.

2. الكتب الأجنبية:

39. Renard jacques, théorie et pratique de l'audit interne, édition organisation, Paris, 32dition, 2000, P205.

3. الجرائد والقوانين:

40. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، المادة 715، المؤرخة في 1993/04/27.

41. القانون التجاري، ديوان المطبوعات الجامعية، المادة 609، ص156.

42. وثائق خاصة بالبنك القرض الشعبي الوطني.

4. المذكرات الجامعية:

43. دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة سونلغاز، مذكرة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير فرع مالية المؤسسة، الطالبة: شدري معمر سعاد، تحت إشراف د. بوكساني رشيد، السنة الجامعية 2009/2008.

5. مواقع الإنترنت:

44. منتديات الأزهري، قسم المحاسبة،

http://azhary.ps/vb/formudisplay.php?f=27&ordre=desc&page=2

الملاحق

الملحق رقم 01

الملحق رقم 01/01

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE
GROUPE D'EXPLOITATION DE TLEMCEN 838
AGENCE DE SAIDA

ATTESTATION DE CONTROLE DE LA JOURNEE COMPTABLE

Nous soussignés Messieurs, Madame.....

Attestons avoir procédé ce jour.17/03/15.....au contrôle de la journée comptable du.16/03/15....les différentes pièces comptables ont fait l'objet d'un pointage par rapport aux différents journaux, les écritures sont conformes à la réglementation et comportent les signatures et visas réglementaires de la hiérarchie concernée .

Observations et Commentaires :

Pièces jointes conformes

Signature et Qualité du Contrôleur :

Signature du Chef de Service Contrôle :

Signature du Directeur :

الملحق رقم 02/01

الملحق رقم 03/01

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

Entreprise Publique Economique, Société par actions au capital de 48 000 000 000 DA
Siège Social : 02, Boulevard Colonel Amirouche - Alger - 16000
Tél. : 021 63 37 05 - 021 63 56 86/87 - 021 63 56 90 - Fax : 021 63 57 13

BORDEREAU D'ENVOI INTER-SIEGES No [redacted]

N° COMPTE:

LE: 02 Mars 2015 a 15 h 39

EMETTEUR:
001 DIRECTION FINANCIERE

DESTINATAIRE:
414 AGENCE SAIDA
14 RUE DU 1ER NOVEMBRE SAIDA

DATE VALEUR .: 02/03/2015

COMPTE A CREDITER : 3730041480 83
AGENCE SAIDA

LIAISON ENTRE-SIEGES

OPERAT: FRAIS B.A DU 02/03/2015

DEVISE OPERAT: DZD DINAR ALGERIEN
MONTANT .....:
MOTIF:

* *** *** *** 300,00 DZD

FRAIS B.A DU 02/03/2015

الملحق رقم 02

الملحق رقم 01/02

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

ETAT DE RAPROCHEMENT DU COMPTE

STRUCTURE SAIDA 414

N° 119.1000.280 INTITULE CCP
Monnaie ..... DZD . Mois de référence FEVRIER 2015

Annexe 2

cachet et signature
RESPONSABLE DE LA STRUCTURE

Date opération	Libelle de L'opération	CHEZ LE C.P.A.		CHEZ LE CORRESPONDANT		Date Régularisation
		Débit	Crédit	Débit	crédit	
SOLDE COMPTABLE DU COMPTE		441.316.80			336.683.78	
DETAIL OPERATION N/ COMPTABILISEES						
04/02/2015	TAXE		50.00			COMP LE 02/03/2015
05/02/2014	TAXE		135.00			COMP LE 02/03/2015
25/02/2015	TAXE		144.00			COMP LE 02/03/2015
04/02/2015	VIRMENT	257.548.48				COMP LE 02/03/2015
09/02/2015	VIRMENT	20.645.50				COMP LE 04/03/2015
09/02/2015	VIRMENT	58.500.00				COMP LE 04/03/2015
25/02/2015	CHEQUE N 1455770		441.000.00			COMP LE 01/03/2015
TOTAUX (y compris solde comptable)		778.612.78	441.329.00		336.683.78	
SOLDE RECTIFIE DU COMPTE		336.683.78			336.683.78	

الملحق رقم 02/02

10/03/2

KADY ABDELKRIM Consultation de l'historique d'un compte

Agence : 00414 AGENCE SAIDA
Devise : DZD DINAR ALGERIEN
Compte : 1191000280 Cle .....: 38 COMPTE CCP CLIENT CPA.
COMPTE C.C.P
Date debut : 01/02/2015 Chapitre : 119100 COMPTE C.C.P
Date fin ..: 28/02/2015 Solde ...: -336.683,78

	Solde au	01/02/2015		-419.636,00	
114	056424	090215 SORT CHQ NUM 1455725	C	419.000,00	110215
250	003060	090215 VRT. ORD. SLIMANI RAHMA	D	72.242,80	090215
165	000047	120215 TAXE 01/2015	C	110,00	150215
255	001412	150215 VRT. ORD. VIRT CCP	D	58.500,00	150215
255	001413	150215 VRT. ORD. VIRT CCP	D	310.050,00	150215
		Total debit :		440.792,80	
		Total credit :		419.110,00	
	Solde au	28/02/2015		-441.318,80	

(F3 = Abandon, F7 = Operations precedentes, F8 = Operations suivantes)

ESC = Piece comptable, F5 = Detail indisponible, F10 = Fiche Client

الملحق رقم 03/02

CENTRE NATIONAL
DES
CHEQUES POSTAUX

ALGERIE POSTE

PAGE : 1

R E L E V E D E S O P E R A T I O N S LE : 02 Mar 2015

RECONSTRUCT
020320158336256

EFFECTUEES DU 01/02/2015 AU 28/02/2015
SUR LE COMPTE COURANT POSTAL NO : 390162 CLE : 43
OUVERT A : CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE
14 AVE DU 1ER NOVEMBRE

20000 SAIDA RP

DATE DES OPERATIONS	DESIGNATION	CREDIT	DEBIT	TAXES	AVOIR DU COMPTE
01/02/2015	266 VO 00003809 30:	29 250,00			
	266 VO 00003809 30:	29 250,00			550 268,80
03/02/2015	266 VO 00003809 30:	29 250,00			
	266 VO 00003809 30:	93 600,00			
	266 VO 00003809 30:	93 600,00			
	266 VO 00003809 30:	93 600,00			860 318,80
04/02/2015	005 TAXE 00003120 29:		50,00		
	362 V 00003809 37:	257 548,48			1 117 817,28
05/02/2015	000 V 99999999 10:		419 000,00	135,00	698 682,28
09/02/2015	252 MEX 00000000 03:	20 645,50			
	266 VO 00003805 76:	58 500,00			777 827,78
25/02/2015	000 V 99999999 10:		441 000,00	144,00	336 683,78

الملحق رقم 03

الملحق رقم 01/03

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

ETAT DE RAPROCHEMENT DU COMPTE

STRUCTURE SAIDA 414

N° 120.1000.230 INTITULE TRESOR
Monnaie ..... DZD . Mois de référence FEVRIER 2015

cachet et signature
RESPONSABLE DE LA STRUCTURE

Annexe 2

Date opération	Libelle de L'opération	CHEZ LE C.P.A		CHEZ LE CORRESPONDANT		Date Régularisation
		Débit	Crédit	Débit	crédit	
SOLDE COMPTABLE DU COMPTE DETAIL OPERATION N/ COMPTABILISEES		- 261.720.057.78			98.739.298.79	
26/02/2015 26/02/2015	Virement CHEQ N 7413268	-74.605.267.11	237.586.026.10			Compt le 01/03/2015 Compt le 01/03/2015
TOTAUX (y compris solde comptable)		- 336.325.324.89	237.586.026.10			
SOLDE RECTIFIE DU COMPTE		- 98.739.298.79			98.739.298.79	

الملحق رقم 03/02

```
KADY ABDELKRIM      Consultation de l'historique d'un compte          10/03/201
@                   Agence : 00414   AGENCE SAIDA
@                   Devise : DZD     DINAR ALGERIEN
@Compte : 1201000280       Cle .....: 04  COMPTE TRESOR PUBLIC CLIENT CPA V7.
@                                         COMPTE TRESOR PUBLIC
@Date debut : 25/02/2015   Chapitre : 118100      COMPTE TRESOR PUBLIC
@Date fin ..: 28/02/2015   Solde ...:      -155.634.660,61
@AAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAA@
@  Ope   Eve   Date          Libelle                Sens      Montant      Val. @
@                    Solde au       25/02/2015              -237.586.026,10      @
@  250 003073 250215 VRT. ORD. VIREMENT INSTANCE D' D        10.112.029,59 250215@
@  250 003074 260215 VRT. ORD. VIREMENT INSTANCE D' D        14.022.002,09 260215@
@                    Total debit  :                          24.134.031,68      @
@                    Total credit :                                0,00         @
@                    Solde au       28/02/2015              -261.720.057,78      @
@                                                                               @
@                                                                               @
@                                                                               @
@  (F3 = Abandon, F7 = Operations precedentes, F8 = Operations suivantes)       @
@                                                                               @
@                                                                               @
DAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAE

 ESC = Piece comptable, F5 = Detail indisponible, F10 = Fiche Client
```

		1 667 213,30		OPERATION D'ORDRE DIVERS
21/02		78 837,96		OPERATION D'ORDRE DIVERS
22/02		4 000,00		OPERATION D'ORDRE DIVERS
22/02		21 925 067,11		OPERATION D'ORDRE DIVERS
22/02		313 590,76		OPERATION D'ORDRE DIVERS
22/02		90 000,00		OPERATION D'ORDRE DIVERS
22/02		246 307,34		OPERATION D'ORDRE DIVERS
22/02		37 346,40		OPERATION D'ORDRE DIVERS
22/02		1 506 633,74		OPERATION D'ORDRE DIVERS
22/02		412 300,34		OPERATION D'ORDRE DIVERS
22/02		1 074 237,12		OPERATION D'ORDRE DIVERS
23/02		600,00		OPERATION D'ORDRE DIVERS
23/02		17 370,99		OPERATION D'ORDRE DIVERS
23/02		2 467 053,81		OPERATION D'ORDRE DIVERS
23/02		32 760,00		OPERATION D'ORDRE DIVERS
23/02		2 973 952,04		OPERATION D'ORDRE DIVERS
23/02		2 834 696,32		OPERATION D'ORDRE DIVERS
24/02		2 285 571,60		OPERATION D'ORDRE DIVERS
24/02		5 774,37		OPERATION D'ORDRE DIVERS
24/02		5 162 508,00		OPERATION D'ORDRE DIVERS
24/02		1 951 410,41		OPERATION D'ORDRE DIVERS
24/02		234 587,41		OPERATION D'ORDRE DIVERS
24/02		472 177,60		OPERATION D'ORDRE DIVERS
25/02		1 875 463,20		OPERATION D'ORDRE DIVERS
25/02		2 327 679,70		OPERATION D'ORDRE DIVERS
25/02		8 713 600,00		OPERATION D'ORDRE DIVERS
25/02		140 000,00		OPERATION D'ORDRE DIVERS
25/02		800,00		OPERATION D'ORDRE DIVERS
25/02		18 258,79		OPERATION D'ORDRE DIVERS
25/02		58 436,40		OPERATION D'ORDRE DIVERS
25/02		500 000,00		OPERATION D'ORDRE DIVERS
25/02		9 064,00		OPERATION D'ORDRE DIVERS
25/02		378 700,00		OPERATION D'ORDRE DIVERS
26/02	257 586 026,10		AA7415268	PRELEVEMENT BCA CHEQUES
26/02		737 374,59		OPERATION D'ORDRE DIVERS
26/02		5 227 879,18		OPERATION D'ORDRE DIVERS
26/02		58 515 410,88		OPERATION D'ORDRE DIVERS
26/02		104 602,46		OPERATION D'ORDRE DIVERS
TOTAL	770 258 013,28	935 785 324,89		

Nouveau Solde : 98 739 290.79 DA

Veuillez agreer, monsieur, l'assurance de ma haute considération .

الملحق رقم 04

الملحق رقم 01/04

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

STRUCTURE ...SAIDA 414

ETAT D'ANALYSE (DECOMPOSITION)
DU SOLDE DU COMPTE

N°325.0100.380..intitule : PRE/TELECOMP VIRT
Monnaie DZD mois de référence MARS 2015

CACHET ET SIGNATURE
DE RESPONSABLE STRUCTURE

Date opération	Libelle de L'opération	Montant de l'opération	RENSEIGNEMENT DIVERS (utiliser colonnes nécessaires)				OBSERVATIONS
			Référence	Echéance	Nom débiteur	Nom bénéficiaire	
31/03/2015	VTR EDI AUTR	66.033.08					Compta le 01/04/2015
31/03/2015	VTR EDI AUTR	53.099.83					Compta le 01/04/2015
TOTAL		119.132.91	Ce total doit correspondre au solde comptable				

الملحق رقم 04/02

```
KADY ABDELKRIM      Consultation de l'historique d'un compte          09/04/2015
@                 Agence : 00414   AGENCE SAIDA                                 @
@                 Devise : DZD     DINAR ALGERIEN                              @
@Compte : 3250100380      Cle .....: 14                                         @
@                                        PRE-TELECOMPENS VIREMENT               @
@Date debut : 30/03/2015   Chapitre : 325010      PRECOMPENSATION INTERBANCAIR @
@Date fin ..: 31/03/2015   Solde ...:        14.969.155,98                      @
@AAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAA@
@  128 011864 310315 VRT EDI AUTRES BQUES          D          203.784,10 310315@
@  128 011865 310315 VRT EDI AUTRES BQUES          D          567.906,29 310315@
@  128 011866 310315 VRT EDI AUTRES BQUES          D          270.111,32 310315@
@  128 011867 310315 VRT EDI AUTRES BQUES          D          719.686,00 310315@
@  128 011868 310315 VRT EDI AUTRES BQUES          D          240.849,05 310315@
@  128 011869 310315 VRT EDI AUTRES BQUES          D          418.809,72 310315@
@                        Total debit  :                  19.187.221,67        @
@                        Total credit :                   1.474.427,91        @
@                  Solde au      31/03/2015                  119.132,91        @
@                                                                              @
@  (F3 = Abandon, F7 = Operations precedentes, F8 = Operations suivantes)      @
@                                                                              @
@                                                                              @
DAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAAE

 ESC = Piece comptable, F5 = Detail indisponible, F10 = Fiche Client
```

الملحق رقم 05

الملحق رقم 01/05

أوراق صالحة

C.P.A. --

Liste des effets de type Lettre de change en retours compensation Inter Bancaire

du : 25/04/2015 au : 29/04/2015 **Date d'Impression : 29/04/2015 15:26**

Agence Tirée : 00400414 AGENCE SAIDA **Devises :** DZD

Banque Remettante : B.D.L.

Agence Remettante : 00500433

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
0040015			005DZD00302120150429004332904150600002	21/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	152 699,49

Total Agence:	**TOTAL Agence :**	**152 699,49**
	Nombre Instrument :	**1**
Total Banque:	**TOTAL Banque :**	**152 699,49**
	Nombre Instrument :	**1**

الملحق رقم 05/02

C.P.A. --

Liste des effets de type Lettre de change en retours compensation Inter Bancaire

du : 25/04/2015 au : 29/04/2015

Date d'Impression : 29/04/2015 15:26

Agence Tirée : 00400414 AGENCE SAIDA

Devises : DZD

Banque Remettante : BNP PARIBAS EL DJAZAIR

Agence Remettante : 02700738

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
0223795			027DZD1090022015042900999060290415000 4	29/04/2015	29/04/2015	30/04/2015	766 114,61

Total Agence:	**TOTAL Agence :**	**766 114,61**
	Nombre Instrument :	**1**
Total Banque:	**TOTAL Banque :**	**766 114,61**
	Nombre Instrument :	**1**
Total Général :	**TOTAL General :**	**918 814,10**
	Nombre Total Instrument :	**2**

الملحق رقم 03/05

C.P.A. --

Liste des virements clientèles en retours compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 **Date d'Impression :** 29/04/2015 13:27

Agence Tirée : 00100599 AGENCE SAIDA **Devises :** DZD

Banque Remettante : B.N.A.

Agence Remettante : 00400414

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
0415055197 001			001DZD0570032015042859910528041505519 7	28/04/2015	27/04/2015	28/04/2015	83 827,76

Total Agence:	**TOTAL Agence :**	**83 827,76**
	Nombre Instrument :	**1**
Total Banque:	**TOTAL Banque :**	**83 827,76**
	Nombre Instrument :	**1**

الملحق رقم 05/04

C.P.A. --

Liste des virements clientèles en retours compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 **Date d'Impression :** 29/04/2015 13:27

Agence Tirée : 00100637 AGENCE SAIDA **Devises :** DZD

Banque Remettante : B.N.A.

Agence Remettante : 00400414

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
			001DZD0170032015042863710528041502072 2	28/04/2015	27/04/2015	28/04/2015	553 657,44

Total Agence:	**TOTAL Agence :**	**553 657,44**
	Nombre Instrument :	**1**
Total Banque:	**TOTAL Banque :**	**553 657,44**
	Nombre Instrument :	**1**

الملحق رقم 05/05

C.P.A. --

Liste des virements clientèles en retours compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015

Date d'Impression : 29/04/2015 13:27

Agence Tirée : 00100724 AGENCE SAIDA

Devises : DZD

Banque Remettante : B.N.A.

Agence Remettante : 00400414

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
0415015248			001DZD0560082015042872410528041501524 8	28/04/2015	27/04/2015	28/04/2015	35 726,50
0415015251			001DZD0560082015042872410528041501525 1	28/04/2015	27/04/2015	28/04/2015	316 591,97
0415015255			001DZD0560082015042872410528041501525 5	28/04/2015	27/04/2015	28/04/2015	41 300,00
0415015256			001DZD0560082015042872410528041501525 6	28/04/2015	27/04/2015	28/04/2015	329 004,00
0415015258			001DZD0560082015042872410528041501525 8	28/04/2015	27/04/2015	28/04/2015	264 046,98
0415015260			001DZD0560082015042872410528041501526 0	28/04/2015	27/04/2015	28/04/2015	78 125,53
0415015264			001DZD0560082015042872410528041501526 4	28/04/2015	27/04/2015	28/04/2015	190 027,82

Total Agence:

TOTAL Agence : 1 254 822,80

Nombre Instrument : 7

Total Banque:

TOTAL Banque : 1 254 822,80

Nombre Instrument : 7

الملحق رقم 05/06

C.P.A. --

Liste des virements clientèles en retours compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015

Date d'Impression : 29/04/2015 13:27

Agence Tirée : 00100966 AGENCE SAIDA

Devises : DZD

Banque Remettante : B.N.A.

Agence Remettante : 00400414

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
0415021921	[illegible]	[illegible]	001DZD0370092015042896610528041502192 1	28/04/2015	27/04/2015	28/04/2015	23 193,03

Total Agence:	**TOTAL Agence :**	**23 193,03**
	Nombre Instrument :	**1**
Total Banque:	**TOTAL Banque :**	**23 193,03**
	Nombre Instrument :	**1**

الملحق رقم 05/07

C.P.A. --

Liste des virements clientèles en retours compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 **Date d'Impression : 29/04/2015 13:27**

Agence Tirée : 00200060 AGENCE SAIDA **Devises :** DZD

Banque Remettante : B.E.A

Agence Remettante : 00400414

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
0313088363			002DZD0140032015042800060000000078180	27/04/2015	28/04/2015	28/04/2015	34 615,03
0313088364			002DZD0140032015042800060000000078181	27/04/2015	28/04/2015	28/04/2015	24 684,73

Total Agence:

TOTAL Agence : 59 299,76

Nombre Instrument : 2

Total Banque:

TOTAL Banque : 59 299,76

Nombre Instrument : 2

الملحق رقم 05/08

C.P.A. --

Liste des virements clientèles en retours compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015

Date d'Impression : 29/04/2015 13:27

Agence Tirée : 00200083 AGENCE SAIDA

Devises : DZD

Banque Remettante : B.E.A

Agence Remettante : 00400414

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
0313047239			002DZD0140032015042800083000000000039821	27/04/2015	28/04/2015	28/04/2015	75 821,10

Total Agence:	**TOTAL Agence :**	**75 821,10**
	Nombre Instrument :	**1**
Total Banque:	**TOTAL Banque :**	**75 821,10**
	Nombre Instrument :	**1**

الملحق رقم 05/09

C.P.A. --

Liste des virements clientèles en retours compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015

Date d'Impression : 29/04/2015 13:27

Agence Tirée : 01400221 AGENCE SAIDA

Devises : DZD

Banque Remettante : A.B.C. ALGERIA

Agence Remettante : 00400414

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
0256069534			014DZD00200420150428002210000000003151	27/04/2015	28/04/2015	28/04/2015	40 000,00

Total Agence:	**TOTAL Agence :**	**40 000,00**
	Nombre Instrument :	**1**
Total Banque:	**TOTAL Banque :**	**40 000,00**
	Nombre Instrument :	**1**
Total Général :	**TOTAL General :**	**2 090 621,89**
	Nombre Total Instrument :	**14**

الملحق رقم 06

الملحق رقم 06/01

C.P.A. --

Liste des Opérations Aller Compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 Date d'Impression : 29/04/2015 13:24

Agence Beneficiaire : 00400414 AGENCE SAIDA Devises : DZD

Banque destinataire : B.N.A.

SAISIE 17

Agence Tirée : 00100540

No Inst	RIB Bénéficiaire	RIB Tiré	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Rglmnt	Montant
3309606			004DZD021002201504290041401504280122220	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	649 947,70

Total Agence :	Total :	649 947,70
	Nombre Instument :	1

Agence Tirée : 00100724

No Inst	RIB Bénéficiaire	RIB Tiré	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Rglmnt	Montant
0189420			004DZD020001201504290041401504280122188	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	20 867,22
4849129			004DZD021002201504290041401504280122189	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	222 366,56
2582961			004DZD020001201504290041401504280122190	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	3 804,50
2582960			004DZD020001201504290041401504280122191	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	15 463,95
4849595			004DZD021002201504290041401504280122215	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	256 479,44
3323845			004DZD021002201504290041401504280122219	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	5 205 151,51
9914202			004DZD021002201504290041401504280122221	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	452 255,18
2639591			004DZD020001201504290041401504280122228	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	27 993,60

Total Agence :	Total :	6 204 381,96
	Nombre Instument :	8

Agence Tirée : 00100877

No Inst	RIB Bénéficiaire	RIB Tiré	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Rglmnt	Montant
6884244			004DZD021001201504290041401504280122187	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	62 601,66

Total Agence :	Total :	62 601,66
	Nombre Instument :	1

Total Banque :	Total Banque :	6 916 931,32
	Nombre Instrument :	10

الملحق رقم 06/02

C.P.A. --

Liste des Opérations Aller Compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 Date d'Impression : 29/04/2015 13:24

Agence Beneficiaire : 00400414 AGENCE SAIDA Devises : DZD

Banque destinataire : B.E.A.

Agence Tirée : 00200061

No Inst	RIB Bénéficiaire	RIB Tiré	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Rglmnt	Montant
6953952			004DZD020002201504290041401504280122O1	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	41 202,00
1159657			004DZD021003201504290041401504280122O3	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	119 598,47
6952375			004DZD021004201504290041401504280122O4	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	587 197,81

Total Agence : Total : 747 998,28

Nombre Instument : 3

Agence Tirée : 00200073

No Inst	RIB Bénéficiaire	RIB Tiré	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Rglmnt	Montant
1817428			004DZD020002201504290041401504280122O2	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	37 800,00

Total Agence : Total : 37 800,00

Nombre Instument : 1

Total Banque : Total Banque : 785 798,28

Nombre Instrument : 4

C.P.A. --

Liste des Opérations Aller Compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 Date d'Impression : 29/04/2015 13:24

Agence Beneficiaire : 00400414 AGENCE SAIDA Devises : DZD

Banque destinataire : B.A.D.R.

Agence Tirée : 00300541

No Inst	RIB Bénéficiaire	RIB Tiré	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Rglmnt	Montant
9683289	004 00414 4017094601 38	003 00541 3002973000 51	004DZD021005201504290041401504280121 92	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	70 700,00

Total Agence : Total : 70 700,00

Nombre Instument : 1

Agence Tirée : 00300725

No Inst	RIB Bénéficiaire	RIB Tiré	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Rglmnt	Montant
9096183			004DZD021005201504290041401504280121 93	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	67 284,00
0100494			004DZD021005201504290041401504280121 94	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	64 638,00
0379249			004DZD020003201504290041401504280121 95	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	20 298,11
0110651			004DZD021005201504290041401504280122 13	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	94 247,38
0995104			004DZD021005201504290041401504280122 11	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	54 579,00
0541557			004DZD021005201504290041401504280122 12	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	81 192,46
5028524			004DZD020003201504290041401504280122 24	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	21 060,00
8714946			004DZD020003201504290041401504280122 26	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	2 500,00
0110891			004DZD020003201504290041401504280122 29	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	41 743,51

Total Agence : Total : 447 542,46

Nombre Instument : 9

Agence Tirée : 00300740

No Inst	RIB Bénéficiaire	RIB Tiré	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Rglmnt	Montant
0761239			004DZD021006201504290041401504280121 83	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	2 800 000,00
0761234			004DZD021006201504290041401504280121 85	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	1 350 000,00

Total Agence : Total : 4 150 000,00

Nombre Instument : 2

Agence Tirée : 00300949

No Inst	RIB Bénéficiaire	RIB Tiré	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Rglmnt	Montant
9080626			004DZD021006201504290041401504280122 14	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	428 266,71

الملحق رقم 04/06

C.P.A. --

Liste des Opérations Aller Compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 Date d'Impression : 29/04/2015 13:24

Agence Beneficiaire : 00400414 AGENCE SAIDA Devises : DZD

Banque destinataire : B.A.D.R.

Total Agence :	Total :	428 266,71
	Nombre Instument :	1
Total Banque :	Total Banque :	5 096 509,17
	Nombre Instrument :	13

C.P.A. --

Liste des Opérations Aller Compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 Date d'Impression : 29/04/2015 13:24

Agence Beneficiaire : 00400414 AGENCE SAIDA Devises : DZD

Banque destinataire : B.D.L.

Agence Tirée : 00500421

No Inst	RIB Bénéficiaire	RIB Tiré	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Rglmnt	Montant
1220680			004DZD020004201504290041401504280121 96	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	43 252,05
7887467			004DZD020004201504290041401504280121 97	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	33 723,00
9385039			004DZD021008201504290041401504280122 05	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	444 397,16
3437763			004DZD020004201504290041401504280122 06	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	7 297,61
6450261			004DZD020004201504290041401504280122 07	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	11 367,00
3073063			004DZD020004201504290041401504280122 08	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	6 750,00
2625743			004DZD021007201504290041401504280122 09	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	64 920,24
7887525			004DZD021007201504290041401504280122 10	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	164 408,40

Total Agence :	Total :	776 115,46
	Nombre Instument :	8
Total Banque :	Total Banque :	776 115,46
	Nombre Instrument :	8

الملحق رقم 06/06

C.P.A. --

Liste des Opérations Aller Compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 Date d'Impression : 29/04/2015 13:24

Agence Beneficiaire : 00400414 AGENCE SAIDA Devises : DZD

Banque destinataire : TRESOR

Agence Tirée : 00820001

No Inst	RIB Bénéficiaire	RIB Tiré	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Rglmnt	Montant
0583454			004DZD021011201504290041401504280122222	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	2 296 773,71

Total Agence :	Total :	2 296 773,71
	Nombre Instument :	1
Total Banque :	Total Banque :	2 296 773,71
	Nombre Instrument :	1

الملحق رقم 06/07

C.P.A. --

Liste des Opérations Aller Compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 Date d'Impression : 29/04/2015 13:24

Agence Beneficiaire : 00400414 AGENCE SAIDA Devises : DZD

Banque destinataire : C.N.E.P.

Agence Tirée : 01100458

No Inst	RIB Bénéficiaire	RIB Tiré	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Rglmnt	Montant
4483697	[illegible]	[illegible]	004DZD020006201504290041401504280121 99	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	37 017,38

Total Agence :	Total :	37 017,38
	Nombre Instument :	1
Total Banque :	Total Banque :	37 017,38
	Nombre Instrument :	1

الملحق رقم 06/08

C.P.A. --

Liste des Opérations Aller Compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 Date d'Impression : 29/04/2015 13:24

Agence Beneficiaire : 00400414 AGENCE SAIDA Devises : DZD

Banque destinataire : SOCIETE GENERALE ALGERIE

Agence Tirée : 02100106

No Inst	RIB Bénéficiaire	RIB Tiré	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Rglmnt	Montant
6508404			004DZD020007201504290041401504280122l8	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	18 970,20

Total Agence :	Total :	18 970,20
	Nombre Instument :	1
Total Banque :	Total Banque :	18 970,20
	Nombre Instrument :	1

الملحق رقم 06/09

C.P.A. --

Liste des Opérations Aller Compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 Date d'Impression : 29/04/2015 13:24

Agence Beneficiaire : 00400414 AGENCE SAIDA Devises : DZD

Banque destinataire : BNP PARIBAS EL DJAZAIR

Agence Tirée : 02700700

No Inst	RIB Bénéficiaire	RIB Tiré	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Rglmnt	Montant
0921089			004DZD021016201504290041401504280121 98	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	7 020 346,52
1106287			004DZD021016201504290041401504280122 30	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	1 095 533,74
1119960			004DZD021016201504290041401504280122 31	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	910 832,98

Total Agence : Total : 9 026 713,24

Nombre Instument : 3

Agence Tirée : 02700795

No Inst	RIB Bénéficiaire	RIB Tiré	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Rglmnt	Montant
0815243			004DZD021016201504290041401504280122 17	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	805 754,45

Total Agence : Total : 805 754,45

Nombre Instument : 1

Total Banque : Total Banque : 9 832 467,69

Nombre Instrument : 4

الملحق رقم 06/10

C.P.A. --

Liste des Opérations Aller Compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 Date d'Impression : 29/04/2015 13:24

Agence Beneficiaire : 00400414 AGENCE SAIDA Devises : DZD

Banque destinataire : ALGERIA GULF BANK

Agence Tirée : 03200208

No Inst	RIB Bénéficiaire	RIB Tiré	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Rglmnt	Montant
1879754			004DZD0210182015042900414015042801221 6	28/04/2015	28/04/2015	03/05/2015	88 224,83

Total Agence :	Total :	88 224,83
	Nombre Instument :	1
Total Banque :	Total Banque :	88 224,83
	Nombre Instrument :	1
Total Général :	Total General :	25 848 808,04
	Nombre Total Instrument :	43

الملحق رقم 07

الملحق رقم 01/07

C.P.A. --

Liste des chèques en retours compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 **Date d'Impression :** 29/04/2015 13:26

Agence Tirée : 00400414 AGENCE SAIDA **Devises :** DZD

Banque Remettante : B.N.A.

Agence Remettante : 00100640

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
2558476			001DZD0260112015042800640031280415001 6	28/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	77 220,00

Total Agence: **TOTAL Agence :** 77 220,00

Nombre Instrument : 1

Agence Remettante : 00100724

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
4939114			001DZD0360112015042800724030280415000 6	28/04/2015	27/04/2015	30/04/2015	5 618,29
5413381			001DZD0360112015042800724030280415001 0	28/04/2015	27/04/2015	30/04/2015	35 303,72
6437963			001DZD0360112015042800724030280415000 2	26/04/2015	27/04/2015	30/04/2015	14 042,35

Total Agence: **TOTAL Agence :** 54 964,36

Nombre Instrument : 3

Agence Remettante : 00100727

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
5615144			001DZD0360112015042800727030280415000 4	28/04/2015	27/04/2015	30/04/2015	22 518,60

Total Agence: **TOTAL Agence :** 22 518,60

Nombre Instrument : 1

Agence Remettante : 00100835

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
3692516			001DZD0240072015042800835030280415000 5	28/04/2015	27/04/2015	30/04/2015	31 232,08
3692517			001DZD0290102015042800835031280415001 2	28/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	59 852,94

Total Agence: **TOTAL Agence :** 91 085,02

Nombre Instrument : 2

الملحق رقم 07/02

C.P.A. --

Liste des chèques en retours compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 **Date d'Impression : 29/04/2015 13:26**

Agence Tirée : 00400414 AGENCE SAIDA **Devises :** DZD

Banque Remettante : B.N.A.

Agence Remettante : 00100951

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
9909465	[illegible]	[illegible]	001DZD0420112015042800951030280415004 8	28/04/2015	27/04/2015	30/04/2015	6 000,00

Total Agence:	**TOTAL Agence :**	**6 000,00**
	Nombre Instrument :	**1**
Total Banque:	**TOTAL Banque :**	**251 787,98**
	Nombre Instrument :	**8**

الملحق رقم 07/03

C.P.A. --

Liste des chèques en retours compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 **Date d'Impression : 29/04/2015 13:26**

Agence Tirée : 00400414 AGENCE SAIDA **Devises :** DZD

Banque Remettante : B.E.A

Agence Remettante : 00200016

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
2707487			002DZD0030032015042800016015042700010 5	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	944 100,00

Total Agence: **TOTAL Agence :** **944 100,00**

Nombre Instrument : **1**

Agence Remettante : 00200061

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
2707494			002DZD0020032015042800061015042700008 8	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	148 079,88
2707614			002DZD0020032015042800061015042700008 9	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	148 079,88
2707606			002DZD0020032015042800061015042700009 5	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	148 079,88
2707350			002DZD0020032015042800061015042700008 4	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	148 080,00
2707391			002DZD0020032015042800061015042700008 5	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	148 080,00
2707392			002DZD0020032015042800061015042700008 6	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	148 080,00
2707464			002DZD0020032015042800061015042700008 7	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	148 080,00
2707625			002DZD0020032015042800061015042700009 0	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	148 080,00
2707713			002DZD0020032015042800061015042700009 1	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	148 080,00
2707337			002DZD0020032015042800061015042700009 2	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	148 080,00
2707671			002DZD0020032015042800061015042700009 7	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	148 080,00
0460083			002DZD0020032015042800061015042700005 2	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	95 488,80
9943955			002DZD0030032015042800061015042700005 3	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	524 141,00
0460081			002DZD0030032015042800061015042700005 1	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	302 366,02
2707580			002DZD0030032015042800061015042700009 3	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	330 455,00
2707583			002DZD0030032015042800061015042700009 4	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	330 455,00
2707641			002DZD0030032015042800061015042700009 6	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	330 455,00

Total Agence: **TOTAL Agence :** **3 542 240,46**

Nombre Instrument : **17**

الملحق رقم 07/04

C.P.A. --

Liste des chèques en retours compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 Date d'Impression : 29/04/2015 13:26

Agence Tirée : 00400414 AGENCE SAIDA **Devises :** DZD

Banque Remettante : B.E.A.

Total Banque:	**TOTAL Banque :**	**4 486 340,46**
	Nombre Instrument :	**18**

C.P.A. --

Liste des chèques en retours compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 **Date d'Impression : 29/04/2015 13:26**

Agence Tirée : 00400414 AGENCE SAIDA **Devises :** DZD

Banque Remettante : B.A.D.R.

Agence Remettante : 00300725

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
0866742			003DZD0040122015042800725150427019600l	27/04/2015	27/04/2015	30/04/2015	1 736,05
2707752			003DZD0040142015042800725150427014700l	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	415 200,00
2707743			003DZD0040142015042800725150427015000l	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	3 678 000,00

Total Agence: **TOTAL Agence : 4 094 936,05**

Nombre Instrument : 3

Agence Remettante : 00300728

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
2707739			003DZD0040142015042800728150427000700l	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	4 648 500,00
2707750			003DZD0040142015042800728150427000800l	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	4 657 500,00
2707751			003DZD0040142015042800728150427001000l	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	3 861 000,00
2707720			003DZD0040142015042800728150427000400l	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	4 657 500,00
2707721			003DZD0040142015042800728150427000500l	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	4 657 500,00

Total Agence: **TOTAL Agence : 22 482 000,00**

Nombre Instrument : 5

Total Banque: **TOTAL Banque : 26 576 936,05**

Nombre Instrument : 8

الملحق رقم 07/06

C.P.A. --

Liste des chèques en retours compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015

Date d'Impression : 29/04/2015 13:26

Agence Tirée : 00400414 AGENCE SAIDA

Devises : DZD

Banque Remettante : B.D.L.

Agence Remettante : 00500421

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
2707758	[illegible]	[illegible]	005DZD0130152015042800421280415310000 4	28/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	70 414,30

Total Agence:	**TOTAL Agence :**	**70 414,30**
	Nombre Instrument :	**1**
Total Banque:	**TOTAL Banque :**	**70 414,30**
	Nombre Instrument :	**1**

الملحق رقم 07/07

C.P.A. –

Liste des chèques en retours compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 **Date d'Impression : 29/04/2015 13:26**

Agence Tirée : 00400414 AGENCE SAIDA **Devises :** DZD

Banque Remettante : P.T.T. (Algérie Poste)

Agence Remettante : 00799999

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
2707678	[illegible]	[illegible]	007DZD00100420150428002015042801900016	28/04/2015	27/04/2015	30/04/2015	10 000,00

Total Agence:	**TOTAL Agence :**	**10 000,00**
	Nombre Instrument :	**1**
Total Banque:	**TOTAL Banque :**	**10 000,00**
	Nombre Instrument :	**1**

الملحق رقم 07/08

C.P.A. --

Liste des chèques en retours compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015

Date d'Impression : 29/04/2015 13:26

Agence Tirée : 00400414 AGENCE SAIDA

Devises : DZD

Banque Remettante : CITI BANK NA ALGERIA

Agence Remettante : 01200001

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
5298301	[illegible]	[illegible]	012DZD00301120150428020150427171046571	28/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	133 584,10

Total Agence:	**TOTAL Agence :**	**133 584,10**
	Nombre Instrument :	**1**
Total Banque:	**TOTAL Banque :**	**133 584,10**
	Nombre Instrument :	**1**

الملحق رقم 07/09

C.P.A. --

Liste des chèques en retours compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015 **Date d'Impression :** 29/04/2015 13:26

Agence Tirée : 00400414 AGENCE SAIDA **Devises :** DZD

Banque Remettante : BNP PARIBAS EL DJAZAIR

Agence Remettante : 02700721

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
6437511	[illegible]	[illegible]	027DZD0720112015042864375110415042872l	28/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	140 400,00

Total Agence:	**TOTAL Agence :**	**140 400,00**
	Nombre Instrument :	**1**
Total Banque:	**TOTAL Banque :**	**140 400,00**
	Nombre Instrument :	**1**

الملحق رقم 07/10

C.P.A. --

Liste des chèques en retours compensation Inter Bancaire

du : 28/04/2015 au : 28/04/2015

Date d'Impression : 29/04/2015 13:26

Agence Tirée : 00400414 AGENCE SAIDA

Devises : DZD

Banque Remettante : HSBC ALGERIA

Agence Remettante : 03700100

No Inst	Rib Tiré	Rib Bénéficiaire	RIO	D.Saisie	D.Trait.	D.Reglmnt	Montant
2707740	[illegible]	[illegible]	037OZD0090082015042800100045042718033 8	27/04/2015	28/04/2015	30/04/2015	2 435 000,00

Total Agence:	**TOTAL Agence :**	**2 435 000,00**
	Nombre Instrument :	**1**
Total Banque:	**TOTAL Banque :**	**2 435 000,00**
	Nombre Instrument :	**1**
Total Général :	**TOTAL General :**	**34 104 462,89**
	Nombre Total Instrument :	**39**